

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية

تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان:

العجز المالي وآليات التنبؤ به في المؤسسات الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة مطاحن مرمورة - قالمة - للفترة

2015 - 2018

تحت إشراف:

أ/ بولخروف حياة

من إعداد الطالب:

- قيراطي عبد المالك

السنة الجامعية: 2019/2020

الشكر والتقدير

شكر ونفك

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين

أشكر الله على نعمه التي لا تعد ولا تحصى ومنها توفيقه تعالى على إتمام هذا العمل وأتقدم
بجزيل الشكر والديا الكريمين على كل شيء يا نبض قلبي وسعادتي لولا دعمكم وتحفيزكم
الدائم حتى أصل إلى أهدافي وأحققها ... لما كنت أنا هنا جعلكم الله دائما مفتاح نجاحي، إلى
الأستاذة القديرة « بولخروف حياة » التي أعتبرها بمقام أمي وقدوتي في الأخلاق
والتفاني في العمل، التي شرفنتني بقبولها الإشراف على هذه المذكرة وعلى دعمها
وتوجيهاتها فجزاها الله خير الجزاء وحفظ الله عائلتها.

كما يسرني أن أوجه أسمى عبارات التقدير لأساتذتي الأعزاء: بويذة حدة، شطبيبي فتيحة،
مفتاح ياسين، الشادلي رشيد، برداي فاطمة، الأستاذة عماري، نوار فيصل، بزازي فتيحة
حتما ينطبق عليكم قول رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام:

« كَادَ الْمُعَلِّمُ أَنْ يَكُونَ رَسُولًا »

كما أقدم خالص الشكر والعرفان إلى المدير العام لمطاحن مرمورة على حسن الاستضافة
وأتقدم بشكر مسبق لأعضاء اللجنة المناقشة كل باسمه تقديرا لما سيقدمونه من التوجيهات
والنصائح

إلى كل من ساعدني خاصة ودعمني مدربي وليد لباشي وأختي سارة وحنان
وكل من بث في نفسي حافزا للصبر والمثابرة من قريب أو من بعيد بدعاء أو بكلمة طيبة
جزاكم الله خيرا

شکر

الإهداء

إِهْدَاء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي ثمرة عملي المتواضع إلى سندي وقوتي وملأذي بعد الله أُمِّي وأبي رعاكم الله وجعلكم نور حياتي

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل بالحياة وأروع ما رزقني بهم الله أخواتي: حنان، سارة وهديل وإلى حمزة،

محمد شوقي وبطل الصغير الخارق محمد إياد حبيب روحي وقلبي

إلى مدربي وابن أمّ: لباشي وليد " في كل خطوة بجانبني ويدعمني حتى أصل وأحقق هدفي، أنت نعم

الأخ، السند والقُدوة بالنسبة لي " وخاصة نادي **Swift Calama Sport** « Fight Club »

أستاذي الغالي في الحماية المدنية الملازم: شغيب عبد الرحيم أدامك الله سنداً لي وحفظ الله عائلتك

الصغيرة

وكل من كان معي في كل سارة وضارة: رضوان رامين، مرابط سهيلة، حجوجي يوسف، لمزاودة نورالدين، بن الشيخ إسلام، قيراطي هارون ويوسف، حزام أمير، عطية روبير، فارق سليمة، بوكرو خالد، زنو زاكي، خروبي فؤاد، حمزة صوفطة، بن تامر عبد الرزاق، بوعافية أسامة، إحسان ويعقوب لبروقي، إصاحي رضا، بومعزة رامي، حساونية علي، مرابطي سمية، صفية وكلثوم لكحل، لطرش مختار، معادي بسمة، لعماري حمزة، شهيدي فاروق، بليرون بلال، زيو أسامة، بن خالد أيمن

إلى عمي فاتح الذي وقف معي وقفة رجال وعائلته حفظكم الله لنا

نادي الفنون البصرية كرياتيف-LV والأستاذ أحمد الشقيري

إبن عمي أنيس رحمك الله

إلى من وافته المنية عمي محمود " كنت دائماً بمثابة الأب المثالي " رحمك الله

إلى كل من وسعهم قلبي وسهى عنهم قلبي

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

	الشكر والتقدير
	الإهداء
I	فهرس المحتويات
VI	فهرس الأشكال
VIII	فهرس الجداول
X	فهرس الملاحق
أ - و	المقدمة العامة
01	الفصل الأول: العجز المالي في المؤسسة وطرق علاجه
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية العجز المالي
03	المطلب الأول: مفهوم العجز المالي ومظاهره
03	1- مفهوم العجز المالي
04	2- مظاهر العجز المالي
06	المطلب الثاني: أسباب العجز المالي
08	المطلب الثالث: مراحل العجز المالي
11	المبحث الثاني: تشخيص العجز المالي
11	المطلب الأول: مؤشرات العجز المالي
15	المطلب الثاني: أنواع العجز المالي
20	المطلب الثالث: تشخيص جوانب المؤسسة العاجزة
25	المبحث الثالث: طرق ووسائل معالجة العجز المالي
25	المطلب الأول: إعادة الهيكلة والتأجير
25	1- إعادة الهيكلة
28	2- التأجير
28	المطلب الثاني: تغيير الشكل القانوني والتصفية

28	1- تغيير الشكل القانوني
28	2- التصفية
29	المطلب الثالث: الاندماج والبيع
29	1- الاندماج
31	2- البيع
33	خلاصة الفصل الأول
34	الفصل الثاني: التحليل المالي ودوره في التنبؤ بالعجز المالي
35	تمهيد
36	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي
36	المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحليل المالي
36	1- نشأة التحليل المالي
38	2- مفهوم التحليل المالي
39	المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي، أهدافه و الجهات المستفيدة منه
39	1- أهمية التحليل المالي
40	2- أهداف التحليل المالي
40	3- الجهات المستفيدة من التحليل المالي
42	المطلب الثالث: مراحل التحليل المالي وأنواعه
42	1- مراحل التحليل المالي
43	2- أنواع التحليل المالي
46	المطلب الرابع: أدوات التحليل المالي
58	المبحث الثاني: ماهية التنبؤ المالي
58	المطلب الأول: مفهوم وأهمية التنبؤ المالي
58	1- مفهوم التنبؤ المالي
59	2- أهمية التنبؤ المالي
59	المطلب الثاني: خطوات التنبؤ المالي

60	المطلب الثالث: طرق وأساليب التنبؤ المالي
62	المبحث الثالث: آليات التنبؤ بالعجز المالي
62	المطلب الأول: أساليب التحليل المالي في التنبؤ بالعجز المالي
65	المطلب الثاني: النماذج الكمية في التنبؤ بالعجز المالي
70	المطلب الثالث: النماذج النوعية في التنبؤ بالعجز المالي
75	خلاصة الفصل الثاني
76	الفصل الثالث: دراسة حالة مطاحن مرمورة قالمة
77	تمهيد
78	المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن مرمورة
78	المطلب الأول: بطاقة تعريفية لمؤسسة مطاحن مرمورة
80	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمطاحن مرمورة
84	المطلب الثالث: أهداف وحدة مطاحن مرمورة
85	المبحث الثاني: تقييم الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن مرمورة واختبار استمراريته
85	المطلب الأول: تقييم الميزانية المالية المختصرة وتحليل عناصرها
85	1- تقديم الميزانية المالية المختصرة
86	2- تحليل عناصر الميزانية المالية المختصرة
88	المطلب الثاني: تقييم الميزانية الوظيفية المختصرة وتحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي
88	1- تقديم الميزانية الوظيفية المختصرة
89	2- تحليل الميزانية الوظيفية المختصرة بواسطة مؤشرات التوازن المالي
93	المطلب الثالث: دراسة الوضعية المالية بواسطة النسب المالية
96	المبحث الثالث: اختبار استمرارية مطاحن مرمورة بتطبيق نماذج التنبؤ بالعجز المالي
96	المطلب الأول: نموذج ألتمان (Altman)
97	المطلب الثاني: نموذج شيرود (Sherrod)

88	المطلب الثالث: نموذج كيدا (Kida)
101	خلاصة الفصل
102	خاتمة عامة
106	قائمة المراجع
114	قائمة الملاحق
	الملخص

فهرس

الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مراحل العجز المالي	08
02	العلاقة الارتباطية بين العجز المالي والمؤشرات المالية	14
03	فشل المؤسسات حديثة التكوين	15
04	فشل المؤسسات الفتية	17
05	فشل المؤسسات الناضجة	18
06	أدوات التشخيص المالي	22
07	خطوات التحليل المالي	43
08	مسار النسب المالية في المؤسسات الفاشلة والمؤسسات غير الفاشلة حسب بيفر	67
09	الهيكل التنظيمي العام لمطاحن مرمورة "قالمة"	81
10	منحنى بياني يوضح تطور عناصر الأصول خلال سنوات الدراسة (2015-2018)	87
11	منحنى بياني يوضح تطور عناصر الخصوم خلال سنوات الدراسة (2015-2018)	88
12	منحنى بياني يوضح تطور رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRN_g لمؤسسة مطاحن مرمورة للسنوات (2015-2018)	90
13	منحنى بياني يوضح تطور الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFR_g لمؤسسة مطاحن مرمورة للسنوات (2015-2018)	91
14	منحنى بياني يوضح تطور الخزينة الصافية الإجمالية TN_g لمؤسسة مطاحن مرمورة للسنوات (2015-2018)	92
15	التمثيل البياني لقيمة حسب نموذج ألتمان	97
16	التمثيل البياني لقيمة حسب نموذج شيرود	98
17	التمثيل البياني لقيمة حسب نموذج كيدا	100

فهرس

الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
23	العوامل التي تجعل المؤسسة العاجزة غير قابلة للتصحيح	01
24	عوامل النجاح الرئيسية التي تجعل المؤسسة العاجزة قابلة للتصحيح	02
63	أهم النسب المالية للتنبؤ بالعجز المالي في المؤسسة	03
65	النسب المالية المستخدمة في نموذج ألثمان	04
66	نتائج نموذج ألثمان	05
68	النسب المالية المستخدمة في نموذج كيدا	06
69	النسب المالية المستخدمة في نموذج شيرود	07
70	نتائج نموذج شيرود	08
71	المتغيرات الأساسية لنموذج أرجنتي	09
79	توزيع العمال على الوحدات الثلاث	10
79	توزيع الفئات المهنية لوحدة هيليوبوليس	11
85	جانب الأصول للميزانية المالية المختصرة للسنوات (2015-2018)	12
85	جانب الخصوم للميزانية المالية المختصرة للسنوات (2015-2018)	13
88	الميزانية الوظيفية المختصرة للسنوات (2015-2018)	14
89	حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRN_g	15
91	حساب الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFR_g	16
92	حساب الخزينة الصافية TN_g	17
93	نسب التمويل والاستقلالية المالية لمؤسسة مطاحن مرمورة للسنوات (2015-2018)	18
94	نسب السيولة لمؤسسة مطاحن مرمورة للسنوات (2015-2018)	19
95	نسب المردودية لمطاحن مرمورة للسنوات (2015-2018)	20
96	نتائج النسب المالية المستخدمة في نموذج ألثمان (Altman)	21
98	نتائج النسب المالية المستخدمة في نموذج شيرود (Sheroud)	22
99	نتائج النسب المالية المستخدمة في نموذج كيدا (Kida)	23



فهرس
الملاحق

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
116	ميزانية الأصول لمؤسسة مطاحن مرمورة للسنوات 2015-2016	01
117	ميزانية الخصوم لمؤسسة مطاحن مرمورة للسنوات 2015-2016	02
118	جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن مرمورة للسنوات 2015-2016	03
120	ميزانية الأصول لمؤسسة مطاحن مرمورة للسنوات 2017-2018	04
121	ميزانية الخصوم لمؤسسة مطاحن مرمورة للسنوات 2017-2018	05
122	جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن مرمورة للسنوات 2017-2018	06

مقدمة

عامّة

تعتبر المؤسسة الاقتصادية نواة كل اقتصاد ومحرك كل نهضة اقتصادية، فقد أخذت الاهتمام الأكبر والمتزايد من قبل الباحثين، ويرجع سبب تعاضم دراستها إلى الدور الأساسي الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني فهي تعد الوحدة الأساسية التي تسيّر النشاط الاقتصادي باعتبارها المكون الأساسي للثروة.

قد تواجه المؤسسة الاقتصادية خلال دورة حياتها وفي غياب الإدارة الرشيدة والتحليل السليم لوضعيتها العديد من الأخطار ومن بينها خطر العجز المالي، حيث تتشابك المفاهيم في إعطاء تسمية للمشاكل المالية التي يمكن أن تواجه المؤسسة فنجد العسر، العجز، الفشل، التعثر والإفلاس، ويرجع هذا الاختلاف في المفاهيم بسبب التباين في الظروف و البيئات من بلد لآخر.

حيث يعتبر موضوع التنبؤ بالعجز المالي من المواضيع الأساسية التي ينبغي على كل مؤسسة أو الجهات المتعلقة بها الاهتمام به، وذلك من أجل استيعاب تغيرات الظروف المحيطة بها، لتجنب الوقوع في أي فخ قد يؤدي بها إلى الزوال، والتنبؤ بالعجز المالي عملية جد صعبة إذ تتطلب توفر عدة عناصر أساسية يكمل كل منها بعضه البعض كتوفر البيانات المالية اللازمة لعملية التحليل المالي، الأسلوب الإحصائي المناسب وعامل الوقت الذي يمكن اختصاره باستعمال البرامج الإحصائية و غيرها ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إيجاد وسيلة للوقاية من هذا الخطر، حيث سعى العديد من الباحثين إلى إيجاد آليات للتنبؤ بالعجز المالي في المؤسسات الاقتصادية مستعينين في ذلك بالتحليل المالي، حيث يعتبر أشبه بجهاز الإنذار المبكر للمؤسسة الاقتصادية، حيث الهدف من التحليل المالي يكمن في تزويد الفئات المعنية بمعلومات وبيانات عن الوضع المالي للمؤسسات وتقييم أداءها وهذا خلال فترة معينة من أجل المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة، والتحقق من مدى نجاح المؤسسة أو فشلها في تحقيق الأهداف وكذلك التعرف على المؤشرات التي تبين ما إذا كانت سياسات المؤسسة سليمة أو تحتاج إلى تعديل، ومن ثم المساعدة في عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة.

مقدمة عامة

الإشكالية:

وبناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية فيما يلي:

مامدى نجاعة آليات التنبؤ في الكشف عن حالة العجز المالي في مؤسسة مطاحن مرمورة ؟

وللإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو العجز المالي وماهي أسباب حدوثه في المؤسسة الاقتصادية ؟
- إلى أي مدى تستعين المؤسسات الاقتصادية بأدوات التحليل المالي للتنبؤ بالعجز المالي ؟
- ماهي النماذج المطبقة للتنبؤ بالعجز المالي في المؤسسات الاقتصادية ؟ وأيهم أكثر فعالية ؟
- هل تطبق مؤسسة مطاحن مرمورة نماذج التنبؤ بالعجز المالي؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه التساؤلات نستند على فرضيات البحث التالية:

الفرضية الأولى: تعتبر الادارة والتسيير السيء السبب الرئيسي لحدوث حالة العجز المالي في المؤسسة الاقتصادية.

الفرضية الثانية: للتحليل المالي الدور الكبير في التنبؤ والكشف المبكر عن العجز المالي.

الفرضية الثالثة: هناك نماذج نوعية وأخرى كمية للتنبؤ بالعجز المالي وتعتبر هذه الأخيرة الأكثر فعالية.

الفرضية الرابعة: لاتطبق مؤسسة مطاحن مرمورة نماذج التنبؤ للكشف عن حالة العجز المالي.

أهداف الدراسة:

- التعرف بشكل أوسع على العجز المالي وكيفية تشخيصه.
- معرفة طرق ووسائل معالجة العجز المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- إبراز دور وأهمية التحليل المالي في الكشف المبكر عن العجز المالي.
- التعرف على آليات التنبؤ بالعجز المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى فعالية هذه الآليات.
- التعرف على ما اذا كانت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تطبق آليات التنبؤ بالعجز المالي.



مقدمة عامة

دوافع اختيار الموضوع :

يعود سبب اختيار هذا الموضوع إلى أسباب موضوعية وذاتية نوجزها فيما يلي:

- ✓ صلة الموضوع بالتخصص العلمي الذي ندرسه.
- ✓ الرغبة الشخصية بالتعرف على هذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تزايد الاهتمام بموضوع العجز المالي في المؤسسة الاقتصادية في الآونة الأخيرة و يرجع ذلك إلى الدور المهم الذي تلعبه هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية الشيء الذي أثار نقاش تمحور حول آليات التنبؤ بالعجز المالي في المؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال طرح العديد من الأسئلة تدور في الأذهان حول أسباب تعثر المؤسسات والنتائج السلبية التي يمكن أن تلحقها المؤسسة بالاقتصاد الوطني و البحث عن كيفية التنبؤ وتجنب حدوث العجز المالي، كذلك التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وهذا من أجل الحد من الإفلاس ومخاطره .

منهج الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بالدراسة متبعين المنهجين الوصفي والتحليلي، المنهج الوصفي إستعملناه من أجل وصف ظاهرة العجز المالي والتطرق لمراحلها، أسبابه، أهم النسب والنماذج الدالة على حدوثه، وكذا الإحاطة بكافة المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي، أهم النسب والمؤشرات المستخرجة منه.

أما المنهج التحليلي فاستعملناه في تحليل وتفسير البيانات ومختلف المعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسة محل الدراسة ومقارنتها بدليل الاستمرارية للنماذج الاحصائية بغية معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة فاستعملناه في اسقاط الجانب النظري على واقع مؤسسة مطاحن

مرمورة بقالمة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت بعض جوانب الدراسة نذكر منها:



مقدمة عامة

✓ دراسة قريشي خير الدين (2012):

بعنوان - دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس- حل الباحث في هذه الدراسة ظاهرة الإفلاس وركز على أهمية القوائم المالية وبالأخص قائمة التدفقات النقدية في مجال التنبؤ بالمخاطر المالية. وقد لخصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن مخرجات النظام المحاسبي المالي موجهة أساسا لغرض التحليل المالي، وبالتالي إمكانية استخراج نسب تفيد في اتخاذ القرار من بينها القرارات المبنية على التنبؤ.

✓ دراسة منال خلخال (2012):

بعنوان - فعالية نماذج التنبؤ المالي في المؤسسة الاقتصادية- وقد لخصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: مصطلح الفشل المالي هو مصطلح غير دقيق وغير محدد من ناحية وص وضعية المؤسسة المالية هو يخلط بين المفاهيم المالية و القانونية للإفلاس والعسر وهو بذلك يعتبر مرادف لهذه التسميات، يعود فشل وعجز المؤسسات إلى الإدارة السيئة بالدرجة الأولى. وتعتبر أعمال ألتشان وبيفر حجر الأساس في توجيه الاهتمام إلى النسب المالية رغم عيوبها. يبدأ الفشل المالي بحدوث خسائر متتالية سنة بعد أخرى أي عدم تحقيق الأرباح.

✓ انتصار سليمان (2016):

بعنوان - التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية- هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التعثر المالي قبل حدوثه بفترة معينة بالاعتماد على أسلوب التحليل التمييزي لفيشر وأسلوب الانحدار اللوجيستي، بالإضافة إلى التطرق إلى مختلف الدراسات التي ساهمت بشكل كبير في ظهور هذا النوع من النماذج. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن النموذج اللوجيستي أقل قدرة من النموذج التمييزي في التمييز بين المؤسسات الاقتصادية المتعثرة وغير المتعثرة، وأن التعثر مرهون بقيمة الأرباح المحققة من طرف المؤسسة وذلك بغض النظر عن السياسات المالية المطبقة.



مقدمة عامة

✓ صونيا أوكاشبي (2016) :

بعنوان - دور المراجعة الداخلية في تجنب الفشل المالي - حيث خلص البحث إلى جملة من النتائج أهمها: أن نجاح المراجعة الداخلية في تحقيق دور الحماية يتطلب مجموعة من المقومات التي توفرها لها المراجع أهمها توير الاستقلالية الادارية والمهنية لهذا الأخير، إضافة إلى أنواع جديدة من المهارات التي يجب أن يتحلى بها كالصفات الشخصية القوية، قوة الملاحظة والإلمام بشتى الميادين المالية، القانونية، الاجتماعية، والتقنية ...

أدوات الدراسة:

لإثراء هذه الدراسة اعتمدنا على معلومات القوائم المالية والمتمثلة في الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج.

كما اعتمدنا على مجموعة من أدوات البحث العلمي والمتمثلة في الجداول، المنحنيات، الأعمدة البيانية بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع مسؤول قسم المحاسبة والمالية في المؤسسة.

التوثيق العلمي:

اعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من المصادر والمراجع العلمية المتنوعة حيث ارتكزنا في القسم النظري على مجموعة من الكتب، والأطروحات والرسائل العلمية، الملتقيات والمجلات.

أما في القسم التطبيقي فقد اعتمدنا على: القوائم المالية المتمثلة في الميزانيات المالية و جدول حسابات النتائج.

صعوبات الدراسة:

تتمثل أهم الصعوبات التي واجهناها أثناء قيامنا بالبحث فيما يلي:

✓ نذرة في المراجع التي تتناول موضوع دراستنا.

✓ وباء كوفيد 19 الذي تسبب في غلق الجامعات ومنع إستقبال الطلبة المتربصين في المؤسسة بسبب التخوف من إنتشار الفيروس.



مقدمة عامة

هيكل الدراسة:

لدراسة الموضوع بصورة دقيقة وبشكل شامل، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول حيث الفصل الأول والثاني يخصان الجانب النظري والفصل الثالث الجانب التطبيقي. بالنسبة للفصلان الأول والثاني كل منهما يشمل ثلاثة مباحث كل مبحث يحتوي على مطالب.

جاء الفصل الأول بعنوان: العجز المالي في المؤسسة وطرق معالجته، حيث تضمن ثلاثة مباحث: المبحث الأول تحت عنوان: أساسيات حول العجز المالي، أما المبحث الثاني تضمن أيضا تشخيص العجز المالي، أما المبحث الثالث والأخير تحدث عن طرق ووسائل معالجة العجز المالي.

أما بالنسبة للفصل الثاني وضع تحت عنوان: استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالعجز المالي حيث احتوى على ماهية التحليل المالي وهذا بالنسبة للمبحث الأول، كما تحدث هذا الفصل عن ماهية التنبؤ المالي والنماذج التحليلية للتنبؤ بعجز المؤسسات الاقتصادية موزعة على المبحث الثاني والثالث على الترتيب.

والفصل الثالث تناولنا فيه دراسة حالة على مؤسسة مطاحن مرمورة حيث قمنا بإسقاط الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي.

الفصل الأول:

العجز المالي في

المؤسسة

وطرق علاجه

تمهيد:

تسعى المؤسسات الاقتصادية من أجل تفادي جميع أنواع المخاطر المحيطة بها، ومن بين هذه المخاطر خطر العجز المالي، والذي يلاحظ أن له أولوية وأهمية كبيرة نظرا لنتائجه وأثاره الوخيمة التي قد تتعدى المؤسسة لتمس محيطها القريب وحتى الاقتصاد بأكمله، ما لم تستطع المؤسسة مواجهته والتحكم فيه واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

وليس بالضرورة كل عجز مالي يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس والتصفية فقد تستطيع المؤسسة مواجهة هذا العجز ومعالجته، وهذا ما يمكن معرفته من خلال القيام بعملية التشخيص التي تحدد ما إذا كان هناك سبيل للمعالجة و الاستمرار أو لا جدوى من ذلك.

و لدراسة أعمق وأشمل كما تم ذكره، أردنا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي تتمثل فيما يلي:

- ✓ المبحث الأول: ماهية العجز المالي؛
- ✓ المبحث الثاني: تشخيص العجز المالي؛
- ✓ المبحث الثالث: طرق ووسائل معالجة العجز المالي.

المبحث الأول: أساسيات حول العجز المالي

يعتبر موضوع العجز المالي من المواضيع الحساسة التي تثير اهتمام مختلف الباحثين وأصحاب المؤسسات وكذا البنوك، فمهما اختلف نوع التعثر الحادث يبقى أثره كبيراً على المؤسسة بصفة خاصة وعلى الاقتصاد بصفة عامة. من هذا المنطلق وجب علينا تخصيص هذا المبحث لعرض مفهوم العجز المالي، مظهره، أسبابه وكذا مراحلها.

المطلب الأول: مفهوم العجز المالي و مظهره

1- مفهوم العجز المالي

عرف العجز المالي بأنه: "العملية التي تنتج عن تفاعل العديد من الأسباب والعوامل عبر مراحل زمنية طويلة وصولاً إلى عدم مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها اتجاه الغير ما يؤدي إلى فقدان التوازن المالي، النقدي و التشغيلي".¹

كما عرفه الباحث جون أرجنتي على أنه: " العملية التي تكون فيها المؤسسة قد بدأت السير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدث وهو العسر المالي".²

عرفت المؤسسة العاجزة على أنها: " تلك المؤسسة التي تعاني من اختلال في العلاقة بين دخلها ونفقاتها، حيث تتعدى نفقاتها مداخيلها، ويطلق مصطلح المؤسسة الفاشلة على تلك التي يقل فيها العائد على الاستثمار عن تكلفة رأس مالها وتتصف المؤسسة الفاشلة بتعذر وفائها لالتزاماتها المستحقة رغم زيادة أصولها عن خصومها".³

ويمكن استخلاص تعريف شامل للعجز المالي على أنه: " اختلال يصيب المؤسسة يؤدي بها إلى عدم قدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل وهذا مروراً بالكثير من العوامل المتتالية والمستمرة لمدة طويلة أو متوسطة وقد تؤدي بها نحو الإفلاس وبالتالي زوالها".

¹ محسن أحمد الخضيرى، الديون المتعثرة (الظاهرة-الأسباب-العلاج)، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص81.

² علي خلف عبدالله، وليد ناجي الحيايلى، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015، ص 116.

³ محمد كمال خليل الحمزاوي، إقتصاديات الإئتمان المصرفي، ط2، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص53.

2- مظاهر العجز المالي

هناك بعض المؤشرات الذي يمكن ان يعتمد عليها المدير المالي في التنبؤ بحدود العجز المالي حيث وجد بيفير في دراسته التي قام بها عام 1986 على 79 مؤسسة أنه يوجد عدد من النسب المالية الخاصة التي يمكن لها ان تشير إلى احتمال حدوث العجز المالي. وهي كالتالي: ¹

✓ التدفق النقدي / مجموع الديون ؛

✓ الارباح قبل الفوائد والضرائب / اجمالي الاصول ؛

✓ التدفق النقدي/ اجمالي الاصول؛

✓ المداخيل الصافية / اجمالي الاصول؛

✓ المبيعات / اجمالي الاصول؛

✓ اجمالي الديون/ اجمالي الاصول.

وقد تطرق في كتابه تفسير الأزمة وإستراتيجية الإنعاش إلى أن المؤسسة العاجزة لا تواجه فقط المشاكل المالية ولكن تواجه أيضا صعوبات أخرى تتطلب المتابعة والمعالجة الفورية من أجل تجنب المشاكل المالية الصعبة التي تؤدي بالضرورة إلى الإفلاس، وكما أن لهذه المؤسسات أعراض بارزة تميزها كانخفاض الأرباح، تراجع في حجم النشاط، تدهور الجو الاجتماعي للمؤسسة وحدث اضطرابات متواصلة، كما تمر بوضع صعب جدا من الناحية الاقتصادية.²

وسنذكر فيما يلي مظاهر العجز المالي بشكل شبه مفصل:

✓ صعوبة تصريف المنتجات أو تخفيض القدرة التسويقية للمشروع سواء لانصراف المستهلك عن منتجات المشروع، لعدم تناسبها مع تطور احتياجاته وإشباع رغباته المتغيرة أو لاكتشافه شيئا ما أدى إلى انصرافه عن هذه السلعة أو لوجود انخفاض كبير في جودتها وطرق تقديمها، مما يؤدي إلى تباطؤ حركة المبيعات وانخفاض إيرادات البيع بدرجة ملموسة.

¹ Vyuptakesh Sharan, **Fundamentals of Financial Management**, 2nd E, (India: Pearson Education, 2009), p.p.428-429.

² Carole Gresse, **Les Entreprises en Difficulté**, (Paris: Economica, 1994), p.8.

- ✓ انخفاض القدرة الإنتاجية للمشروع أو وجود أعطال كبيرة في خطوط الإنتاج، نتيجة لعدم انتظام ورود المواد الخام أو تعطل الطاقة أو لتدني الإنتاجية الخاصة بالعمال بسبب ارتفاع معدل دوران العمالة أو لاتباع سياسة إنتاجية غير سليمة في المشروع.
- ✓ ظهور مشاحنات بين العمال و الرؤساء نتيجة عدم حصولهم على نفس الدخل وبصفة خاصة الحوافز والأجور المتغيرة، بالإضافة إلى المصادمات والإضرابات.
- ✓ انخفاض معدل دوران المخزون من البضاعة التامة الصنع المعدة للبيع وازدياد كمياتها ومدة تخزينها.¹
- ✓ تدهور مردودية المؤسسة: تعتبر المردودية مؤشرا مهما عن تدهور وضعية المؤسسة فهي تعكس حالة الأداء السيئ الذي تتخبط فيه، وغالبا ما يرجع تراجع المردودية إلى زيادة تكاليف النشاط (ثابتة أو متغيرة) كما قد يعود ذلك إلى ضعف أرباح المبيعات الناتجة عن انخفاض حجمها.²
- ✓ أزمة الخزينة: يعبر الضعف في الخزينة عن حالة عدم التوازن و الإدارة السيئة للسيولة، ما يعرض المؤسسة إلى اضطرابات مالية قد تؤول إلى عدم قدرة المؤسسة عن مجابهة التزاماتها المالية في آجال استحقاقها، كما أن تراكم أزمات الخزينة قد يؤدي بها إلى الإفلاس، وغالبا ما تكون أزمة الخزينة نتيجة ارتفاع في احتياجات رأس المال العامل، أو انخفاض في رأس المال العامل الصافي.³

كما توجد أعراض أخرى للعجز المالي أهمها:

- ✓ احتياج رأس المال كبير مقارنة مع المؤسسات التي تنتمي إلى نفس القطاع؛
- ✓ توزيع الأرباح على المساهمين عن طريق القروض؛
- ✓ المردودية، هامش الربح ورأس المال العامل غير كافية؛
- ✓ النتيجة المالية سالبة على مدى عدة دورات استغلال؛
- ✓ التخلص من المخزون بأسعار زهيدة من أجل تمويل الخزينة؛
- ✓ ارتفاع قيمة الديون؛

¹ محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 54 .

² خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2000، ص 75.

³ عبدالرزاق مريخي، التحليل المالي ودوره في تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2010-2011، ص

- ✓ تباطؤ حركة المبيعات وانخفاض القدرة التسويقية للمؤسسة؛
- ✓ انخفاض قدرة المؤسسة على الاقتراض من الخارج، أو الحصول على ائتمان لعدم قدرتها على سداد مستلزماتها؛
- ✓ ارتفاع نسبة المصاريف و التكاليف الثابتة؛
- ✓ عدم تكوين مخصصات كافية للديون المشكوك في تحصيلها.¹

المطلب الثاني: أسباب العجز المالي

تتمثل أسباب العجز في الآتي:²

1- الأسباب الداخلية

تتمثل في:

- 1-1- الأسباب الفنية: تتمثل في استعمال وسائل تكنولوجية غير مناسبة بالإضافة لاستعمال مواد أولية ليست بالجودة المناسبة، تؤدي إلى ظهور منتجات ذات جودة منخفضة تؤثر في المبيعات، وسوء التخطيط في الاستثمار وأخطاء في دراسة الجدوى الاقتصادية.
- 1-2- الأسباب الإدارية: تعد القاسم المشترك في معظم المنشآت الفاشلة فتكون الإدارة غير قادرة على تقديم الدعم بكفاءة عالية ومهارات ممتازة مما يجدون صعوبة لإتمام عملهم دون دعم الإدارة بالإضافة لضعف الإدارة وغياب العناصر الإدارية والفنية المتخصصة، وجود صراعات بين أعضاء الإدارة العليا وتغليب المصالح الخاصة بالمساهمين والملاك والتوجهات الخاطئة للإدارة.
- 1-3- الأسباب التسويقية: تتمثل في صغر حجم السوق المحلي وإغراق السوق بالمنتجات الأجنبية والمنافسة الشديدة في السوق، وعدم القدرة على مواجهتها وارتفاع أسعار المواد وعدم وجود جهاز تسويقي قوي داخل

¹ هشام طراد خوجة، حسين حمبلي، تشخيص الخطر ومحاولة تجنب العجز المالي وآثاره، مداخلة ضمن الملتقى الوطني للتشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، المركز الجامعي محمد شريف مساعدي، الجزائر، 22 و 23 ماي 2012، ص 04.

² علي عباس، تحديد الاسباب الادارية و المالية لفشل الشركات، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 25، 2010، ص 195.

الشركة، ضعف المهارات التسويقية وعدم الاختيار المناسب لمكان التسويق والفشل في تقديم حجم المبيعات والأرباح المتوقعة.

بالإضافة إلى أسباب أخرى متمثلة في:

✓ عدم التناسب بين رأس المال والقروض بما يأتي خلل في الهيكل التمويلي للمنشأة ويؤدي إلى تراكم مديونية المنشأة بصورة تؤثر سلباً على نتائج الأعمال وظهور مشاكل مالية كبيرة مع فقدان السيولة النقدية وعجز عن الوفاء بديونه اتجاه مختلف دائنيه؛

✓ ترتبط بإدارة الشركة وتتمثل في اختلال التوازن بين العمالة الفنية والخدمية مما يؤدي إلى وجود طاقات معطلة؛

✓ اقتناء بعض الأصول الرأسمالية بما يفوق احتياجات الشركة؛

✓ اختلال الهياكل التمويلية نتيجة الاعتماد على الاقتراض قصير الأجل في تمويل الأصول الثابتة.

✓ عدم توخي الدقة والواقعية في إعداد الموازنة والمراكز المالية؛

✓ عدم وجود الوعي التمويلي والخبرة بأساليب التمويل الحديثة.

يتضح لدى الباحث أن الأسباب الداخلية تقع تحت سيطرة الإدارة وتشمل سوء الإدارة وعدم كفاءة السياسات التشغيلية وارتفاع المديونية ودخول الشركة أسواق جديدة لا تملك عنها معلومات كافية، فشل الإدارة في استقطاب المهارات المناسبة لعملية التخطيط والحاجة إلى رأس المال النقدي العامل والتوسع في المشاريع والخسائر المتراكمة.

2- الأسباب الخارجية

المحيطة التشريعات القانونية، بيئة منافسة، عدم توفر المصادر اللازمة للتمويل لإجراء التوسعات الضرورية وارتفاع تكلفتها، والمنافسة وتزايد التوقعات للمستثمرين والمحللين الماليين في سوق الأوراق المالية عن المنافسة الشديدة والقرارات الحكومية واتجاهات التضخم على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي، تقلبات أسعار الصرف، التغيرات التكنولوجية المتلاحقة، العولمة، الاقتصاد، وكذلك الحروب.

المطلب الثالث: مراحل العجز المالي

لا يحدث العجز المالي في المؤسسة فجأة فهو يمر بعدة مراحل متتالية و الذي يلخص الشكل التالي

مراحله:

الشكل رقم 01: مراحل العجز المالي



المصدر: محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 48.

من الشكل السابق يتبين ان للعجز المالي 6 مراحل نوجزها فيما يلي: ¹

المرحلة الأولى: مرحلة حدوث الحادث العارض

وهو البداية الحقيقية للعجز المالي حيث يحدث حادث عارض ما يمثل لحظة اختبار وتحدي للمدير المالي للمؤسسة فإذا تنبه له وأدرك خطورته لم يحدث العجز، ولكن إذا غفل عنه واستهتر به واستهان بخطورته بدأ العجز وكثيرا ما يبدو الحادث العارض امر لا قيمه له خاصة في ظل اتباع سياسة الإدارة يوم بيوم والتعامل

¹ محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص ص 39-44.

مع أحداث اللحظة دون استخدام الإدارة العلمية المستقبلية التي تقوم على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة ومن أمثلة الحوادث العارضة ما يلي:

الدخول في التزامات غير مخططة لا تعطي عائدا سريعا أو بطيئة العائد وبالتالي تخلق عبئا وتولد التزاما لم يكن في الحسبان يلتهم جانب من الفائض الذي تحققه المؤسسة ويحول توازنها إلى اختلال والفائض النقدي إلى عجز نقدي.

ظهور التزام عارض فجائي غير مخطط يستنزف جانب من السيولة أو يمتص السيولة كاملة أو يلتهم جانبا هاما من رأس المال العامل، خاصة في حالة ازدياد تكاليف الموارد الخارجية التي اقترضتها المؤسسة، سواء نتيجة لقرار إداري من السلطات النقدية أو نتيجة حادث ما في السوق النقدية أو سوق رأس المال المحلية والعالمية.

ظهور حدث مفاجئ لم تستطع المؤسسة توقعه من قبل ولم يحتاط له القائمين على إدارتها مثل اكتشاف اختلاسات بمبالغ ضخمة أو إفلاس بعض العملاء الكبار المدينين للمؤسسة بمبالغ كبيرة.

المرحلة الثانية: مرحلة التفاوض عن الوضع القائم

وهي المرحلة التي يدق فيها بعض خبراء المؤسسة المتعثرة جرس الإنذار لتنبه القائمين على إدارة المؤسسة إلى خطورة الأسباب والبواعث المؤثرة على عملية التفاوض والدافعة إليها، إلا أن تجاهل القائمين على إدارة المؤسسة، ومقابلة هذا الإنذار بالاستهزاء والتهوين من شأنه يدفع المنذرون إلى التفاوض عن الوضع الحالي وما يمثله من مخاطر مستقبلية تعود على المؤسسة وتهدد وجودها.

المرحلة الثالثة: مرحلة استمرار التعثر والتهوين من خطورته

وفي هذه المرحلة يزداد الوضع تفاقما ويزداد تجاهل القائمين على المشروع لخطورة الوضع خاصة بعد سيطرة حاشية أو بطانة السوء على متخذي القرار، ومن ثم تحول المشاكل الوليدة إلى مشاكل بالغة النمو، ورغم وضوح خطورة الوضع إلا أن القائمين على إدارة المؤسسة لا يعطونها الاهتمام الواجب ولا يقوموا باتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، بل يستمرون في ذات السياسة الانفاقية غير السليمة التي كانت المؤسسة تسير عليها من قبل وبذلك تزداد الخسائر.

المرحلة الرابعة: مرحلة التعايش مع العجز

تعد هذه المرحلة أخطر المراحل على الإطلاق وأكثرها تدميراً لمقومات التواجد داخل المؤسسة حيث يصبح العجز الطابع اليومي للحياة داخل المؤسسة، وإن ما يتم داخله هو مجرد علامات حياة ودليل عليها ليس أكثر، وفي الوقت نفسه تكون المؤسسة تلتفظ أنفاسها الأخيرة، وفي هذه المرحلة تتوقف الاستثمارات الجديدة كلية وتتعدم أي عمليات لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى مجرد المحافظة على بعض خطوط الإنتاج القائمة، مع غلق الخطوط الأخرى التي لا تستطيع المؤسسة إصلاح الأعطال فيها أو القيام بعمليات الصيانة والإحلال والتجديد لها، وتصبح المؤسسة كالمحكوم عليها بالإعدام تنتظر النهاية المحتومة، والتي لا بد آتية ومن هنا يسيطر اليأس والإحباط على العاملين فيها وعلى من يتعامل معها.

المرحلة الخامسة: مرحلة حدوث الأزمة المدمرة

وتبدأ هذه المرحلة بتسرب أنباء العجز إلى الجمهور الخارجي وكسر حاجز التعتيم الإعلامي الذي وضعته إدارة المؤسسة العاجزة، وتحدث الأزمة عندما تواجه المؤسسة حادث ضخم لا يمكن مواجهته بطرق الامتصاص والتعتيم، وبالتالي يقوم جمهور المتعاملين مع المؤسسة من بنوك مقرضة، موزعين دفعوا مقدمات، موردين لهم استحقاقات، جهات حكومية لها استحقاقات ضريبية... إلخ بالمطالبة بأموالهم والحجز على المؤسسة، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية فضلا عن تجميد معاملاتهم معها.

المرحلة السادسة: مرحلة معالجة الأزمة أو تصفية المؤسسة

في هذه المرحلة يبدأ أصحاب المؤسسة بالاجتماع مع كل من إدارة المؤسسة الحالية، وأصحاب الحقوق على المؤسسة، واستدعاء عدد من الخبراء والمتخصصين لدراسة أسباب العجز وعلاجه، وعادة ما تبدأ عملية المعالجة بإعفاء مجلس الإدارة الحالي و الذي يعتبر السبب في وصول المؤسسة إلى هذه المرحلة من تقديم بعضهم للمحاكمة عن المخالفات المرتكبة سواء قيامهم بعمل من شأنه إحداث العجز أو الامتناع عن عمل معين كان بإمكانه أن يجنب المؤسسة هذا العجز أو يعالجه أو يحول دون تفاقم الأوضاع ووصولها إلى هذه الدرجة، ثم القيام بتعيين مفوض على المؤسسة ومنحه كافة السلطات والصلاحيات للقيام بعملية الإصلاح المطلوب، سواء من خلال عملية الدمج أو التصفية أو عمليات الإقالة من التعثر وإعادة المؤسسة إلى مسيرتها الطبيعية، واستعادتها لحيويتها وأرباحها وقدرتها على النمو والتوسع والانتشار وسداد التزاماتها ومستحققاتها، بعد إعادة جدولتها وبما يتناسب مع قدرتها الجديدة على السداد.

المبحث الثاني: تشخيص العجز المالي

إن العجز المالي للمؤسسة الاقتصادية لا يحدث بشكل فجائي وبدون مؤشرات تدل على ذلك، ففي أغلب الحالات هناك مظاهر ومؤشرات تدل على حدوثه، وفيما يلي سنتناول مجموعة من المؤشرات التي تصيب المؤسسات العاجزة، أنواع العجز المالي مع تشخيص جوانب المؤسسة العاجزة.

المطلب الأول: مؤشرات العجز المالي

للعجز المالي عدة مؤشرات تتمثل فيما يلي: ¹

1- مؤشرات يمكن أن يستدل عليها من الهيكل المالي:

اختلال الهيكل التمويلي للمؤسسة وما قد يترتب على ذلك من احتمال حجز المؤسسة حقوق الملكية مع نمو أرقام أعمالها بطريقة مماثلة.

1-1- اختلال علاقة الحقوق الملكية بالأصول الثابتة ورقم الأعمال:

من المعروف أن الأصول الثابتة تغطي بمصادر تمويل طويلة الأجل، ولكن قد يحدث أن تغطيها المؤسسة بمصادر قصيرة الأجل، وهذا فضلا على أنه يلقي بأثر باهض على تكلفة التمويل وعلى عبئ سيولة المؤسسة، وهو ما قد يترك أثر سلبي على دورة تحولات الأصول وتباطؤ عملية الإنتاج، ومن ناحية أخرى فإن نمو رقم الأعمال يجب أن يتواكب مع نمو متوازي في حقوق الملكية، فلا يجوز أن تتجه المؤسسة إلى تمويل الزيادة في رقم المبيعات من مصادر تمويل خارجية، حيث يترتب على ذلك في أغلب الأحيان اختلال الهيكل التمويلي للمؤسسة، نظرا لتزايد أعباء التمويل في حين تظل حقوق الملكية الثابتة دون زيادة في حين يتعين تدعيم الملكية لكي تصبح متناسبة مع رقم الأعمال بطريقة ديناميكية.

1-2- اختلال الهيكل التمويلي:

يظهر اختلال الهيكل التمويلي للمؤسسة عندما تعتمد و بصفة كبيرة على أموال الدائنين في توسيع نشاطها، أي عدم نمو حقوق الملكية مع نمو رقم أعمالها بطريقة متكافئة الأمر الذي يترتب عليه احتمال وقوع المؤسسة في عجز مالي.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص23.

1-3- توسع في النشاط بما يفوق الإمكانيات المالية:

إن توسع مؤسسة في نشاطها في حدود تفوق إمكانياتها الراهنة سواء المالية أو الفنية دون دراسة هذا التوسع دراسة جيدة وتوفير الإمكانيات المالية والفنية اللازمة، يعني أنها تقدم على مخاطرة غير مأمونة العواقب قد يترتب عليها عجز دائم في السيولة.

2- مؤشرات السيولة:

يعتبر نقص السيولة من أهم المؤشرات و التي تتجلى من خلال ما يلي:

1-2- المخزون السلعي و قابليته للتصريف:

إن تصاعد المخزون السلعي أو حتى ثباته مع جمود حركته قد يعني خلا سياسيا أو تسويقيا أو خلا في السياسات الشرائية، وذلك كله من شأنه أن يؤدي إلى اختناق دورة تحول الأصول ودخولها في دائرة أضيق فأضيق، وأن المؤسسة قد تتوقف عن التشغيل نظرا لمشاكل متفاقمة في السيولة وأنه ينعكس تاركا آثاره السلبية في تضخيم متوسط فترة تخزين من سنة لأخرى.

2-2- الزيادة الكبيرة في البيع الآجل:

لكل مؤسسة سياستها البيعية وقد تكون هذه السياسة مثبتة على البيع النقدي وحده أو البيع النقدي و البيع الآجل، طبقا لطبيعة و ظروف ونوع النشاط، فإذا ما تحولت المؤسسة فجأة إلى الزيادة الكبيرة في البيع الآجل فإن هذا يعني ركود سوق السلعة أو أن المؤسسة تواجه منافسة قوية، ولاشك أن البيع الآجل غالبا ما يؤدي في النهاية إلى اختناق في السيولة، يكون هذا الاختناق مؤقت وقد يتحول إلى اختناق دائم في السيولة وهو ينذر بعجز المؤسسة ومواجهتها صعوبات عديدة .

2-3- عدم سداد الالتزامات الدورية :

هناك التزامات بالنسبة لأية مؤسسة خاصة التكاليف الثابتة التي يتعين سدادها بصفة دورية فإذا ما عجزت المؤسسة عن سدادها كاملة أو بعض منها كان مؤشرا على أن المؤسسة تعاني نقصا في السيولة مما يؤثر على سير المؤسسة وانتظامها.

3- مؤشرات الربحية:

وهي مؤشرات تشير إلى الربحية ولكنها في نفس الوقت تشير إلى كفاءة الإدارة في المؤسسة وهذه المؤشرات لا تقاس لفترة واحدة بل تقاس لفترة زمنية معينة (سنتين على الأقل) للتعرف على اتجاهات هذه المؤشرات وعلاقة ذلك بنمو المؤسسة من عدمه. وفيما يلي بعض هذه المؤشرات:

✓ تكلفة المبيعات إلى المبيعات؛

✓ صافي الربح إلى مجمل الربح؛

✓ المصروفات الإدارية كنسبة من الإيرادات؛

✓ أعباء التمويل كنسبة من الإيرادات.

4- مؤشرات يمكن أن يستدل عليها من الميزانية:

✓ تدهور مركز المؤسسة النقدي؛

✓ الزيادة الكبيرة في المخزون السلعي؛

✓ انخفاض نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول؛

✓ الزيادة الكثيرة و المفاجئة في أوراق القبض و تراجع فترة تحصيلها؛

✓ تدهور مركز سيولة رأس المال العامل؛

✓ تضخم الأصول غير الملموسة؛

✓ انخفاض نسبة حقوق الملكية إلى الديون.

5- مؤشرات يمكن أن يستدل عليها من قائمة الدخل:

✓ ارتفاع التكاليف و ضيق هامش الربح؛

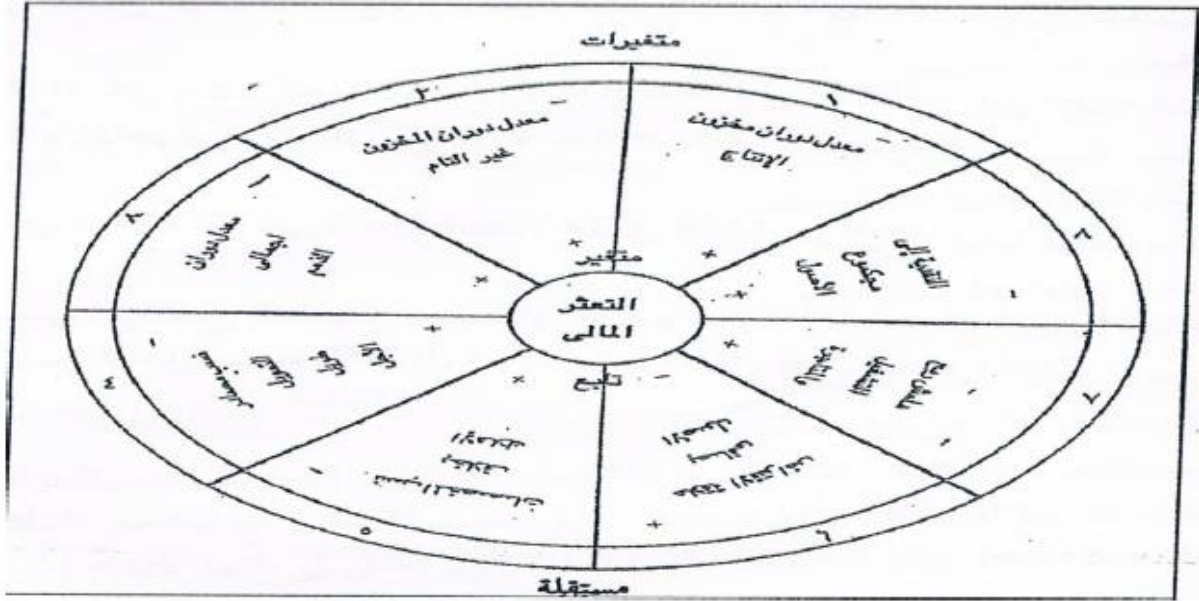
✓ زيادة فترة استحقاق المبيعات الآجلة؛

✓ انخفاض حجم المبيعات وظهور فجوة كبيرة بين إجمالي و صافي المبيعات؛

✓ تركيز المبيعات في منطقة أو قطاع معين.

و الشكل التالي يوضح العلاقة الارتباطية بين العجز المالي والمؤشرات المالية.

الشكل رقم 02: العلاقة الارتباطية بين العجز المالي والمؤشرات المالية



المصدر: حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط2، الوراق للنشر والتوزيع، 2011، ص325.

ومن الشكل السابق يمكن القول أن العلاقات الارتباطية الموضحة في الشكل السابق تتركز في الأمور

التالية: ¹

- كلما قل (-) معدل دوران المخزون (تام وغير تام) كلما زاد (+) العجز المالي؛
- كلما قل (-) معدل دوران إجمالي الديون (دائم) كلما زاد (+) العجز المالي؛
- كلما قلت (-) المخصصات (عدى الإهلاك والديون المشكوكه) كلما زاد (+) العجز المالي؛
- كلما قلت (-) نسبة الإقتراض إلى الأصول كلما قل (-) العجز المالي؛
- كلما نقص (-) هامش الربح كلما زاد (+) العجز المالي؛
- كلما نقصت (-) نسبة النقدية إلى مجموع الأصول كلما زاد (+) العجز المالي.

ومن أجل تجنب المؤسسة الإقتصادية العجز المالي لابد من الزيادة (+) في:

✓ معدل دوران مخزون الإنتاج التام وغير التام؛

✓ معدل دوران إجمالي الديون؛

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سبق ذكره، ص ص 326-327.

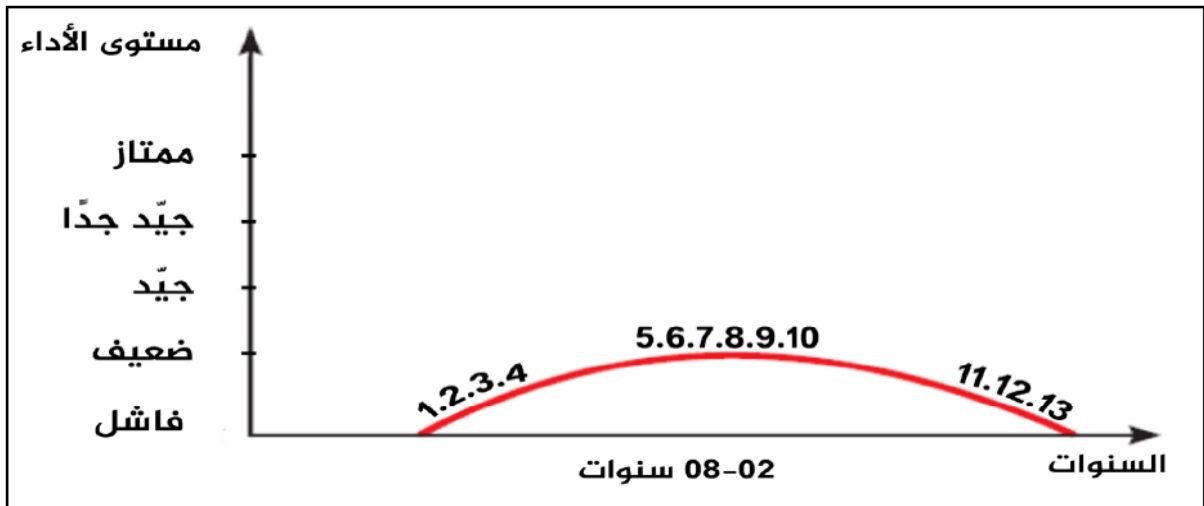
- ✓ نسبة مصادر التمويل طويل الأجل المخصصات (عدا الإهلاك و الديون المشكوك فيها)؛
- ✓ هامش الربح النقدية؛
- ✓ النقدية إلى مجموع الأصول؛
- ✓ بالإضافة إلى تخفيض (-): نسبة الاقتراض إلى الأصول.

المطلب الثاني: أنواع العجز المالي

1- النوع الأول: المؤسسات حديثة التكوين

حيث يحدث عادة في المؤسسات حديثة التكوين وغالبا ما تكون هذه المؤسسات صغيرة الحجم ومستوى مسار المؤسسة لا يزيد عن المستوى الضعيف كما يتضح في الرسم أسفله، ولا يمتد عمرها أكثر من 5 سنوات.

الشكل رقم 03 : فشل المؤسسات حديثة التكوين



المصدر: جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2010، ص 70.

ويتضح من الرسم البياني ما يلي¹:

- النقاط من 1 إلى 4: تعتبر هذه المرحلة بداية حياة المؤسسة حيث يحدث النوع الأول من العجز نتيجة عيوب واضحة تبدأ بها المؤسسة عملها، ولهذا يستوجب أن يتم تلافي تلك العيوب من البداية كالا اعتماد على

¹ حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف: إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الامتثال، ط1، مؤسسة الوراق للطباعة والنشر، الأردن، 2000، ص 36.

المدير الإداري الواحد فقط، اد يجب أن يكون هناك عمق إداري في المؤسسة وأدوار إدارية واضحة للعديد من الأشخاص، كما أنه يجب تجنب مشكلة عدم وجود ميزانيات وخطط مالية، ونظم للتكاليف التي سوف تستهلكها المؤسسة، حيث أن لتلك المشكلة أثر كبير على الموارد المالية للمؤسسة كما ينتهي بالمؤسسة للجوء إلى قروض من البنوك لشراء احتياجاتها ومتطلباتها بالتقسيط، ولهذا يجب وضع نظام مالي جديد ونظم معلومات محاسبية منذ البداية.¹

ونلاحظ من السابق بأن في النوع الأول من العجز تبدأ المؤسسة عملها بأربع عيوب وهي:

✓ ضعف نمط التسيير؛

✓ عدم وجود نظام محاسبي لمراقبة التكاليف و تقدير الاحتياجات النقدية؛

✓ اللجوء إلى الاقتراض دون مراعاة المخاطر؛

✓ التوسع بدخول المشاريع الكبرى لا تتناسب مع طاقة المؤسسة.

• النقاط من 5 إلى 10: يتضح هنا لصاحب العمل أو مالك المؤسسة حقيقة مهمة بأنه كانت هناك توقعات أقل من مستوى وأن التوقعات كانت فائقة بالنسبة لإيرادات المشروع وذلك بعد أشهر فقط من بداية المشروع، تتبع هذه الحقيقة بظهور التدفقات النقدية و الأرباح سالبين، ومنه جميع النسب المالية تشير إلى ضعف المؤسسة مما يجعل المالك يقوم بالتفكير في الاقتراض من البنوك مرة أخرى، وهو أمر صعب جدا في هكذا وضع للمؤسسة الأمر الذي يدفعه (المالك) لممارسة بعض الأعمال التي بها خطورة أو حدوث مخاطر طبيعية في بعض الأعمال لينتهي المالك باتخاذ قرارات حاسمة كتخفيض الأسعار للمستهلك.

• النقاط من 11 إلى 13: في هذه الفترة يبحث المالك عن قروض بالرغم من أن صافي الأصول لديه لازال سالبا ويحاول أيضا العمل على زيادة رأس المال إلى أن يجد نفسه لا يستطيع أن يحقق ربحا كافيا لدفع الفوائد على دفعات فيتم تعيين حراسة قضائية للمشروع.

يجب الإشارة إلى أنه نظرا لصغر حجم المؤسسات في هذا النوع من الفشل و قصر حياتها و حدوث الفشل المالي بصورة متسارعة، فإنه لا يفضل معالجة الفشل أثناء حياة المؤسسة بل يجب الوقاية منه، ويمكن أن يقي تصميم مصلحة للمراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي لهذه المؤسسات من خطر الفشل، فإن لم تستطع

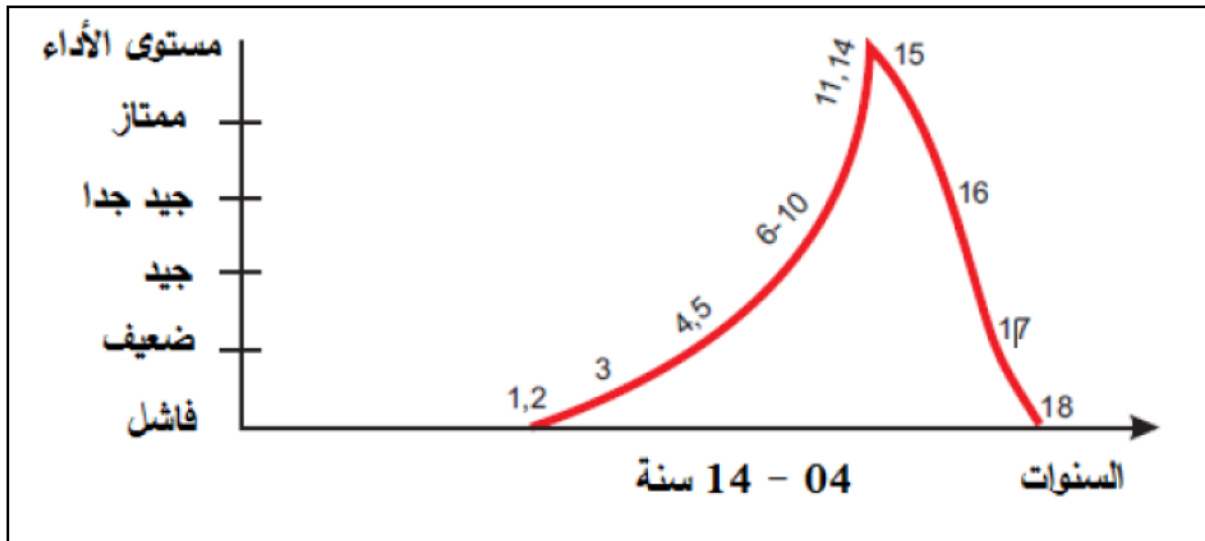
¹ هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2003-2004، ص 30.

هذه المؤسسات الإعتماد على خدمات المراجع الداخلي نظرا لعدم قدرتها على تحمل تكاليفه، يمكنها الإستعانة بالمراجعين الخارجيين كإستشاريين يتقاضون أجورهم حسب ساعات العمل.

2- النوع الثاني: فشل المؤسسات الفتية

يحدث هذا النوع للمؤسسات الصغيرة أيضا ولكنها تعيش لفترة أطول من مؤسسات النوع الأول إذ تصل مدة حياتها إلى 14 سنة ويختلف هذا النوع كليا عن سابقه في كون المؤسسة تنمو وتتجج بصورة سريعة جدا، ثم يبدأ الإنهيار بصورة سريعة أيضا. وذلك موضح في نقاط الشكل الموالي:

الشكل رقم 04 : فشل المؤسسات الفتية



المصدر: جهاد حمدي إسماعيل مطر، مرجع سبق ذكره، ص 71.

وتمثل النقاط ال 18 ما يلي:¹

- النقاط من 01 و 02: هنا يشترك النوعان الاول و الثاني في وجود نفس العيوب الادارية كوجود دور لشخص واحد في المؤسسة وضعف الادارة فيها، مع عدم وجود نظام محاسبي لمراقبة التكاليف وتقدير الاحتياجات النقدية.
- النقطة 10: المؤسسة في هذا الوقت تكون كبيرة جدا.

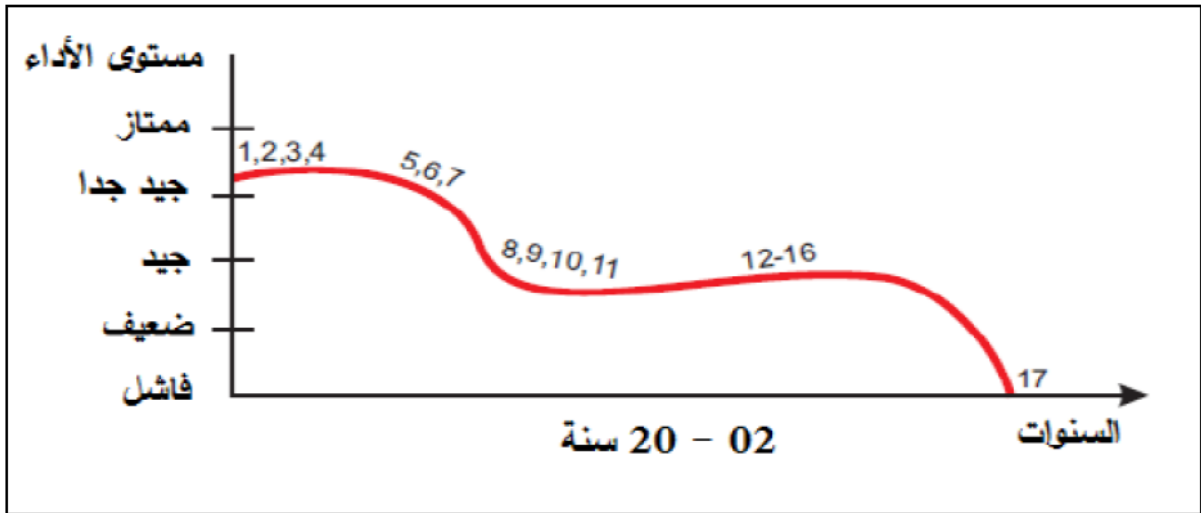
¹ - هلا بسام عبد الله الغصين، مرجع سبق ذكره، ص 32.

- النقاط من 11 إلى 14: في هذه الفترة تصبح المؤسسة معروفة وعامة ومالكها ثري، وتبدأ في المؤسسة عمليات المحاسبة ويستمر حجم النشاط في الزيادة مع بقاء الربح كما هو. حين تصل المؤسسة إلى أعلى مستويات أداؤها وربحيتها، وقبل أن تبدأ بالانهيار يكون لديها مقدار من الأرباح قد تنقذها قليلا أو تعوضها عن الخسائر اذا تم استغلالها جيدا، وقد تأخذ معالجة الفشل عدة أشكال في المؤسسة مثلا: كتخفيض الانتاجية أو التخلص من بعض الأنشطة غير المربحة في المؤسسة، أو البيع بسعر منخفض بما يتناسب مع تكلفة الانتاج وغيرها من الطرق والأشكال.
- النقطة 15: حجم الأعمال التجارية يزيد بصورة كبيرة وسريعة جدا، ولكن يحدث شيء ما في هذه النقطة يجعل المؤسسة تبدأ في الهبوط من مستواها الجيد كفشل بعض الاعمال.
- النقاط من 16 إلى 18: تبدأ المؤسسة بالهبوط من مستواها الجيد ويستمر ذلك حتى يحدث الفشل.

3- النوع الثالث: فشل المؤسسات الناضجة

هذا النوع من الفشل يحدث عادة في المؤسسات الناضجة كاملة النمو والتي أتمت تجارتها بنجاح فائق لعدة سنوات متتالية، والشكل الموالي يوضح أهم النقاط التي تتعرض لها المؤسسة من مرحلة النضج إلى الانهيار. وذلك موضح في نقاط الشكل الموالي:

الشكل رقم 05: فشل المؤسسات الناضجة



المصدر: جهاد حمدي إسماعيل مطر، مرجع سبق ذكره، ص 73.

وتشير هذه النقاط إلى:¹

- النقاط من 01 إلى 04: تكون المؤسسة موجودة وتتمتع بمستوى جيد إلى ممتاز، حجم نشاط معتدل، هامش ربح جيد ومعنويات ممتازة، إلا أن هذا لا يعني عدم وجود بعض العيوب كسياسة الإعتماد في الإدارة على المدير الواحد دون الاستشارات الخارجية و المشاركة وأيضا ضعف في الوظيفة المالية للمؤسسة مما يؤدي إلى ظهور عيوب واضحة ومؤكدة في نظم المعلومات المحاسبية لايتم مقابلته باستجابة من المؤسسة، حيث تبقى هذه العيوب لمدة قد تمتد من عدة شهور إلى سنوات قبل أن يبدأ حدوث إنهيار المؤسسة.
- النقاط من 05 إلى 07: تبدأ المؤسسة في الإنهيار، تزيد الأعمال التجارية ويزيد معها فشل المشاريع ويتبع هذه الأحداث إنخفاض بسيط على الأرباح، لتصاب النسب المالية للمؤسسة بخلل واضح.
- النقاط من 08 إلى 11: تتخفش الروح المعنوية وتبدأ بعض الأسباب والظواهر والعيوب المالية وغير المالية في الظهور مع استمرار إنخفاض الأرباح لعدم قدرة المؤسسة على إعادتها لوضعها الطبيعي والجيد بالرغم من أنه لم تمر بين النقطة 05 والنقطة 09 غير سنة أو اثنين فقط، وهنا يرى ويشعر المدير أنه بحاجة إلى قروض كبيرة الحجم فيقوم بجلب أموال كثيرة على مستوى عالي من الخطورة.
- النقطة 12: يتحقق هنا مستوى جيد للربح ولكن قيمة هذا الربح أقل من أن يغطي حجم الفائدة المطلوب على الدفعات وتكون بشكل عام المؤسسة عند مستوى الضعف أو أعلى قليلا .
- النقاط من 13 إلى 16: يقوم المدير المالي هنا بإدخال طموحات جديدة على مشروعه وأيضا وضع حملة جديدة من أجل التوسع في المبيعات من خلال تقديم بعض التسهيلات للزبائن الأمر الذي يساعد في إرتفاع نسبة المبيعات والأرباح قليلا، إلى أن يتكرر الأداء الذي حدث في النقطة 05 مرة أخرى من حدوث الفشل والإنهيار ماعدا أنه في هذه النقطة تكون المؤسسة قد أصبحت مشبعة من عمليات المعالجة حيث تقشل الأرباح في سداد وتغطية الفوائد على دفعات ومنه تحدث أزمة

¹ سارة طيب، دور إدارة المخاطر المالية في حماية المؤسسة الإقتصادية من الفشل المالي- دراسة حالة عينة من المؤسسات الصناعية في الجزائر، أطروحة مقدمة مقبلة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016-2017، ص 75.

تدفقات نقدية لتعود المؤسسة إلى نفس الحالة التي كانت فيها قبل أشهر لكن مع ديون والتزامات أكثر.

- النقطة 17: تحدث عمليات الحراسة القضائية على ممتلكات المؤسسة.

المطلب الثالث: تشخيص جوانب المؤسسة العاجزة

قبل قيام مسير المؤسسة باتخاذ أي قرار يحتاج إلى دراسة تمهيدية تتمثل في تشخيص المشكل أو الحالة ومن ثم اتخاذ القرار المناسب.

1- تعريف التشخيص: يعرف التشخيص على أنه استخلاص لنقاط الضعف ونقاط القوة في المؤسسة من أجل تصحيح الأولى واستغلال الثانية أحسن استغلال.¹

2- التشخيص المالي

يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية، وتعتبر المعطيات المالية التي تقدمها كل من المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية قاعدة أساسية للتحليل، كما تحتاج عملية التشخيص إلى معطيات حول المحيط المالي للمؤسسة والتي من المفروض أن يوفرها نظام المعلومات المالي للمؤسسة، وهي معطيات متعلقة بالبنوك والعملاء والموردين والمنافسين وحالة الاقتصاد ككل.²

والتشخيص المالي يكون من خلال ما يلي:³

1-2- تحليل الهيكل المالي: إن الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي والمردودية والملاءة المالية ... إلخ. وذلك اعتمادا على المنظور المالي

¹ خلخال منال، فعالية نماذج التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2011-2012، ص 38.

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 54-56.

³ نفس المرجع ، ص ص 52-53.

المرتکز على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق، أو المنظور الوظيفي للمؤسسة والفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

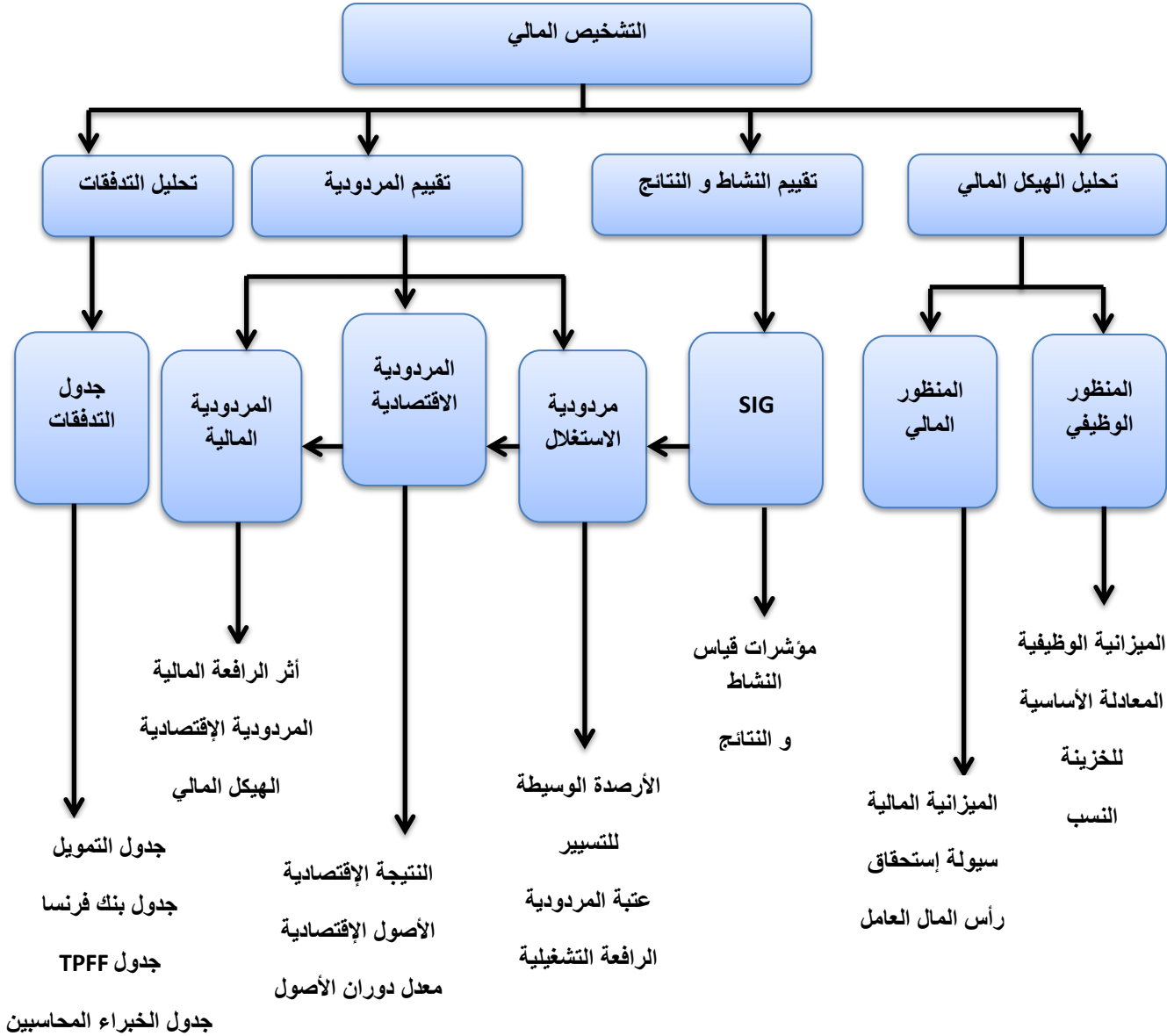
2-2- تقييم النشاط والنتائج: يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلالها الربح أو الخسارة، ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة، ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تبقي على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة.

2-3- تقييم المردودية: وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها إتخاذ قرارات التمويل وقرارات الإستثمار وغيرها.

2-4- تحليل التدفقات المالية: يمثل التحليل الأكثر تطورا مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل الذمي حيث يمكن إستخدام جداول التدفقات المالية لتحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو ذلك الفائض، كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الإستراتيجي والتي لها دور في إتخاذ بعض القرارات الإستراتيجية، والمساعدة في تقييم الإستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة.

ويمكن تلخيص أدوات التشخيص المالي في الشكل التالي:

الشكل رقم 06: أدوات التشخيص المالي



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 52.

3- التشخيص الإستراتيجي

يسمح التشخيص الإستراتيجي بفحص وتقييم، وضعية المؤسسة في السوق (حصة المؤسسة، مدى توفر القدرات التنافسية للمؤسسة، الأسواق المحتملة للمؤسسة...) ووضعية القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة من حيث النضج، بالإضافة إلى تموقع المؤسسة بالنسبة للمنافسين والوسائل المالية والمادية والبشرية التي تتوفر عليها المؤسسة.¹

3-1- حصيلة التشخيص: ينبغي على الشخص أن يقدم نتائج عملية تشخيص المؤسسة العاجزة بهدف تحديد ما إذا كانت المؤسسة قابلة للتصحيح أولاً.

ولقد قدم "J.Brilmann" في كتابه " Le Redressement d'Enterprise " نظرة جيدة عن العوامل التي تجعل المؤسسة تعاني من صعوبات غير قابلة للتصحيح غير أن هذا الحكم يتطلب من الشخص الإعتماد على مجموعة من العوامل لتجنب خطر الخطأ.²

والجدول التالي يوضح هذه العوامل حسب طبيعتها.

الجدول رقم 01: العوامل التي تجعل المؤسسة العاجزة غير قابلة للتصحيح

<ul style="list-style-type: none"> - سوق إختفى أو لا يسري مع تغير في الحاجيات، والتنظيم؛ - سوق يشهد إنخفاض ومستمر في النشاط؛ - تغير نمط العمل. 	السوق والمنافسة
<ul style="list-style-type: none"> - تصميم قديم وغير مرغوب فيه، وإعادة تصميم تتطلب وقت طويل؛ - منتج منافس من حيث العلامة وبراءة الإختراع الأصلية؛ - منتجات المؤسسة تشكل مخاطر ولا تتفق مع المعايير المعمول بها؛ - منتج المؤسسة قريب من مرحلة التوقف. 	المنتجات
<ul style="list-style-type: none"> - الطرق المستعملة التي تم التخلي عنها وتعويضها بتقنيات جديدة ممنوعة الإستعمال؛ 	التكنولوجيا وطرق الإنتاج

¹ نور الدين مزياني، تحليل خطر الإفلاس باستخدام جدول التدفقات النقدية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2006، ص 36.

² نفس المرجع، ص 48.

<ul style="list-style-type: none"> - إستعمال طرق أكثر إنتاجية من الطرق الحالية جد مكلف؛ - عدم وجود تقنين في المؤسسة يتحكمون في التقنيات الجديدة؛ - ضعف قدرة المؤسسة على البحث. 	
<ul style="list-style-type: none"> - المدير مريض متقدم في السن كثيرا ولايرضى بتفويض السلطة؛ - رأس مال المؤسسة مقسم بين مساهمين غير متقنين؛ - عدم كفاءة الإدارة. 	<p>نظام السلطة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - شروط القانون الأساسي للمكافأة والمزايا الإجتماعية جد عالية بالمقارنة مع المنافسة؛ - يعارض المستخدمون إعادة تنظيم وتهيئة لشروط العمل؛ - تحويل أو تخفيض للمستخدمين. 	<p>الجوانب الإجتماعية</p>

المصدر: نورالدين مزياني، مرجع سبق ذكره، ص 48.

أما المؤسسة التي تعاني من صعوبات غير أنها تملك عوامل النجاح الأساسية مثل سيطرتها على الأسواق، مؤسسة ذات كفاءة تجارية عالية، فعادة ما تكون قابلة للتصحيح.¹

والجدول التالي يبين عوامل النجاح الرئيسية التي تجعل المؤسسة قابلة للتصحيح.

جدول رقم 02: عوامل النجاح الرئيسية التي تجعل المؤسسة العاجزة قابلة للتصحيح

<ul style="list-style-type: none"> - مؤسسة تشهد نمو سريع غير أنها تفتقد إلى الموارد التمويلية لهذا النمو؛ - مؤسسة ذات جهاز إنتاجي فعال؛ - مؤسسة توظف فريق بشري له مهارة عالية؛ 	<p>عوامل النجاح الداخلية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - القدرة الكاملة التجارية للمؤسسة أو لبعض الأنشطة يمكن الكشف عنها واستغلالها؛ - تمكن المؤسسة من تحقيق أثر التداؤب مع نشاطات لمؤسسة أخرى. 	<p>عوامل النجاح الخارجية</p>

المصدر: نورالدين مزياني، مرجع سبق ذكره، ص 49.

¹ - نورالدين مزياني، مرجع سبق ذكره، ص 49.

المبحث الثالث: طرق ووسائل معالجة العجز المالي

مما لاشك فيه هناك طرق ووسائل متعددة تستخدم في علاج هذا العجز المالي حيث أنها تختلف هذه الطرق و الوسائل من حالة لأخرى، لذلك يجب على المؤسسة القيام بعملية التشخيص لمعرفة حالتها ومن ثم الاختيار من بين الطرق و الوسائل المناسبة حسب حالتها.

المطلب الأول: إعادة الهيكلة والتأجير

1- إعادة الهيكلة¹

ومعنى ذلك أن تتبع المؤسسة إستراتيجيات جديدة من شأنها أن تساعد على معالجة الخلل المالي والإبقاء على المؤسسة وتطبيق الإستراتيجيات الجديدة، وحتى تكون إعادة الهيكلة فعالة فعلا يجب أن تقتصر على إعادة الهيكلة المالية ولكن يجب أن تمتد لتشمل إعادة الهيكلة الإدارية حتى يتلائم الاثنان معا في تحقيق نتائج فعالة للتغلب على الخلل المالي ويمكن توضيح ذلك من خلال التالي:

1-1- إعادة الهيكلة المالية

وتتضمن ما يلي:

1-1-1- إعادة تقييم الأصول

إن إعادة تقييم الأصول جميعها أو بعضها بما يعكس قيمتها السوقية حيث أن زيادة هذه القيمة عن القيمة الدفترية يؤدي إلى تحسين نسبة المديونية بالنسبة لحقوق الملكية، الأمر الذي يتيح للمؤسسة مجالا أوسع للاقتراض.

1-1-2- إعادة هيكلة الديون

ويساعد المؤسسة في إعادة هيكلة الديون أن تتفاهم المؤسسة مع دائنيها على أحد أو بعض هذه الأمور:

- ✓ تحويل الديون القصيرة إلى ديون طويلة الأجل مما يتيح للمنظمة فترة أطول لاستثمار هذه الديون؛
- ✓ وقف سداد أقساط الدين مؤقتا أو إعطاء فترة سماح جديدة ويساعد ذلك في وقف جزء من التدفقات النقدية الخارجية مؤقتا لحين تحسن الأحوال؛
- ✓ تخفيض سعر الفائدة أو التنازل عن الفوائد المستحقة.

¹ انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص إقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015-2016، ص ص 28-30.

1-1-3- مبادلة المديونية بالملكية

وفي هذه الحالة يتم تحويل كل أو جزء من الديون الحالية إلى مساهمات في رأس مال المؤسسة عن طريق إصدار أسهم ملكية بما يعادل قيمة هذه الديون، وهذا يتوقف على مدى تفهم وتقبل الدائن لهذا الاقتراح، وكذلك الملاك حيث الملاك جدد سيكون لهم تأثير مباشر على إدارة المؤسسة والتصويت والانتخاب.

1-1-4- زيادة رأس المال

تلجأ المؤسسة إلى إصدار أسهم جديدة لتوفير بعض السيولة وعلى الأخص إذا كانت هذه المؤسسة تستطيع تحقيق أرباح مستقبلا في ضوء توفير السيولة وذلك عن طريق زيادة رأس مال المؤسسة بإصدار أسهم جديدة، ولكن يواجه هذا البديل بعض الانتقادات منها:

✓ لا يصلح هذا الحل إلا في حالات الفشل المالي أو التعثر المؤقت؛

✓ لا تجد الأسهم الجديدة إقبالا من قبل المساهمين لخوفهم من حالة المؤسسة وظروفها المستقبلية؛

✓ أن حملة الأسهم يمثلون قيادا جديدا على الإدارة يقلل من قدرتها على التحرك بمرونة كافية للخروج

بالمؤسسة من ظروفها الحالية.

1-1-5- زيادة التدفقات النقدية الداخلية

ويمكن تحقيق ذلك من خلال العديد من الاستراتيجيات أو التصرفات المطلوبة التي تؤثر إيجابا على

النقدية الداخلية ومثل ذلك:

✓ زيادة المبيعات لزيادة إيرادات المؤسسة؛

✓ تغيير استراتيجيات التحصيل لديون المؤسسة ومنح بعض خصومات تعجيل الدفع؛

✓ التخلص من المخزون الراكد كالبيع بالمزاد أو بالقسط أو مبادلته بأخر تحتاج إليه المؤسسة؛

✓ بيع الأصول القليلة أو المنعدمة القيمة كالخردة، التالف والمعيب؛

✓ بيع وإعادة استتجار بعض الأصول غير الرئيسية (الثانوية).

1-1-6- خفض التدفقات النقدية الخارجة

تستطيع المؤسسة أن تخفض مدفوعاتها النقدية و تؤجل بعضها للتغلب على بعض الصعوبات المالية

ومن الوسائل الممكن استخدامها في ذلك:

- ✓ الاتفاق مع الدائنين على تأجيل سداد بعض الأقساط وفوائد الدين؛
- ✓ التفاوض مع الموردين للمواد الخام و الأجزاء على الشراء بالتقسيط أو بالائتمان أو بدون مقدم؛
- ✓ الحصول على فترات سماح جديدة من الدائنين؛
- ✓ ترشيد مختلف بنود الإنفاق المباشر وغير المباشر؛
- ✓ تأجيل سداد الالتزامات قصيرة الأجل أو تحويلها إلى التزامات طويلة الأجل؛
- ✓ خفض كمية المشتريات عن طريق الشراء الفوري بدلا من الشراء المقدم ومحاولة البحث عن مواد بديلة أقل تكلفة من المواد الحالية.

1-2- إعادة الهيكلة الإدارية

وتعتبر إعادة الهيكلة الإدارية جزء متمم لإعادة الهيكلة المالية ورغم أن إعادة الهيكلة الإدارية بعيدة نسبيا عن إعادة الهيكلة المالية مما يدفعنا لعدم التوسع فيها ولكننا نختصر في القول أنها ممكن أن تتم بوحدة أو أكثر من طريقة كما يلي:

- ✓ إعادة دراسة إستراتيجيات الإنتاج بغرض تحسين الإنتاج وخفض تكاليفه؛
- ✓ إعادة دراسة إستراتيجيات التسويق لزيادة الفعالية التسويقية وخفض تكاليف التسويق؛
- ✓ إعادة دراسة إستراتيجيات الأفراد لزيادة فعاليتها وخفض تكاليف عنصر العمل؛
- ✓ زيادة المبيعات لخفض نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة مما يخفض التكاليف الكلية؛
- ✓ خفض التكاليف الإدارية المختلفة؛
- ✓ دراسة التخلص من الأنشطة والمجالات غير الاقتصادية.

2- التأجير

يعرف الاستئجار على أنه عقد يلتزم بموجبه المستأجر بدفع مبالغ محددة بمواعيد متفق عليها لمالك أصل من الأصول لقاء انتفاع الأول بالخدمات التي يقدمها الأصل المستأجر لفترة معينة،¹ مع تحويل كل المزايا والأخطار الملازمة لهذا الأصل إلى المستأجر دون تحويل الملكية.²

وتلجأ المؤسسة إلى الاستئجار في حال عدم تمكنها من شراء هذا الأصل أو كون حاجتها للأصل مؤقتة.

المطلب الثاني: تغيير الشكل القانوني والتصنيفية

1- تغيير الشكل القانوني

يعتبر تغيير الشكل القانوني للمؤسسة من الطرق المستخدمة في علاج العجز المالي، والمقصود هنا هو إنهاء الشخصية المعنوية للمؤسسة القديمة وتحل محلها مؤسسة جديدة ذات شخصية معنوية جديدة مكونة من نفس الشركاء السابقين، ففي حالة حدوث بعض المشاكل مثل: موت أحد الشركاء، أو الحجز عليه، أو إفلاسه أو إنسحابه، أو غيرها من المشاكل الأخرى يمكن للمؤسسات أن تستمر في نشاطها دون تصفية وذلك بإنهاء الشخصية المعنوية القديمة وظهور شخصية معنوية جديدة للمؤسسة الجديدة. هذه الطريقة تسمح بإعطاء شكل جديد للمؤسسة بدلاً من شكلها الذي كانت عليه وبالتالي التحول من الشكل أقل مرونة إلى الشكل أكثر مرونة.³

2- التصفية

في كل طريقة من الطرق الأربعة سالفة الذكر حيث الدرجات الخفية (غير المستعصية) تكون القيمة الاستمرارية للمؤسسة أعلى من القيمة الإفلاسية أو التصفوية لها. عكس الحال في التصفية حيث الفشل مستعصي وخطير، وهنا تكون قيمة التصفية لهذه المؤسسة أعلى من قيمة استمرارها. وبالتالي لا بد من إجراء عملية تصفية وتحقيق الإفلاس، وتتخذ الإجراءات القانونية لذلك لسداد التزامات المؤسسة تجاه الغير، وقد يكون

¹ علي خلف عبد الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2015، ص 40.

² هوام جمعة، المحاسبة المعقدة وفقاً للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، دون دار نشر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 179.

³ خلخال منال، مرجع سبق ذكره، ص 52.

الإتجاه إلى تصفية المؤسسة أمر إختياري أو إجباري، فإذا قام المالك بذلك بنفسه ودون إجبار يكون من النوع الأول، وإذا كان من النوع الثاني فيعني عجز المالك عن الوفاء بالتزاماته تجاه الغير وعدم الوصول لحل مع دائنيه. وعند إجراء التصفية أو الإفلاس فإن من أهم النقاط التي تكون موضوع إهتمام "أولويات السداد" هي كالاتي:

- الضرائب المستحقة للدولة؛
- الديون المضمونة من ناتج بيع ضماناتها؛
- الديون غير المضمونة أو العامة؛
- حقوق حاملي الأسهم الممتازة؛
- حقوق حاملي الأسهم العادية.

وللإفلاس إجراءات تختلف من دولة إلى أخرى، وعندما يتعرض المشروع للتصفية، فإن ذلك يدل على عدم وجود مشتري لهذا المشروع عن طريق البيع لسبب أو لآخر ومن أهمها استمرار الخسائر وخفض الإنتاجية مع وجود دلائل متشائمة حول استمرار هذه الخسائر وصعوبة إعادة هيكلة المشروع حتى يعود بفعالية لدائرة العمل والإنتاج.¹

المطلب الثالث: الإندماج و البيع

1- الإندماج

يقصد بالاندماج قيام أكثر من مؤسسة بالاتفاق على بقاء و استمرار مؤسسة واحدة فقط مع انتهاء باقي المؤسسات الأخرى المندمجة، وذوبانها في شخصية المؤسسة الباقية،² حيث يتم تقويم أصول والتزامات كل مؤسسة ويتم تكوين مؤسسة واحدة بأصول واحدة والتزامات محددة.³

¹ انتصار سليمانى ، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-33.

² موسى بن منصور، دور التحليل المالي في ترشيد قرار الإندماج بين الشركات، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريبيج، الجزائر، العدد 10، 2010، ص 71.

³ - أبو الفتوح علي فضالة، إدارة الأموال في مشروعات وشركات قطاع الأعمال، ط2، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1996، ص 191.

1-1- أنواع الاندماج

يكون الاندماج أفقي عندما تكون المؤسستان تعملان وتنافسان في نفس النشاط، أما الاندماج الرأسي يكون بين المؤسسات العاملة في المراحل المختلفة في الإنتاج مثل صناعة البترول التي تمر بمراحل مختلفة مثل: الدراسة و الاستكشاف و الإنتاج والتكرير و التسويق وكل مرحلة تقوم بها مؤسسة مختلفة يمكنها الاندماج المتنوع بشمل المؤسسات المشاركة في أنواع مختلفة من الأنشطة التجارية ويتم بغرض توسيع انتاج المؤسسات في انتاج المؤسسات في أنشطة تجارية مرتبطة ببعضها البعض أو بغرض الامتداد الجغرافي للسوق ، كما قد يكون الاندماج ودي أو غير ودي.¹

1-2- دوافع و أهداف الاندماج

إن دوافع و أهداف الاندماج متعددة و متنوعة و تحتاج الى دراسة كل حالة على حدى ، ولكن رغم أنه لكل حالة دوافعها و اهدافها الخاصة الا أنه يمكن تصنيفها وفقا لما يلي:

1-2-1- دوافع و أهداف علاجية

ومن أمثلة ذلك ما يلي:²

- مواجهة بعض حالات العجز المالي؛
- مواجهة شدة المنافسة؛
- خفض التكاليف الضريبية.

تحسين ادارة المؤسسة المستهدفة لأن أدائها التاريخي السيئ يمكن أن يعود لسوء الحظ أو لاتخاذ الادارة قرارات خاطئة، فيما يتصل بالاستثمار و العمليات الأخرى.³

¹ معتمضم محمد الدباس، أثر الاندماج على أداء الشركات وأرباحها، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، الأردن، المجلد العشرين، العدد02، 2012، ص ص 523-524.

² الشريف ربحان وآخرون، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، الملتقى الوطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 21 و 22 أكتوبر 2012، ص13.

³ طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص12.

1-2-2-1- دوافع وأهداف تطويرية

ومن أمثلة ذلك ما يلي: ¹

- التوسع و تطبيق نظام الانتاج الكبير؛
- تنوع المنتجات؛
- السيطرة على حصة أكبر من السوق؛
- تعظيم ربحية المؤسسة وزيادة قدرتها التنافسية ومواكبة المعايير العالمية، وبالتالي خلق استراتيجية دفاعية لها من حيث المنافسة أو الحماية من الدمج العدائي.

2- البيع ²

قد لا يجد الملاك أمامهم من طريق سوى انهاء ملكيتهم للمشروع عن طريق البيع رغم أن أول ما يتبادر الى الذهن هو البيع من الدولة الى أطراف أخرى إلا أنه في الواقع قد يكون من الدولة للأفراد أو من الأفراد للدولة. يطلق على الحالة الأولى بـ << الخصخصة >> في حين أن الحالة الثانية يطلق عليها << العممة >> وفي حالة البيع يقرر الملاك نقل الوحدة أو المؤسسة أو المشروع بحالتها الفاشلة أو غير المرضية إلى ملاك جدد (المشترين) ليتولوا هم المؤسسة بحالتها وهنا نرى أن البائع لم يستطع علاج ما أصاب المشروع من أمراض، وفي المقابل نجد أن المشتري يحده الكثير من الأمل في إصلاح وعلاج هذه الأمراض بما يحقق له عوائد مرضية، ولذلك فهو يقدم على عملية الشراء مدفوعاً بالعديد من الأسباب والدوافع. ويمكن أن يتم البيع لأحد الأفراد، للعاملين، للجمهور، للعملاء والدائنين.

وتعد أساليب البيع وطرق التقييم من أجل إتمام عملية البيع بأعلى عائد ممكن للمالك وقد يكون البيع

كلي أو جزئي للمشروع ولذلك نستخدم عدة أساليب في عملية البيع نذكر منها:

2-1- طرح المشروع للبيع عن طريق المزاد أو الممارسة: وتلتزم هذه الطريقة بمبادئ العلانية والشفافية

وتكافؤ الفرص بين مختلف المستثمرين المتقدمين لعملية الشراء عند إدارة المزاد.

¹ - الشريف ربحان وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 16 .

² - إنتصار سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 33-34 .

2-2- طريقة الدعوة لتقديم عروض الشراء (الأظرف المغلقة): وهي طريقة تهدف إلى اختيار أفضل المشتريين سواء من الناحية المالية أو القدرة على تشغيل المشروع أو استغلاله، وتقوم هذه الطريقة أيضا على المنافسة الحرة المشروعة وعلى المساواة أيضا.

2-3- طرح المشروع للإكتتاب العام وبيع الأسهم في البورصة: وفيها يتم توسيع قاعدة الملكية وزيادة مساهمة الأفراد العاملين إذا أرادوا. ويتم بإعلان نشرة لدعوة الجمهور إلى الإكتتاب في أسهم المؤسسة العامة محل البيع بعد تقييمها وتحديد سعر السهم المعروض وعدد السهم لكل شخص مدعو للإكتتاب ومكان ذلك بعد أخذ موافقة السلطات الرسمية، وتحتاج هذه الطريقة إلى سوق مالية نشطة وواعية وبذلك تكون من أفضل الطرق والأساليب لبيع المؤسسات المطروحة للبيع.

خلاصة:

إن العجز المالي يعتبر من بين أهم الأزمات التي تتعرض لها المؤسسة الإقتصادية، والذي يتمثل في عجز المؤسسة عن تسديد إلتزاماتها في مواعيد إستحقاقها، ولهذا يجب على إدارة المؤسسة أن تقوم بالتفكير بجدية في كيفية التعرف على العجز المالي في مراحله الأولى، لأنه قد يحدث العجز المالي في مراحل حياة المؤسسة ويجب أن تعد له كل العدة لتحمي نفسها من مخاطره وأثاره السلبية التي قد تمتد ليس فقط إلى الأطراف المعنية من ملاك ودائنين وعملاء و عاملين، بل تمتد لتشمل كافة الاقتصاد التي تنشط فيه المؤسسة، وفي حالة حدث العجز المالي لابد على المؤسسة القيام بعملية التشخيص لوضعيتها وهذا من أجل معرفة درجة هذا العجز ومن ثم إتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة حسب الحالة.

ولتخطي خطر العجز المالي يجب على المؤسسة القيام بعملية التنبؤ مسبقا مستعينة بمؤشرات التحليل المالية ومختلف النماذج الكمية والنوعية في التنبؤ بالعجز المالي، وهذا ما سنتناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

التحليل المالي

ودوره في

التنبؤ بالعجز

المالي

تمهيد:

إن عملية التنبؤ بالوضع المالية للمؤسسة الاقتصادية تعد من أهم أهداف التحليل المالي، حيث تمكننا من إعطاء صورة مستقبلية عن الوضع المالية، وذلك بالاعتماد على التحليل المالي من خلال النسب المالية التي تشكل القاعدة العريضة في بناء وتطوير نماذج التنبؤ بالعجز المالي والتي تمثل المدخل الكمي في التنبؤ بالعجز المالي للمؤسسات، غير أن هناك من يولي اهتماما أكبر للمعلومات النوعية في التنبؤ بالعجز المالي مثل مستوى الإدارة وكفاءة الأداء ... إلخ.

وسيتم التعرض في هذا الفصل إلى التحليل المالي ودوره في التنبؤ بالعجز المالي، وتم تقسيمه إلى ثلاثة

مباحث كما يلي:

- ✓ المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي؛
- ✓ المبحث الثاني: ماهية التنبؤ المالي؛
- ✓ المبحث الثالث: آليات التنبؤ بالعجز المالي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم الأساليب التي تعتمد عليها المؤسسة في تقييم أدائها المالي وتحديد نقاط القوة والضعف في مركزها المالي، من خلال تحليل مختلف المعلومات والبيانات المالية وتفسير النتائج المحصل عليها، ومن هذا المنطلق قمنا بتخصيص هذا المبحث لعرض نشأة ومفهوم التحليل المالي أهميته، أهدافه، الجهات المستفيدة منه وكذلك عرض مراحلها، أنواعه وأدواته.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحليل المالي

سنقوم في هذا المطلب بتقديم التحليل المالي بفكرة مبسطة وواضحة من خلال التعرف على نشأته وأسباب نشأته ومجموعة من التعاريف المتعلقة بالتحليل المالي.

1- نشأة التحليل المالي

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ إستعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها إستنادا إلى كشوفها المحاسبية إضافة إلى ذلك فإن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929-1933 كان لها معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصراف ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع إقتصادي.

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا حيث أظهر المصرفيون والمقرضون الهامون اهتمامهم في تحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة. ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة على مساهمة الادخار العمومي.

كما أن تزايد حجم العمليات وتحسين نوعيتهم، ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (فترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية، وأدى تعميم التحليل

المالي في المؤسسات إلى تطوير نشاطاتها وتحقيقها إلى فقرات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية¹، كما ساهمت التطورات التكنولوجية في مجال الإعلام الآلي إلى استخدام أدوات التحليل المالي التقليدية بسهولة ويسر، حيث أصبح بالإمكان إجراء الدراسات والتحليلات المالية مهما كانت معقدة بأقل جهد ووقت ممكنين وبدقة متناهية، وهناك العديد من العوامل التي ساعدت في زيادة أهمية التحليل المالي في المؤسسات المعاصرة ويمكن إبرازها فيما يلي: ²

- تطور الأسواق المالية وتقنيات البورصة.
- تطور المعلومات المالية؛
- الخصوصية وإعادة هيكلة المؤسسة (التنازل، الاندماج)؛
- تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- انتشار مفاهيم ومبادئ حوكمة الشركات؛
- تبني المعايير المحاسبية الدولية والمعلومات المحاسبية من طرف العديد من دول العالم.

1-1 - أسباب نشأته

تشير المراجع العلمية أن نشأة التحليل المالي ترجع إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي: ³

✓ **الثورة الصناعية:** أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مالي ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح ووفرات الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، ولقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً إلى نقص خبراتهم إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها.

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، الجزء الأول، دون سنة النشر، ص 13-14.

² عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة، دار الباروزي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 17.

³ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.

وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج لتحديد المجالات، وقوة المؤسسة أو نقاط ضعفها، أو قوة المركز المالي ونتيجة أعمالها.

✓ **التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:** لما كان نجاح واستمرار وجود شركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين لذلك فقد تدخلت الحكومات، من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية المستثمرين كما نصت هذه التشريعات أيضا بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، مما يساعد ذلك على تحليل تلك القوائم المالية.

✓ **الأسواق المالية:** تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة، لذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين، نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات مؤسسات الأعمال ماليا لتحديد مدى قوة هذه المؤسسات أو ضعفها، على ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

✓ **الإئتمان:** إن انتشار أسلوب التمويل قصير الأجل لفترات لا تتجاوز السنة قد يدفع بالمصاريف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات لهذا النوع من الائتمان، ولذلك أظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المؤسسات، ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمؤسسات الطالبة لمساعدة المصارف.

2- مفهوم التحليل المالي

لقد وردت عدة تعاريف للتحليل المالي نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: يعرف بأنه مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.¹

التعريف الثاني: نستطيع القول بأن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى تعرف مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال:

✓ القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة ؛

¹ وليد ناجي الحياي، الإتجاهات المعاصرة للتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 21.

✓ الاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة.¹

التعريف الثالث: يقوم موضوع التحليل المالي على دراسة القوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي، وما يتوفر من بيانات إضافية لغرض الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر بالقوائم المالي. ويشتمل على دراسة وتحليل حاضر وماضي الوضع المالي، ونتائج الأعمال لشركة معينة، وذلك لغرض الحصول على مؤشرات تساعد في تقييم الأداء الحالي للشركة، واستشراف المستقبل.²

المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي، أهدافه والجهات المستفيدة منه

1- أهمية التحليل المالي

إن التحليل المالي ذو أهمية كبيرة باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل، لتحليل المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في المشروع، ويساعد التحليل المالي في الإجابة على التساؤلات التي تطرحها جهات معينة ذات علاقة بالمشروع وتتمثل أهمية التحليل المالي فيما يلي :

- ✓ يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة، وبغض النظر على طبيعة عملها، يأخذ متخدي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في إتخاذ القرارات الرشيدة.
- ✓ يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، بالإضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
- ✓ يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي إتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الإحتمالات المختلفة.

¹ أيمن الشنطي وعامر شفر، مقدمة في الإدارة - التحليل المالي، ط1، دار البداية، عمان، الأردن، 2007، ص ص 125-126.

² محمد المبروك أبوزيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، ط2، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 19.

2- أهداف التحليل المالي

يهدف المحلل المالي من خلال تحليله للقوائم المالية للمنشأة إلى جملة من الأهداف:

- ✓ تقييم أداء الوحدات الاقتصادية وزيادة القيمة المالية والمستقبلية للمشاريع القائمة وزيادة القيمة المتوقعة للمشاريع الجديدة؛
- ✓ متابعة تنفيذ الخطة الإستثمارية الموضوعية؛
- ✓ بناء التوقعات خلال الفترة الزمنية القادمة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، للمحافظة على السيولة اللازمة للمشاريع القائمة والجديدة وتحقيق فوائض مالية مستمرة.
- ✓ تحقيق العوائد المناسبة على الإستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة والجديدة على حد سواء، إلا أنها تتفاوت في الأهمية في الأنظمة الاقتصادية كالتخطيط المركزي بدرجة أكبر على الوفرة الخارجية من منافع.¹

3- الجهات المستفيدة من التحليل المالي

هناك عدة جهات تستفيد من التحليل المالي منها ما هو داخلي يخص المنشأة نفسها ويتمثل بالمستويات الإدارية المختلفة، وهناك جهات خارجية تستفيد من التحليل المالي تتمثل بجميع أطراف المنشأة سواء كانت لهم صلة بالمشروع أولاً بصورة عامة.

ويمكن تبويب الجهات المستفيدة من التحليل المالي كما يلي:

3-1-3 الجهات المستفيدة من داخل المنشأة

3-1-1- إدارة المنشأة: يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي الوحدة (الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المنشأة في القطاع العام) بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها لذا يعتبر التحليل المالي أداة من أجل:

✓ تقييم أداء الإدارات والأقسام والأفراد وكذلك السياسات الإدارية؛

✓ المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.²

¹ علي فاضل جابر، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء دراسة تحليلية للبيانات المالية لشركة الخزف السعودية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2006، ص 24.

² نفس المرجع، ص 25.

3-1-2- المستثمرون: يهتم المستثمرون بالتحليل المالي للأغراض التالية:

- ✓ قدرة المنشأة على توليد الأرباح في المستقبل وذلك من خلال احتساب القوة الإيرادية للمنشأة؛
- ✓ معرفة درجة السيولة لدى المنشأة وقدرتها على توفيرها لحمايتها من الوقوع في العسر المالي؛
- ✓ تمكين المستثمرين من إكتشاف فرص إستثمار مناسبة تتلائم مع رغباتهم؛
- ✓ **بيوت الخبرة المالية:** هي فئات متخصصة بالتحليل المالي تقوم بتحليل المنشأة وبيان وضعها المالي بناء على تكليف من بعض الجهات مقابل الحصول على أتعاب.¹

3-1-3- الجهات المستفيدة من التحليل المالي خارج المنشأة

- 3-1-2-1- **الموردون:** تتضح إستقادتهم من حيث التأكد من سلامة المركز المالي للزبون (المنشأة وتطور درجة المديونية) وحسب النتائج المتوصل إليها يستطيع المورد أن يقرر الإستمرار في التعامل مع المنشأة أو التقليل من ذلك أو إلغاؤه تماما.

3-2-2- **المقرضون:** البنوك وشركات التأمين:

- ✓ المقرض قصير الأجل يهتم بالسيولة؛
- ✓ المقرض طويل الأجل يهتم بالربحية.

- 3-2-3- **الشركات المنافسة:** مقارنة مع وضع الشركات والقدرة على المنافسة واستشراف نقاط الضعف لديها وتعزيزها.

3-2-4- **قطاع الأعمال بشكل عام.**

3-2-5- **الدولة، الاقتصاد، الضريبة:**

- ✓ لأغراض احتساب ضريبة الدخل المستحقة على المنشأة؛
- ✓ لأغراض التعبير لإنتاج المنشأة أو خدماتها.²

¹ منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 18.

² علي فاضل جابر، مرجع سبق ذكره، ص 26.

المطلب الثالث: مراحل التحليل المالي وأنواعه

1- مراحل التحليل المالي¹

كأي برنامج للتحليل المالي، يجب أن ينجز على مراحل، والتي يجب أن يتم تحديدها بشكل يساعد على الوصول إلى الهدف الرئيسي لعملية التحليل بشكل عملي وعملي. إن تنفيذ عملية التحليل المالي الناجحة باتباع مايعرف بالمنهج العلمي في التحليل، والذي يبدأ بتحديد المشكلة، ثم حصر متغيراتها أو عواملها ل يتم بناءا على ذلك تحديد أدوات التحليل المناسبة أمرا ضروريا. من هنا يمكن تشبيه خطوات التحليل المالي إلى حد كبير جدا بالخطوات أو المراحل التي يقوم بها الطبيب عند إستقباله حالة مرضية جديدة، فليس من الطبيعي أن يحدد الطبيب أدوات التشخيص للمريض، أو القيام بوصف العلاج للمريض، قبل أن يقوم بعملية الفحص الأولية، حتى يتمكن من التعرف على المشكلة، ويحدد الاحتمالات وراء سبب المرض، ومن ثم يقوم بتحديد الأدوات المناسبة، والتي من الممكن أن تساعد في عملية تشخيص الحالة، كأن يطلب إجراء صورة أشعة، وهنا تعتبر الصورة أداة من أدوات التحليل الطبي، أو كأن يقرر إجراء تحليل لدم المريض للتأكد من نسبة السكر في الدم ... إلخ. وبعد الحصول على نتائج أدوات التحليل تشخص الحالة، ويتم وصف العلاج. وكما أشرنا، فإن الأمر كذلك بالنسبة للمحلل المالي فقبل اختياره لأدوات التحليل المناسبة، عليه أن يتعرف على الشركة موضع التحليل، وماهي المشاكل التي تتحملها هذه الشركة، ومن ثم يتم تحديد اختيار الأدوات المناسبة للتعرف أكثر على المشكلة وتشخيصها.

ومن هنا يمكن اعتبار عملية تشخيص المشكلة هي الهدف من وراء عملية التحليل، وبتعريف المشكلة يتم تحديد متغيراتها أو عواملها، والتي بناء عليها يقوم المحلل باختيار الأدوات المناسبة للتحليل المالي، والتي يفترض أن تساعد في الوصول إلى نتائج تسهم في تشخيص المشكلة، واقتراح التوصيات اللازمة.

وعموما يتم التحليل المالي للمؤسسة بموجب الخطوات التالية:²

1. تحديد الهدف من التحليل؛
2. تحديد الفترة الزمنية التي سيتم تحليلها؛
3. إختيار المعلومات الملائمة للهدف المراد تحقيقه؛
4. إختيار الأسلوب الملائم من أساليب التحليل؛

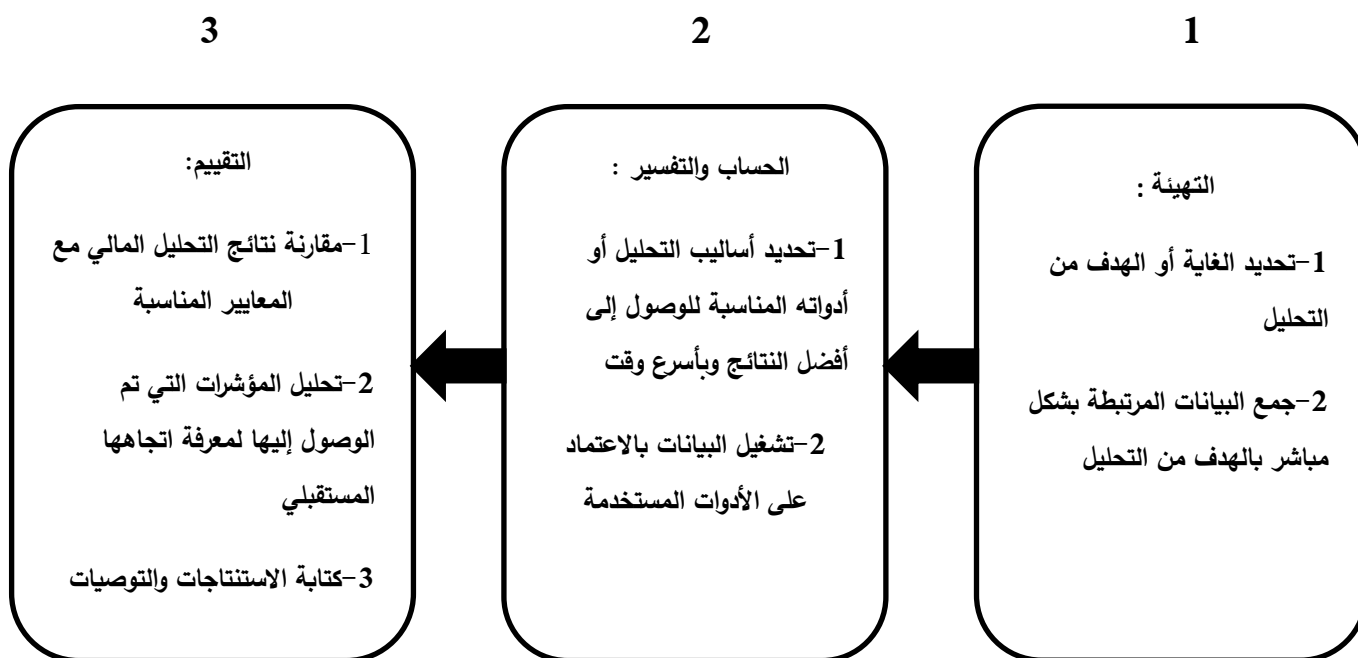
¹ محمد المبروك أبوزيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29.

² محمد سعيد عبدالهادي، الإدارة المالية-الاستثمار والتمويل التحليل المالي والأسواق المالية الدولية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 92-93.

5. معالجة المعلومات بمقتضى أسلوب التحليل الذي تم إختياره؛
6. إختيار المعيار الملائم لقياس النتائج عليه؛
7. تحديد مدى واتجاه وانحراف المؤسسة عن المعيار المستعمل؛
8. تتبع العوامل التي أدت إلى ذلك الوضع إلى جذورها الحقيقية؛
9. الإستنتاج المناسب من عمليات التحليل؛
10. وضع التوصيات واقتراح الحلول المناسبة.

ويمكن تلخيص خطوات التحليل المالي في الشكل التالي :

الشكل رقم 07: خطوات التحليل المالي



المصدر: زهرة حسن العامري، السيدعلي خلف الركابي، أهميةالنسب المالية في تقويم الأداء -دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، الجامعة المستنصرية، العراق، 2007، ص 112.

2- أنواع التحليل المالي

يمكن تقسيم أنواع التحليل المالي اعتماداً على عدة أسس إلى:

- 1-2- حسب البعد الزمني للتحليل: إن للتحليل المالي بعداً زمنياً، يتمثل في الماضي والحاضر، وبناءً عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى مايلي:

✓ **التحليل الرأسي:** بموجب هذا الأسلوب تتم المقارنة بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسب مئوية، كأن تتسب تكلفة المبيعات في قائمة الدخل مثلاً قيمة المبيعات في نفس القائمة، أو أن تتسب قيمة كل بند من الأصول المتداولة في الميزانية إلى مجموع الأصول في الميزانية نفسها.¹

✓ **التحليل الأفقي:** يقصد بالتحليل الأفقي دراسة أي فترة من فترات الكشوفات المحاسبية على مدى سنوات متعددة، بمعنى آخر إذا ما أريد دراسة ربحية مؤسسة لمدة خمس سنوات ماضية فإنه تؤخذ الكشوفات للسنوات الخمس الماضية، وتلاحظ فيه ربحية المؤسسة ومقارنتها سنة بعد أخرى لاستخراج المؤشرات التي توضح مدى تطور الربحية أو تدهورها خلال السنوات الماضية، وهذا يعني أن التحليل الأفقي يعتمد على الفترة التاريخية التي مضت على المؤسسة ومقارنة السنة التي يراد فيها إستخراج المؤشرات بالسنوات الماضية.²

✓ **التحليل بالنسب المالية:** إن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يعتبر من أهم وسائل وأدوات التحليل المالي للقوائم المالية ومن أكثرها شيوعاً، وهو بقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم من نفس الميزانية أو قيم مشتقة من أكثر من قائمة مالية مثل الميزانية، قائمة حسابات النتائج وجدول التدفقات النقدية وهنا كمجالات عديدة يستخدم فيها أسلوب تحليل القوائم المالية من خلال النسب المالية ومن هذه النسب نذكر:³

نسب السيولة، نسب الربحية، نسب الكفاءة (تحليل الربحية) نسب الرافعة المالية (تحليل الهيكل التمويلي).

¹ محمد مطر، **الإتجاهات في التحليل المالي والائتماني والأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، ط1، دار وائل، عمان، 2006، ص 25.

² عبد الستار صباح، مسعود جايد مشكور العامري، **الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية**، ط2، دار وائل، البصرة، 2007، ص 53.

³ مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، **النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية**، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة المعتمد، 13 و 14 ديسمبر 2011، ص 24.

2-2- حسب الجهة القائمة بالتحليل: يتم تقسيم التحليل المالي بالجهة القائمة بالتحليل إلى: ¹

✓ **التحليل الداخلي:** إذا تم التحليل من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المؤسسة نفسه وعلى بيانات المؤسسة ولغاية معينة تطلبها المؤسسة، وغالبا ما يهدف هذا التحليل على إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

✓ **التحليل الخارجي:** يقصد به التحليل الذي يقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة الجهات القائلون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة وقدرته على الوفاء بالتزاماته، والبنوك المركزية والغرف الصناعية ... إلخ.

2-3- حسب الفترة التي يغطيها التحليل: يمكن تبويب التحليل إستنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى مايلي :

✓ **التحليل المالي قصيرة الأجل:** قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجاز المؤسسة في الأجل القصير، وغالبا مايركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة في الأجل القصير على تغطية إلتزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا مايسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

✓ **التحليل المالي طويل الأجل:** يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية إلتزامات المؤسسة طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند إستحقاقها، ومدى إنتظام المؤسسة في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة في الأسواق المالية.

ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق بين مصادر الأموال وطرق إستخدامها مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل وبين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل ومجالات إستخدامها.

2-4- حسب الهدف من التحليل: يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع إستنادا إلى الهدف من التحليل منها: ²

- تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير؛
- تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل؛
- تحليل لتقويم ربحية المؤسسة؛
- تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمؤسسة؛

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² علي خلف عبدالله، مرجع سبق ذكره، ص 58.

• تحليل لتقويم التناقص في الهيكل التمويلي العام ومجالات إستخداماته.

2-5- المدى الذي يغطيه التحليل: يمكن تبويب التحليل إستناداً على المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي منها :¹

✓ التحليل الشامل: يشمل هذ التحليل كافة أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

✓ التحليل الجزئي: يغطي هذا التحليل جزءاً من أنشطة المؤسسة لفترة زمنية معينة أو أكثر.

المطلب الرابع : أدوات التحليل المالي

1- التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية:

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، حيث يبدأ بالدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة بالإعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي و المتمثلة في:²

1-1 رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل من أهم مؤشرات التوازن المالي، إذ أنه ينشأ من التوازن المالي الأدنى ويوفر للمنشأة هامش أمان يسمح لها بمواجهة مشاكل عديدة، من بينها صعوبة السيولة، ومن خلاله تستطيع المؤسسة التحكم فيه أو التنبؤ به، وهذا ناتج عن دوران قيم الإستغلال.

1-1-1 تعريف رأس المال العامل:

يعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي، وهو ذلك المؤشر للتوازن على المدى الطويل إلى المدى القصير ويتم تقسيمه من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية كذلك :³

✓ من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = أموال دائمة - أصول ثابتة.

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

² حسين لبيهي، التحكم المالي في المؤسسات الصناعية، دون دار نشر، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 1992-1993، ص ص 53-54.

³ محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، ط1، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، 2014، ص 288.

✓ من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل.

1-1-2 - أصناف رأس المال العامل:

هناك أصناف عديدة وهي:¹

✓ رأس المال الخاص: وهو المقدار من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{أصول ثابتة}$$

✓ رأس المال العامل الإجمالي: ويضم مجموع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة الإستغلالية للمؤسسة، وتتمثل في مجموع الأصول التي لمدة سنة واحدة أو أقل من سنة، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

✓ رأس المال العامل الخارجي: وهو الجزء من الديون الخارجية التي تمول الأصول المتداولة ويحسب بالعلاقة التالي:

$$\text{رأس المال العامل الخارجي} = \text{مجموع الديون القصيرة و الطويلة الأجل}$$

1-2-2 - احتياج رأس المال العامل الدائم:

احتياج رأس المال العامل الدائم هو الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة و الموارد الدورية في المؤسسة أثناء دورة نشاطها، لذا يجب عليها أن تغطي مخزوناتا ومدینوها بالديون قصيرة الأجل فإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة. وتتغير احتياجات رأس المال العامل الدائم من سنة لأخرى تماشياً مع تغيير نشاط المؤسسة. ويحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{إحتياج رأس المال العامل الدائم} = (\text{قيم الإستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{تسبيقات بنكية})$$

¹ حسين لبيهي، مرجع سبق ذكره، ص 55-56.

1-3- الخزينة:

هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة إستغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة إستخدامها فوراً، والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة، وتحسب كما يلي: ¹

الخبزينة = رأس المال العامل الدائم - احتياجات رأس المال العامل الدائم.

الخبزينة = القيم الجاهزة - تسبيقات بنكية (خبزينة الخصوم).

2- التحليل المالي بواسطة النسب المالية :

تعتبر النسب المالية من الأدوات المفيدة في التحليل المالي وذلك لأنها تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة وتعتبر كذلك أهم وسيلة للتحليل في دراسة المركز المالي والحكم على النتائج. ²

2-1- تعريف النسب المالية:

توجد عدة تعريفات للنسب المالية ونذكر منها:

- ✓ هي العلاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل أو الاستغلال، وتأخذ هذه القيم من جدول تحليل الاستغلال أو من الميزانية أو منها معاً؛
- ✓ النسبة هي العلاقة بين مقدارين يمكن التعبير عنها في شكل نسبة مئوية، كسر أو على شكل معامل وهذه الأخيرة قد تكون بالأشهر أو بالأسابيع أو بالدنانير.

¹ زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 35.

² مرجع سابق، ص 36.

2-2-2- أهم النسب:

2-2-1- نسب السيولة:

تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، حيث تقف هذه النسب على مدى مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة إستحقاقية الديون القصيرة الأجل. حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم الأداء المالي وقدرتها على مواجهة إلتزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما يتوفر لديها من نقد سائل، ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة زمنية قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياسا بتكلفة شرائها، كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لمعرفة مقدرة المؤسسة على مقابلة إلتزاماتها الجارية بموجوداتها المتداولة.¹

وتعتبر السيولة المحرر الأساسي في كل سياسة مالية، إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذا لم تستطع مواجهة ديونها الفورية حتى وإن كانت تحقق أرباحا عالية في الأجل الطويل. ولقياس ذلك يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي:

✓ نسبة السيولة العامة:

تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية مطالبات الدائنين القصيرة الأجل، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:²

$$\text{نسبة التداول} = \left(\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \right) \times 100$$

✓ نسبة السيولة السريعة:

تعتمد هذه النسب على الأصول السريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:³

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \left(\frac{\text{الأصول المتداولة المخزون}}{\text{الديون القصيرة الأجل}} \right) \times 100$$

¹ محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 231.

² زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 40.

³ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على أسهم الشركات، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص 62.

✓ نسبة السيولة الجاهزة:

تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة ، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالإعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط ، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحول المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق.¹

يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = (\text{القيم الجاهزة} / \text{الديون قصيرة الأجل}) \times 100$$

✓ تراجع نشاط المؤسسة - نقص تجديد الإستثمارات - فائض في النقديات غير مستغل وعرضة للتدهور في القيمة.

ملاحظة: هناك من يعطي لنسبتي السيولة السريعة و السيولة الجاهزة المجال بين 30% إلى 50% و 20% إلى 30% على الترتيب.

2-2-2- نسب النشاط:

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها، وتقيس مدى كفاءتها في إستخدام الموارد المتاحة لها في إقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الإستخدام الأمثل لهذه الأصول، ويتحقق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وكذا أكبر ربح ممكن، وفيما يلي أهم النسب.

✓ معدل دوران مجموع الأصول:

تبين هذه النسبة مدى نشاط الأصول وقدرتها على توليد المبيعات من خلال إستخدام إجمالي أصول المؤسسة، حيث كلما إرتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل، ولكن يجب أن يؤخذ بعين الإعتبار أن هذه

¹ محمد إبراهيم عبد الرحيم، إقتصاديات الإستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة ثبات الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 147.

النسبة قد تختلف من قطاع إلى قطاع آخر لأن بعض الأنشطة تحتاج إلى أصول ثابتة كبيرة، بينما تحتاج أنشطة أخرى إلى أصول متداولة كبيرة.¹

ويتم حساب معدل دوران الأصول بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول وبهذا فإنه يقيس مدى كفاءة الإدارة في استغلال تلك الأصول وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \text{رقم الأعمال} / \text{مجموع الأصول}$$

ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة، إلا أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة القطاع التي تنتمي إليه المؤسسة، حيث يدل انخفاضها الكبير على أن المؤسسة تواجه مشاكل في استغلال أصولها استغلالاً أمثلاً، مما ينعكس على الأداء المالي للمؤسسة سلبياً نظراً للأعباء التي تتحملها جراء الإبقاء على جزء من الأصول الغير مستغلة، أي أن هناك أصول زائدة لا ضرورة لها، ولهذا يجب على المؤسسة وضع الإجراءات اللازمة لتنشيط المبيعات، أو التنازل عن الأصول الغير مستغلة.

✓ معدل دوران الأصول الثابتة:

من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي ما يسمى بمعدل دوران الأصول الثابتة وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة وفاعلية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات.

ويقيس مدى كفاءة الأصول الثابتة وقدرتها على تحقيق الإيرادات (المبيعات) للمشروع وزيادة الطاقة الإستخدامية للأصول الثابتة وزيادة مساهمتها في النشاط الجاري للمشروع. ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول الثابتة}$$

¹ شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص208.

كلما زاد هذا المعدل قياساً بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال فاعلية استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات، سواء كانت تلك الفاعلية ناتجة عن الاستخدام الفني أو الاستثمار في الأصول الثابتة.

✓ معدل دوران الأصول المتداولة:

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول المتداولة}$$

كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات، فيعني الإرتفاع كفاءة الإدارة في استغلال أصولها وذلك في تعظيم أصولها وذلك تعظيم للأداء التشغيلي، وانخفاض معدل الدوران يعني ضعف في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، أي وجود فائض في الأصول المتداولة غير مستغل.¹

✓ معدل دوران المخزون:

تعبّر عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من الخزونات و قدرتها على إبقاء المخزون ضمن الحد الأدنى المثالي المتناسب مع حجم عملياتها،² فكلما كان هذا المعدل مرتفع كان مؤشر على كفاءة المؤسسة، يتم حسابه وفق الصيغة التالية:³

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة المبيعات} / \text{متوسط المخزون}$$

$$\text{حيث : متوسط المخزون} = \text{مخزون أول مدة} + \text{مخزون آخر مدة} / 2$$

يوضح الإرتفاع في عدد مرات الدوران إلى قصر فترة الإستثمار في المخزون، هذا يعني سرعة تصريف المخزون عن طريق عملية البيع، في حين يشير الإنخفاض في المعدل إلى تضخيم الإستثمار في المخزون

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 160.

² اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2008، ص 49.

³ منير شاكر، مرجع سبق ذكره، ص 77.

بأكثر من الحاجة المقررة له إقتصاديا الأمر الذي يعني ركودا في المخزون،¹ كما يمكن حسابه بالأيام وهذا بإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه المؤسسة في تحويل مخزوناتا إلى مبيعات. وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون بالأيام} = 360 / \text{معدل دوران المخزون}$$

$$\text{معدل دوران المخزون بالأيام} = \text{متوسط المخزون} / \text{تكلفة البضاعة المباعة} \times 360$$

هناك علاقة عكسية بين فترة دوران المخزون ومعدل دوران المخزون، لأنه كلما قلت فترة التخزين كلما دلت على زيادة حركة المخزون بإتجاه المبيعات ودل تقليل تكاليف التخزين وتحسين سيولة المؤسسة وحاجة المؤسسة إلى الأموال تقل.

✓ معدل دوران الذمم المدينة:

يشير وجود الحسابات المدينة (العملاء + أوراق القبض) في الميزانية إلى اعتماد الإدارة لسياسة البيع لأجل، وتلجأ إليه المؤسسة في حالة عدم قدرتها للبيع نقدا، ويشترط على المؤسسة الإهتمام في حصر العملاء الذين تتعامل معهم وكذلك تواريخ تحصيل قيم المبيعات، يمكن حساب هذا المعدل بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الزبائن} = \text{رقم الأعمال السنوي} / \text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}$$

يشير إرتفاع هذا المعدل عن كفاءة الإدارة المالية بشأن سياسة البيع بالأجل وكفاءتها في تحصيل ديونها في مواعيد إستحقاقها، وفي القدرة على توليد النقد المتحقق من عملية التحصيل والذي يدعم ويغذي سيولة المؤسسة، ويشير الإنخفاض إلى تدهور سيولة الحسابات المدينة والنتيجة عن ضعف أداء الإدارة في عملية

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 161.

التحصيل، وكذلك عدم قدرتها في منع تحول جزء من الحسابات المدينة إلى ديون معدومة الأمر الذي يجعل هذه الحسابات غير مغذية للسيولة.

✓ فترة التحصيل:

يقصد بها تلك الفترة الممتدة من تاريخ البيع بالأجل إلى تاريخ تحصيل قيمة هذه المبيعات نقدا هناك علاقة عكسية ما بين معدل دوران الحسابات المدينة وفترة التحصيل لأنه لما يترفع معدل دوران الحسابات المدينة تنخفض فيه فترة التحصيل والعكس صحيح، وهذا يعني أنه كلما إرتفع معدل دوران الحسابات المدينة والذي يعكس حالة القوة في الأداء الإستراتيجي للمؤسسة، فإن فترة التحصيل سوف تنخفض بالمقابل لتعبر هي أيضا عن جانب من جوانب القوة، يتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{فترة التحصيل} = 360 \text{ يوم} / \text{معدل دوران المدينين (الزبائن)}$$

يدل إرتفاعها على أن السياسات التي وضعتها الإدارة غير فعالة أو أن الإدارة أمام إحتمال مواجهة مشاكل خطيرة فيما يتعلق بقدرتها على تحصيل حساباتها المدنية أو تعثرها في تحصيل بعض الحسابات.

✓ معدل دوران الدائنين:

تنشأ الحسابات الدائمة في المؤسسة بسبب لجوء إدارتها إلى عملية الشراء بالأجل، وهو مؤشر من مؤشرات السيولة، لقدرته في تفسير كفاءة الإدارة في التسديد حيث يعتبر الارتفاع في معدل الحسابات الدائمة علامة من علامات التحسن في السيولة والسبب في ذلك قدرة الإدارة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة ناتجة عن عملية الشراء بالأجل، أما الانخفاض فيعبر عن حالة الضعف في السيولة وربما يشير إلى ابتعاد المؤسسة عن سياسة الشراء بالأجل، يتم حساب معدل دوران الحسابات الدائمة وفق العلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران الموردين} = \text{المشتريات السنوية} / \text{الموردين} + \text{أوراق القبض}$$

✓ فترة الدفع:

يقصد بها الفترة الممتدة من تاريخ الشراء بالأجل إلى تاريخ تسديد قيم تلك الحسابات، وبهذا التحديد فإن فترة الدفع ترتبط بقدرتها على تسديد الالتزامات المستحقة عليها، وكلما زادت فترة الدفع دل ذلك على تباطؤ الإدارة في التسديد، أما الإنخفاض فيدل على التحسن في السيولة،¹ والتي يتم حسابها كما يلي:

$$\text{فترة الدفع} = 360 / \text{معدل الدوران}$$

في العادة تجرى مقارنة بين مدة التحصيل من الزبائن و مدة التسديد من الموردين، فإن طالت مدة التحصيل فإن جزء من حقوق المؤسسة بقي خاملا خلال دورة الإستغلال، أما إذا طالت مدة التسديد للموردين، فإن ذلك يعني أن جزء من الديون قصيرة الأجل بقي متاحا أمام المؤسسة وهو مورد قابل لتتشييط دورة الإستغلال، وبالتالي كلما كانت مدة التسديد للموردين أطول من مدة التحصيل من الزبائن كان أفضل بالنسبة للمؤسسة فهذا الفرق بين المتدين هو فترة قرض (من المورد) بدون تكلفة.²

2-2-3- نسب المردودية:

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة، حيث تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية. فالنسب التي سبق التطرق إليها تظهر بعض جوانب وأبعاد الطريقة التي يتم تشغيل المؤسسة، أما نسب المردودية فهي تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة تتاح أمام المحلل المالي للوصول إلى غايته من تحليل المردودية مجموعة من المؤشرات المالية نتطرق إليها فيما يلي :³

✓ نسبة مردودية الأموال الخاصة:

تتمثل هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة، أو بعبارة أخرى هي النتيجة المتحصل عليها من إستخدام أموال المساهمين، فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي وتمثل هذه النسبة أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين، وكلما

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 171.

² محمد صالح، الإدارة المالية - التحليل المالي لمشروعات الأعمال، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 451.

³ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 52.

كانت نتيجة هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

إن إرتفاع نسبة ربحية الأموال الخاصة قياسا بمؤشر المقارنة دليل قاطع عن تحسن ربحية الدينار الواحد من المبيعات، ومبرر لتأكيد قوة المؤسسة من ناحية الأداء والذي هو إنعكاس لكل أو التسويق أو التسعير أو غيرها، في حين يكون إنخفاضها مبررا لتأكيد حالة الضعف.

✓ نسبة مردودية النشاط:

تمثل هذه النسبة مردودية رقم الأعمال، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد يكون مضللا، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن مع تزايد الأعباء الكلية، والتي قم تمتص كل رقم الأعمال وتتبخر معها الأرباح، وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال و الإعباء الكلية.¹

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = \left(\frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{رقم الأعمال}} \right) \times 100$$

✓ المردودية المالية والاقتصادية:

الربحية هي هدف أساسي للمؤسسة، وهي أداة لقياس كفاءة القرارات المتخذة من طرف المؤسسة أي إتخاذ القرارات الرشيدة بهدف تحقيق أفضل عائد، وتحقيق هذا الهدف يتم من خلال قرار الإستثمار والمتعلق بكيفية إستخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها، وقرار التمويل المتعلق بكيفية إختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمؤسسة². تعتبر الربحية مصطلح نسبي يعبر عن العلاقة النسبية التي تربط الأرباح برقم الأعمال في المؤسسة الاقتصادية الربحية هي هدف أساسي للمؤسسة وهي أداة لقياس كفاءة الإدارة في إستخدام

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة التحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان، 2009، ص 79.

² محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 102.

الموارد الموجودة بحوزتها، أي الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد، وتحقيق هذا الهدف يتم من خلال قرار الإستثمار والمتعلق بكيفية إستخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها، وقرار التمويل المتعلق بكيفية إختيار المصادر التي سيتم منها على الأموال اللازمة للمؤسسة، تعتبر الربحية مصطلح نسبي الحصول، يعبر عن العلاقة النسبية التي تربط الأرباح برقم الأعمال في المؤسسة الاقتصادية.

كما تعتبر المردودية من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة، والمردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة، والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الاقتصادي، وهذا يعكس المردودية الاقتصادية ورأس المال الخاص وهذا يعكس المردودية المالية فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية. وبصفة عامة إهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية. ويتم حسابهم كما يلي :

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

المردودية الاقتصادية = نتيجة الإستغلال / (الديون + الأموال الخاصة)

المبحث الثاني: ماهية التنبؤ المالي

من الظواهر الخطيرة التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية هي ظاهرة العجز المالي لذا يجب التنبؤ به قبل إفلاس المؤسسات، ولمعرفة مختلف أبعاد التنبؤ المالي في مجال التحليل المالي والتنبؤ بالعجز سوف نقوم في هذا المبحث بالتعرف على مختلف المفاهيم الخاصة به، أهميته، معرفة مختلف الخطوات للتنبؤ المالي وكذا الطرق والأساليب.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التنبؤ المالي

تتبع أهمية هذا الموضوع من أهمية التنبؤ بالعجز المالي وعلى هذا الأساس قد قمت بالتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم وأهمية التنبؤ بالعجز المالي للمؤسسة الاقتصادية.

1- مفهوم التنبؤ المالي

عرف التنبؤ المالي بأنه: مجموعة التقديرات و القياسات التي يصنعها الفرد أو المؤسسة والمتعلقة بالأحداث والظروف المستقبلية بهدف الإعداد لمواجهة الظروف التي توقعها وذلك عن طريق الخطط والسياسات اللازمة للتعامل مع هذه الظروف.¹

كما يعرف التنبؤ المالي بأنه الدراسات المتعلقة بالمستقبل سواء احتوت هذه الدراسات على تقديرات تعتمد على الأسلوب الشخصي أم انتهجت المنهج التخطيطي بإتباع أساليب علمية منظمة وشاملة أم استخدمت هذه الدراسات أساليب رياضية وإحصائية لقياس العلاقات الدالة بين المتغيرات للوصول على معدلات التغير بينها.²

ويعتبر التنبؤ المالي إحدى المسؤوليات الأساسية للمدير المالي حيث أنه يمد المؤسسة بالإطار الذي تستند عليه عمليات التخطيط والرقابة بالمؤسسة.

¹ خير الدين قريشي، دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص ص 54-55.

² عمار أكرم عمر الطويل، مدى إعتدالمصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 62.

وينقسم التنبؤ المالي إلى قسمين هما: ¹

- 1- التنبؤ المالي طويل الأجل: لتوفير إحتياجات المشروع من الأموال لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل حيث تتعدد مصادر الحصول على هذه الأموال وتختلف من حيث تكلفتها.
- 2- التنبؤ المالي قصير الأجل: والذي يركز أساسا على الميزانيات النقدية التقديرية، والتي تعتبر جزء من نظام الميزانيات التقديرية داخل المؤسسة والذي يساعد على عمليات التخطيط المالي والرقابة.

2- أهمية التنبؤ المالي

يمكن حصر أهم النقاط التي يساهم فيها التنبؤ بعجز المؤسسات في: ²

- ✓ يسمح باتخاذ قرارات في الوقت المناسب كإعادة تخصيص الموارد لإستخدامات أكثر كفاءة؛
- ✓ يساهم بالمزيد من الدقة بالتنبؤ بالوضع المستقبلي للمؤسسة ومدى قدرتها على الإستقرار أو التصفية وذلك بإستخدام مؤشرات الجدارة الائتمانية والتعثر؛
- ✓ قياس مدى قدرة المؤسسة على تنمية مواردها، التأكد من قدرة المؤسسة على خدمة التمويل الممنوح؛
- ✓ تحديد أسعار وشروط التمويل مع الأخذ بعين الإعتبار المخاطر التي تؤدي إلى التعثر؛
- ✓ التعاون مع المشروع لإيجاد الحلول المناسبة؛
- ✓ برمجة الإنسحاب من حيث التوقيت و الكيفية.

المطلب الثاني: خطوات التنبؤ المالي

هناك ستة خطوات أساسية في عملية التنبؤ وهي كما يلي: ³

- 1- تحديد ماذا ولماذا نتنبأ وفي ما نحتاج عملية التنبؤ. هذه الأسئلة تساعد في توضيح مستوى التفاصيل المتعلقة بالتنبؤ (على سبيل المثال، التنبؤ حسب المنطقة، والتنبؤ حسب المنتج) ومقدار الموارد التي يمكن تبريرها (على سبيل المثال، أجهزة الحاسوب والبرمجيات والقوى العاملة)، ومستوى الدقة المطلوب؛

¹ عبد الغفار حنفي، سمية قرياقص، أساسيات الاستثمار و التمويل، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص 159.

² رافعة إبراهيم الحمداني، ياسين طه ياسين القطان، إستخدام نموذج شيرود للتنبؤ بالفشل المالي- دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية و المستلزمات الطبية في نينوى، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد10، 2013، ص 462.

³ إنتصار سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 89.

- 2- إنشاء أفق زمني، قصير أو طويل الأجل. وبشكل أكثر تحديداً، تحديد ما إذا كان سيتم إجراء إسقاط للعام المقبل أو للخمس سنوات القادمة... إلخ؛
- 3- تحديد أسلوب التنبؤ، وذلك بالرجوع إلى المعايير التي نوقشت من قبل؛
- 4- جمع البيانات ووضع التنبؤ؛
- 5- تحديد الافتراضات التي لا بد من إستعمالها في إعداد وبناء النموذج التنبؤي؛
- 6- مراقبة التنبؤ لمعرفة ما إذا كان قد نفذ على النحو المطلوب ووضع نظام للتقييم، حيث إذا لم يتم القيام بالتنبؤ كما يجب الرجوع إلى الخطوة الأولى والبدء من جديد.

المطلب الثالث: طرق وأساليب التنبؤ المالي

توجد عدة طرق للتنبؤ المالي بعضها يعتمد على النماذج الكمية وبعضها الآخر يعتمد على النماذج النوعية، نوجزها فيما يلي: ¹

1- النماذج الكمية:

تهتم النماذج الكمية للتنبؤ المالي بالمعلومات التي يمكن قياسها كمياً خلال عدد من الفترات وإيجاد العلاقة بين المتغيرات المختلفة ويمكن تقسيم النماذج الكمية إلى:

1-1- السلاسل الزمنية:

ويقصد بالسلسلة الزمنية بأنها مجموعة من القيم (المشاهدات) التي تأخذ ظاهرة معينة في فترات زمنية غالباً ما تكون متساوية ومنتتالية، والعلاقة الدالية التي تأخذ شكل السلاسل الزمنية عادة ما تتضمن متغيرين إحداهما يمثل الزمن (المتغير المستقل) والثاني يمثل الظاهرة (المتغير التابع). ويهدف هذا النوع من النماذج إلى معرفة التغيرات التي تطرأ على الظاهرة خلال سلسلة زمنية لإجراء التنبؤات لهذه الظاهرة، كما يستخدم هذا النموذج في التنبؤات قصيرة الأجل لكون أسلوب الحصول عليها بسيط وتتناول الظاهرة بشكلها العام دون الخوض في تفاصيل العوامل المؤثرة في تكوين الظاهرة. ويعتمد النموذج على تجميع البيانات التاريخية خلال سلسلة زمنية معينة بهدف التنبؤ بالفترة المقبلة.

¹ محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص ص 69-70.

1-2- تحليل الإنحدار:

ويعرف بأنه تحليل العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، ويتميز بأنه يتسع ليشمل كافة المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة.

ويعتبر من أكثر الأساليب التنبؤية وأفضلها خاصة عند استخدام التنبؤات طويلة الأجل.

1-3- تحليل التعادل:

يعتبر تحليل التعادل أحد الأدوات التحليلية التي تستخدمها الإدارة في فهم و إستيعاب العلاقة بين التكلفة، الحجم والربح نتيجة تفاعلها على مقدار الأرباح المحققة.

1-4- المؤشرات المالية:

تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعاً، لأنها توفر مؤشرات مالية يمكن الإستفادة منها في تقييم أداء المؤسسات وتقييم كفاءة الإدارة، إضافة إلى أنها من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات العجز المالي للمؤسسات. وتقوم هذه الطريقة على أساس أن ما حصل في الماضي يحدث في المستقبل على أنه يمكن الحذف من أو الإضافة إليه.

2- النماذج النوعية:

ويعتمد هذا النوع من النماذج على آراء المتخصصين و ذوي الخبرة من متخذي القرارات وإستقاء آرائهم في التنبؤ بالأحداث و القيم والعمليات المستقبلية إشتاداً إلى تلك الخبرات. وعادة ما يتم اللجوء إلى مثل هذه النماذج عند تعذر الحصول على بيانات تاريخية أو عدم الثقة بالبيانات التاريخية الموجودة فعلاً.

ويمكن القول أنه على الرغم من أهمية النماذج النوعية في الحياة العملية لأغراض التنبؤ، إلا أن معظم الدراسات الحديثة التي تحظى باهتمام عدد كبير من الباحثين و النقاد والدارسين تعتمد على النماذج الكمية والأساليب الرياضية والإحصائية الحديثة، حيث أنها كانت أكثر تفسيراً في فهم وإستيعاب الظواهر وأكثر مصداقية ودقة في عمليات التنبؤ، إلا أن هذه النماذج تتوقف صحة نتائجها بدرجة أساسية على القدرة على فهم وإستيعاب الظاهرة وعلى صحة البيانات وشفافيتها وعلى دقة وصحة إختيار وتحديد النموذج الرياضي الإحصائي المستخدم في عملية التنبؤ.

المبحث الثالث: آليات التنبؤ بالعجز المالي

نظرا للأهمية الكبيرة لعملية التنبؤ في المؤسسة الاقتصادية خاصة التنبؤ بالعجز المالي، وضعت آليات كثيرة ومتعددة. حيث سنتناول في هذا المبحث أساليب التحليل المالي، النماذج الكمية والنماذج النوعية في التنبؤ بالعجز المالي.

المطلب الأول: أساليب التحليل المالي في التنبؤ بالعجز المالي

هناك عدة أساليب التحليل المالي يمكن الإعتماد عليها للتنبؤ بعجز المؤسسات الاقتصادية ويمكن توضيحها فيما يلي:

1- أسلوب التحليل الرأسي: ¹

وهو تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر موضوع التحليل، حيث نسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموعة جزئية منها، أي أن هذا التحليل يمتاز بالسكون لانتفاء البعد الزمني عنه، حيث أن المقارنة تتم في نفس الفترة لذا يطلق البعض على هذا التحليل بالتحليل الساكن أو الثابت.

2- أسلوب التحليل الأفقي: ²

ويسمى هذا التحليل أيضا بالتحليل الديناميكي الذي يهتم بدراسة التغيرات والتطورات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة لأخرى، فهو يهتم بدراسة مبالغ ونسب التغيرات والتطورات المسجلة، وهذا ما يتطلب مجموعة من القوائم المالية للمقارنة فيما بينها حتى يتمكن من قياس مبالغ ونسب التغيرات ويمكن هذا النوع من التحليل أن يأخذ صورة عن تلك التغيرات في شكل نسب ومبالغ دون إيجاد تفسيرات وتحليل لهذه التغيرات.

¹ زهرة حسن العامري، السيد علي خلف الركابي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

² كمال بن معروز، منهجية التحليل المالي في مركزية الميزانيات لبنك الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 61.

3- أسلوب التحليل باستخدام النسب المالية:

يعتبر هذا الأسلوب من أفضل الأساليب وأكثرها استعمالاً وملائمة في مجال التنبؤ بالفشل المالي، حيث يتم دراسة أكثر من بند من بنود القوائم المالية في نفس الوقت وعلى مدار أكثر من سنة مالية للتوصل إلى الأسباب التي أدت إلى حدوث الفشل المالي، وبالتالي سهولة العلاج واتخاذ الإجراءات التصحيحية، كأن يتم دراسة العلاقة بين نسب الربحية ونسب النقدية وغيرها من النسب على مدار أكثر من فترة مالية ومقارنتها بالنسب النموذجية التي يجب أن تكون عليها ل يتم تحديد أثرها في مشكلة الفشل المالي وبالتالي معالجة أسبابها.

وسنعرض في هذا الجدول التالي بعض النسب التي تساهم في التنبؤ بالعجز المالي والمتعلقة في كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول سيولة الخزينة.

الجدول رقم 03: أهم النسب المالية للتنبؤ بالعجز المالي في المؤسسة

النسبة	مدلولها
$\frac{\text{نسبة الاستدانة المالية} = \text{الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$	تستخدم هذه النسبة كمؤشر لتقييم سياسة التمويل بالمؤسسة ولتقييم درجة المخاطرة التي يتحملها المقرضون وملاك المؤسسة بسبب سياسة المؤسسة في مجال المتاجرة بالملكية.
$\frac{\text{الإهلاك}}{\text{الديون المالية}}$	إن الإهلاك يعبر عن الطاقة أو الجهد الاستثماري لمؤسسة وهذه النسبة تبرز حجمه مقارنة بالديون. كما أنه يعتبر من مكونات التمويل الذاتي.
$\frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الديون طويلة الأجل}}$	تفيد هذه النسبة بالتعرف على إمكانية تغطية الديون كمورد دائم لأصول المؤسسة الجارية.
$\frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{الأصول الجارية}}$	توضح هذه النسبة إمكانية تغطية الموارد الدائمة للمؤسسة لأصولها الجارية، وذلك بعد تغطية الأصول الثابتة.
$\frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{المخزون}}$	توضح هذه النسبة إمكانية تغطية الموارد الدائمة للمؤسسة لأهم عنصر في الأصول الجارية وهو المخزون.
$\frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{إجمالي الأصول}}$	تقيس هذه النسبة مدى مقدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها.
$\frac{\text{القدرة على التمويل الذاتي}}{\text{إجمالي الأصول}}$	تقيس هذه النسبة مدى مقدرة المؤسسة لتمويل احتياجاتها المالية.
$\frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{الاحتياج في رأس المال العامل}}$	تبنى هذه النسبة كم يمكن لرأس المال العامل من تغطية الاحتياجات في رأس المال العامل.

<p>يفيد هذا المؤشر في بيان نسبة الأرباح النقدية من أصل صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الإستحقاق، وكلما إرتفعت هذه النسبة إزدادت مصداقية بيانات حسابات النتائج المعدة على أساس الاستحقاق والعكس، وكما يوضح هذا المؤشر مدى التقارب بين الدخل بالمفهوم المحاسبي مدى قدرة انشاط التشغيلي على توليد التدفقات النقدية التي تعطي الأمان في المؤسسة.</p>	<p><u>سيولة الخزينة التشغيلية</u> النتيجة قبل الضريبة والفائدة</p>
<p>تبين هذه النسبة مدى قدرة الموجودات (الأصول) على توليد التدفق النقدي التشغيلي .</p>	<p><u>سيولة الخزينة التشغيلية</u> إجمالي الأصول</p>
<p>تبين هذه النسبة مدى كفاءة سياسة البيع التي تتبعها المؤسسة في تحصيل النقدية.</p>	<p><u>سيولة الخزينة التشغيلية</u> رقم الأعمال</p>
<p>وتوضح هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية لفوائد الديون التي تترتب على المؤسسة.</p>	<p>الفوائد على الديون قصيرة الأجل <u>سيولة الخزينة التشغيلية</u></p>
<p>يبين قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل وكلما زاد هذا المعدل قل إحتمال تعرض الشركة لمشكلة السيولة.</p>	<p>الديون قصيرة الأجل <u>سيولة الخزينة التشغيلية</u></p>
<p>يبين هذا المعدل قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها من صافي التدفقات النقدية دون الحاجة إلى تصفية أو بين الأصول المستخدمة، وكلما زاد هذا المعدل كان هناك إحتمال أقل أن تتعرض المؤسسة لصعوبة في الوفاء بإلتزاماتها عند إستحقاقها، وبالتالي يقدم هذا المؤشر مدى القدرة على تسديد إلتزامات باستمرار إذا كانت المصادر الخارجية للأموال محدودة عالية التكلفة.</p>	<p>معدل المرونة المالية = <u>إجمالي الديون</u> <u>سيولة الخزينة التشغيلية</u></p>

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- كرار عبد الاله عزيز، دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستعمال نموذج Kida، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 07، العدد 30، جمعة الكوفة، العراق، 2014، ص 11.

- خير الدين قريشي، دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي للتنبؤ بخطر الإفلاس، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 82-83.

المطلب الثاني: النماذج الكمية للتنبؤ بالعجز المالي

1- نموذج ألتمان (Altman)

قام ألتمان في سنة 1977 بتطوير نموذج الأول لعدم إمكانية تطبيقه على المؤسسات الغير مدرجة في السوق المالي وهذا لصعوبة قياس القيمة السوقية لحقوق المساهمين (يتطلب بيانات عن القيمة السوقية للسهم)، لهذا قام بتطوير نموذج إلى ما يعرف بنموذج ZETA وهو ما يعرف بالجيل الثاني للشركات في القطاع الخاص، وذلك بإجراء الدراسة على عينة من 53 شركة فاشلة و 58 شركة ناجحة خلال الفترة من 1969 إلى 1975، حيث شمل التحليل 28 نسبة مالية قلصها في النهاية إلى خمسة نسب.¹

وصنف المؤسسات إلى ثلاث فئات هي:²

✓ مؤسسة ناجحة أو قادرة على الإستثمار؛

✓ مؤسسة فاشلة ومحتمل إفلاسها؛

✓ ومؤسسات صعب التنبؤ بوضعيتها وتحتاج إلى دراسات أكثر تفصيلا.

والجدول التالي يبين النسب المالية المستخدمة في هذا النموذج.

الجدول رقم 04: النسب المالية المستخدمة في نموذج ألتمان

الرمز	النسب المالية
X ₁	نسبة صافي رأس المال إلى مجموع الأصول
X ₂	نسبة رصيد الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول
X ₃	نسبة صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة إلى مجموع الأصول
X ₄	نسبة القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع الخصوم
X ₅	نسبة صافي المبيعات إلى مجموع الأصول

المصدر: عثمان محمد داوود، مرجع سبق ذكره، ص 457.

¹ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 245.

² عثمان محمد داوود، مرجع سبق ذكره، ص 457.

ومن خلال هذا قام ألتمان بوضع نموذج كميًا يعطي إمكانية التنبؤ بالعجز المالي وفقا للمعادلة التالية :

$$Z = 0.012X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.010X_5$$

حيث أن:

Z : دليل أو مؤشر الإستمرارية من عدمه؛

X1 إلى **X5** النسب المالية الخمسة المشار إليها سابقا.

الجدول رقم 05: نتائج نموذج ألتمان

المؤشرات	الفئات
$Z > 2.99$	الفئة الأولى (المؤسسة الناجحة)
$Z < 1.81$	الفئة الثانية (المؤسسة الفاشلة)
$2.99 > Z > 1.81$	الفئة الثالثة (المنطقة الرمادية أو الضبابية)

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على : عثمان محمد داوود، مرجع سبق ذكره، ص 458.

2- نموذج بيفر (Biver)

يعتبر بيفر صاحب فكرة وضع نموذج لقياس فشل المؤسسات و سمي النموذج بإسمه، إعتد في وضع النموذج على النسب المالية، وتضمنت مقارنة للنسب المالية المتوسطة لـ 79 مؤسسة فاشلة وفقا لمعايير محددة، وقابلها بـ 79 مؤسسة أخرى غير فاشلة في الفترة بين 1954 و 1964 وفقا لمعايير محددة كتعرض المؤسسة لأحداث الإفلاس، التخلف عن دفع السندات أو سحبات بنكية أو عدم دفع أرباح الأسهم الممتازة، وهذه المؤسسة من نفس القطاع ولها نفس حجم الأصول.¹

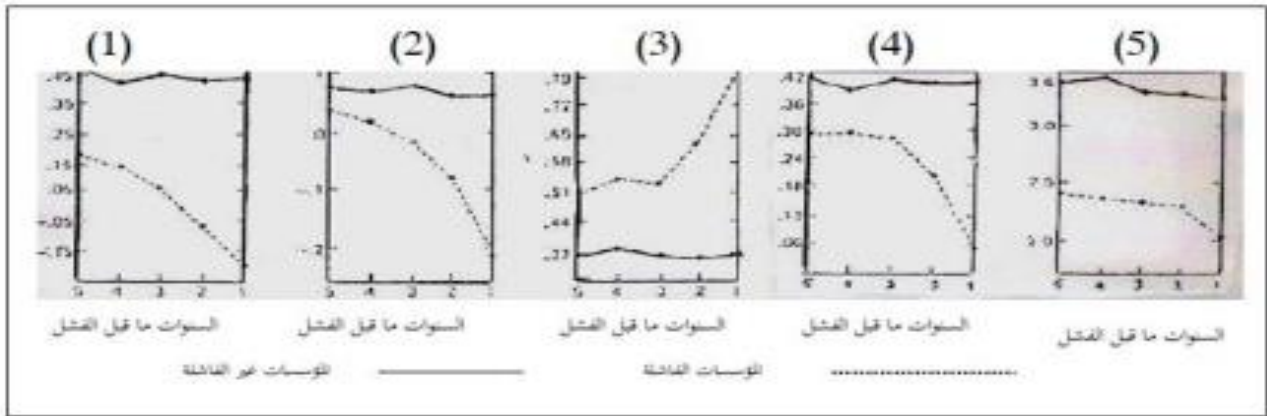
وإعتد بيفر في إختياره للنسب على الطرق الإحصائية بإختبار الفرضيات، فوجد أنه كلما تم إحتساب النسبة في سنة أقرب إلى سنة الفشل كلما كان التنبؤ اصدق وأكثر دقة، حيث إستخدم في كل مرة نسبة مالية واحدة فقط.

¹ صونيا أوكاشي، دور المراجعة الداخلية في تجنب الفشل المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات محاسبية الجبائية وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015-2016، ص 72.

وقد إتسم نموذج بيفر بقوة تنبؤية جعلته قادرا على التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه بخمس سنوات وتوصل بيفر إلى أن النسب التالية والموضحة أسفله يمكن إستخدامها أكثر من غيرها في التنبؤ بعجز المؤسسات: ¹

- ✓ التدفق النقدي / مجموع الديون ؛
- ✓ صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / مجموع الأصول ؛
- ✓ مجموع الديون / مجموع الأصول ؛
- ✓ رأس المال العامل / مجموع الأصول ؛
- ✓ الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل ؛
- ✓ النقديات / الديون قصيرة الأجل .

الشكل رقم 08: مسار النسب المالية في المؤسسات الفاشلة و المؤسسات غير الفاشلة حسب بيفر



المصدر: مصطفى يوسف كافي، ائتمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونماذج التنبؤ بالفشل المالي، ط1، دار الإبتكار للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص 363.

3- نموذج كيدا (KIDA):

يعتبر نموذج كيدا أحد النماذج الحديثة الذي أستخدم في عملية التنبؤ بالتعثر المالي عام 1981 وقد بني على خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية وفق معادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغير التابع (Z) بموجب ².

¹ الشريف ربحان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 9.

² مصطفى يوسف كافي، ائتمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونماذج التنبؤ بالفشل المالي، ط1، دار الإبتكار للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص 262.

الجدول رقم 06: النسب المالية المستخدمة في نموذج كيدا

الرمز	النسب المالية	الوزن النسبي
X_1	صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول	1.042
X_2	حقوق المساهمين / إجمالي الإلتزامات	0.42
X_3	الأصول السائلة / الإلتزامات المتداولة	0.461
X_4	المبيعات / إجمالي الأصول	0.463
X_5	الخزينة / إجمالي الأصول	0.271

المصدر: وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 262.

إنطلاقاً من هذا الجدول يمكن تحديد قيمة المتغير التابع Z بموجب المعادلة التالية:

$$Z=1.042 X_1 + 0.42 X_2 + 0.461 X_3 + 0.463 X_4 + 271 X_5$$

فإذا كانت نتيجة إختبار Z إيجابية تكون المؤسسة في حالة أمان من الفشل المالي. أما إذا كانت سالبة فإن المؤسسة مهددة بالفشل المالي. وقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية للتنبؤ بالفشل المالي وصلت إلى 95 % .

ويعتبر هذا النموذج من النماذج الجيدة لإجراء دراسة الفشل المالي، حيث أثبتت قدرته على التنبؤ بالفشل المالي بنسبة عالية قبل حدوث الإفلاس بسنة.

4- نموذج ادمستير (Edmeister):

أجريت الدراسة التي أوجدت النموذج وذلك على عينة من المنشآت التي أعلنت فشلها وإفلاسها وذلك خلال المدة 1958-1965، وقد تم صياغة النموذج من خلال إعتداد خمس نسب مالية هي: ¹

- ✓ نسبة التدفق النقدية إلى المطلوبات المتداولة ؛
- ✓ نسبة حقوق الملكية إلى المبيعات ؛
- ✓ نسبة صافي رأس المال العامل إلى المبيعات ؛
- ✓ نسبة المطلوبات المتداولة الى حقوق الملكية ؛
- ✓ نسبة الموجودات السريعة التحول إلى نقدية إلى المطلوبات المتداولة.

¹ حمزة محمود زبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 350.

5- نموذج شيرود (Sherrod):

يستخدم هذا النموذج لمعرفة مخاطر الإئتمان في البنوك عند منح القروض للمؤسسات، ولكل مؤشر وزن ترجيحي معين حسب أهمية كل نسبة أو مؤشر، يعتبر أحد أهم النماذج الحديثة حيث يحقق هذا النموذج هدفين أساسيين هما: ¹

الهدف الأول: تقييم المخاطر ويستخدم من قبل البنوك لتقييم المخاطر عند منح القروض.

الهدف الثاني: التنبؤ بالفشل المالي، ويستخدم هنا من أجل التأكد من مبدأ استمرارية المؤسسة في الحياة الاقتصادية، والتعرف على مدى قدرة المؤسسة على مواصلة نشاطها في المستقبل.

وعليه اعتمد هذا النموذج على سبعة مؤشرات مالية موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: النسب المالية المستخدمة في نموذج شيرود

الوزن النسبي بالنقاط	النسبة المالية المستحق فيها	المتغير
17	صافي رأس المال العامل/ مجموع الأصول	X ₁
9	الأصول النقدية/ مجموع الأصول	X ₂
3.5	حقوق المساهمين/ مجموع الخصوم	X ₃
20	صافي الربح قبل الضريبة/ مجموع الأصول	X ₄
1.2	مجموع الأصول/ مجموع الخصوم	X ₅
0.1	حقوق المساهمين/ الأصول الثابتة	X ₆

المصدر: محمود عزة اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، ط1، دار الإحصاء العلمي للنشر والتوزيع، 2014، ص 375.

ويتم تمثيل معادلة هذا النموذج رياضياً كما يلي:

$$Z = 17X_1 + 9 X_2 + 3.5 X_3 + 20 X_4 + 1.2 X_5 + 0.1 X_6$$

والجدول التالي يوضح نتائج نموذج شيرود.

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

الجدول رقم 08: نتائج نموذج شيروود

المؤشر Z	الفئات
$25 > z$	الفئة الأولى (قروض ممتازة)
$25 > z > 20$	الفئة الثانية (قروض قليلة المخاطر)
$20 > z > 5$	الفئة الثالثة (قروض متوسطة المخاطر)
$5 > z > -5$	الفئة الرابعة (قروض عالية المخاطر)
$z < 5$	الفئة الخامسة (قروض خطيرة جدا)

المصدر: محمود عزة اللحام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 376.

المطلب الثالث: النماذج النوعية للتنبؤ بالعجز المالي

1- نموذج أرجنتي Argenti:

تم صياغة هذا النموذج عام 1976، وهو على خلف النموذجين السابقين ، فإن نموذج أرجنتي قد ركز على المتغيرات أو العوامل الوصفية أو النوعية Qualitative دون الكمية Quantitative، وقد سمي هذا النموذج بالنموذج الخطأ الإداري المتعدد أو ما يعرف بـ (Ascor).

وفكرة النموذج أنه يعطي أهمية بالغة للقرارات الإدارية ولنواحي الضعف أو القصور في جوانب التنظيم خصوصا نحو النظامين المالي والإداري، كالنظام الرقابة الداخلية و النظام المحاسبة المستخدمة للمنشآت.

إن أهم ما يركز عليه النموذج ويؤكد عليه Argenti هو إذا كانت الإدارة ضعيفة الأداء فإنها ستهمل النظام الحاسبي ولن تستجيب للتغير كما إنها سترتكب واحد من الأخطاء التالية:

- ✓ التوسع في العمل؛
- ✓ التورط بمشاريع غير ناجحة؛
- ✓ التوسع في الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة.

وما يهتم به النموذج ويعطيه عناية خاصة هو ما يعرف بإجراءات المحاسبة الإبداعية والتي قد تلجأ إليها إدارة المنشآت الفاشلة في سياق سعيها نحو تحسين صورتها سواء من حيث الربحية أو المركز المالي وذلك في إطار متعارف عليه في عالم الأعمال تحت مصطلح Dressing window.¹

ولقد إعتد نموذج (A SCOR) على المنشآت المتوقع فشلها لابد أن تمر بأربعة مراحل وهي: العيوب الأخطاء، الأعراض، الفشل و قام بإعطاء علامة لكل بند حسب أهمية النسبة له كما يلي:

الجدول رقم 09: المتغيرات الأساسية لنموذج أرجنتي

المرحلة	المؤشرات	العلامة
العيوب	ضعف الإدارة	
	إدارة الشخص الواحد	8
	الجمع بين منصب المدير العام ورئيس مجلس الإدارة	4
	عدم فعالية مجلس الإدارة	2
	عدم توازن الكفاءات الإدارية والفنية	2
	عدم كفاءة المدير المالي	2
	عدم كفاءة الإدارة الوسط	1
	ضعف النظام المحاسبي وإدارة المعلومات	
	عدم كفاءة نظام الرقابة المالية	3
	عدم وجود خطة للتدفقات النقدية	3
	عدم وجود نظام تكاليف فعال	3
	عدم إستجابة للتغيرات وإدراك العوامل المحيطة	15
	مجموع علامات العيوب (علامة الخطر 10 فأكثر)	43
	إرتفاع المديونية	15

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 306.

15	التوسع في العمل	الأخطاء
15	الدخول في مشاريع كبيرة مقارنة بحجم المنشأة	
45	مجموع علامات الأخطاء (علامة الخطر 15 فأكثر)	
4	مؤشرات مالية سيئة	الأعراض
4	اللجوء للمحاسبة الإبداعية	
4	مؤشرات غير مالية سيئة	
12	مجموع علامات الأعراض	
100	إجمالي العلامات (علامة الخطر 20 فأكثر)	

المصدر: شريف مصباح أبو كرش، إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول للإستثمار و التمويل في فلسطين بين آفاق التنمية و التحديات المعاصرة، منعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، قسم العلوم المالية و المحاسبية، كلية التمويل الإدارة، جامعة الخليل، فلسطين، 8 و 9 ماي 2005، ص 17.

فإذا كان:

✓ مجموع العلامات أقل من 25 علامة فإنه لا يوجد احتمال للفشل؛

✓ مجموع العلامات أكبر من 35 علامة يكون هناك احتمال قوي للفشل.

2- نموذج ميلر وبيتر:

قام ميلر وبيتر سنة 1983 باقتراح نموذج للتنبؤ بعجز المؤسسات خلال دراسة لخصائص المؤسسات العاجزة والناجحة، وذلك بعد دراسة لدورة حياة عدد كبير من المؤسسات تم فيها تحديد خصائص كل مرحلة من مراحل دورة الحياة وقد حددا خصائص المؤسسة العاجزة في مجموعة من العوامل من بينها : هيكل بيروقراطي معقد، مركزية في إتخاذ القرار، اعتماد أقل على نظم المعلومات في صنع القرارات، انحدار أو انخفاض حصة المؤسسة في السوق، انخفاض جودة المنتجات وعدم قدرة المؤسسة على المنافسة، إنخفاض حجم الإنتاج، انعدام التنسيق بين ادارات المؤسسة، التركيز فقط على التخطيط قصير الأجل، التحكم الشخصي في اتخاذ القرار،

إرتفاع تكلفة التنظيم وانعدام التجديد، انحدار السيولة مع تزايد مخاطر الأعمال والمخاطر المالية، ارتفاع حجم المخزون الراكد وانخفاض معدل الدوران، إرتفاع نسبة الطاقة العاطلة الغير مستغلة.¹

3- نموذج لیتتان

قدم الباحث لیتتان نموذجا لعملية انهيار المؤسسة مستخدما مصطلح الفشل لوصف الحالة التي تنتهي بوصول هذه المؤسسة في حالة العسر المالي، حيث يرى أن أول مراحل عملية الفشل تبدأ عند نهاية فترة من الأداء والعمل الجيد أو المتوسط، حيث يظهر في هذه المرحلة حالة من الإنهيار أو التراجع الجزئي في أداء المؤسسة، ويتبع ذلك المرحلة الثانية وهي مرحلة التغيير والتي تأخذ أحد الشكلين إما أن تستمر حالة التراجع التي ظهرت في المرحلة الأولى وذلك بشكر مستقر نسبيا، أو أن يطرأ إنخفاض بطيء على مستوى أداء المرحلة الأولى وصولا إلى المرحلة الثالثة، و يلاحظ في هذه المرحلة أنه هناك ما يشبه حالة التراجع أو الإنخفاض التدريجي في مستوى الأداء إلى أن تصل إلى المستوى الضعيف، أما في المرحلة الثالثة والتي تسمى مرحلة الإنحدار حيث ينخفض فيها الأداء إلى أن يصل إلى مستوى منخفض جدا، يلي ذلك المرحلة الرابعة و الأخيرة وهي مرحلة الخروج من النشاط الإقتصادي وتصل فيها المؤسسة إلى حالة العسر المالي الذي يصبح واضحا للمراقبين و المراجعين الخارجيين.

ويعتبر لیتتان أن المراحل سالفة الذكر هي النموذج العام لمراحل انهيار المؤسسات ولكنه يضيف أيضا بعض الحالات الخاصة لحالات الانهيار والتي هي:

✓ حالة الفشل المزمّن والذي يكون فيها أداء المؤسسة ذو مستوى ضعيف جدا وذلك على مدى سنوات طويلة قبل انقضاء حياتها؛

✓ حالة الفشل الحاد حيث هذه الحالة يكون لأداء المؤسسة مستوى جيد أو حتى ممتاز إلى أن تصل إلى نهاية حياتها، حيث يظهر انخفاض أو تراجع حاد ومفاجئ في أدائها يجعلها تصل إلى المرحلة النهائية.

¹ خلخال منال، مرجع سبق ذكره، ص 129.

وبالرغم من أن لیتتان یعتبر أن التدهور في مستوى الأداء يتوافق مع التراجع في المؤشرات المالية في مختلف مراحل عملية الإنهيار، إلا أنه یم يقدم وصف دقيق للوضع أو الحالة المالية في كل مرحلة من المراحل السابقة، ضف إلى ذلك أنه لم یحدد الفترة الزمنية التي تستغرقها كل مرحلة.¹

من خلال التعرض لبعض النماذج النوعية للتنبؤ بالعجز المالي في المؤسسة الاقتصادية نتوصل إلى أنها تساهم وبشكل كبير في الكشف المبكر عن عجز المؤسسات الاقتصادية إلا أنها ركزت على جوانب العجز الإداري أي المعلومات النوعية دون أن تعطي أهمية للجوانب المالية في المؤسسة والمعلومات الكمية التي لها دور كبير في كشف العجز داخل المؤسسة.

¹ مرجع سابق، ص 130.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن عملية التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية، يمكن أن تحقق لها حالة الاستقرار المالي وذلك بالتباع مجموعة من الأساليب وكذا الدراسة المسبقة لمظاهر العجز وهذا لتدارك أسبابه.

حيث ظهرت العديد من النماذج للتنبؤ بالعجز المالي، حيث نجد النماذج الكمية التي بنيت أساسا على النسب المالية من بينها نموذج ألتمان، شيرود وكيدا، بالإضافة إلى النماذج النوعية التي تبنى على البيانات النوعية دون الكمية للتنبؤ بعجز المؤسسات الاقتصادية، وعلى رأسها نموذج أرجنتي الذي له دور كبير وفعال في كشف حالات العجز المالي. لكن بالرغم من تعدد الدراسات والأبحاث إلا أن نموذج ألتمان هو أكثرهم استعمالا وهذا إن دل على شيء فهو كفاءته ودقته العالية في التنبؤ بالعجز قبل وقوعه.

ومن خلال ما تطرقنا إليه سابقا سوف نحاول في الفصل الموالي من الدراسة إسقاط الجانب النظري وما تم استخلاصه على الجانب التطبيقي بدراسة حالة مؤسسة مطاحن مرمورة.

الفصل الثالث:

دراسة حالة

مؤسسة

مطاحن

مرمورة قالمة

تمهيد:

بهدف إسقاط الدراسة النظرية التي تم التطرق لها في الفصلين السابقين على أرض الواقع تم التوجه إلى مؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة"، وسيتم التعرف على المؤسسة وكذا هيكلها التنظيمي ومن ثم دراسة وضعيتها المالية وذلك اعتمادا على الوثائق المقدمة لنا خلال فترة التريص، والتي تغطي الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية 2018، وسيتم تحليل وضعية المؤسسة من خلال المؤشرات والنسب المالية، كما سيتم اختبار استمراريته بتطبيق ثلاثة نماذج، ألثمان، شيروود وكيدا.

وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- ✓ المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن مرمورة؛
- ✓ المبحث الثاني: تقييم الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن مرمورة واختبار استمراريته؛
- ✓ المبحث الثالث: اختبار استمرارية مؤسسة مطاحن مرمورة بتطبيق نماذج التنبؤ بالعجز المالي.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن مرمورة

من خلال هذا المبحث سنتعرض إلى تقديم مؤسسة مطاحن مرمورة من خلال التطرق إلى نشأتها وهيكلها التنظيمي والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

المطلب الأول: بطاقة تعريف لمؤسسة مطاحن مرمورة

تم إختيار مطاحن مرمورة لإجراء الدراسة الميدانية نظرا لخصائص معينة من بينها أن المؤسسة إنتاجية وغايتها تلبية احتياجات السوق المحلي في مجال السميد، بالإضافة إلى بقايا الطحن والمتمثلة في النخالة والفسفاس، والعمل على تطوير قدراتها وإمكانياتها باستمرار من أجل تعزيز مكانتها في السوق المحلية والوطنية.

1- لمحة تاريخية وجغرافية

إنبتق رياض قسنطينية سنة 1982 في أول الأمر عن مؤسسة سنيك التي تحولت بعدها إلى مؤسسة بالأسهم وهيكل سنة 1989، بعد هذه العملية تحول المجمع إلى مجمع صناعي كبير يضم مؤسسة إنتاج وتسويق السميد، العجائين الغذائية، الكسكس وتكعيب النخالة.

1-1 المؤسسات التابعة للمجمع: وتتمثل فيما يلي:

- ✓ مطاحن سيدي أوغيس "أم البواقي"؛
- ✓ مطاحن الكبرى لعوينات "تبسة"؛
- ✓ مطاحن الليطورال والحروش "سكيكدة"؛
- ✓ مطاحن سيجوس "عنابة"؛
- ✓ مطاحن " سيدي راشد والمخبر المركزي "قسنطينة"؛
- ✓ خمائر الشرق "بوشقوف"؛
- ✓ مطاحن مرمورة "قالمة"؛

وهذا الأخير تقوم عليه دراستنا الحالية :

تأسس هذا الفرع شهر نوفمبر 1989 في إطار تجديد المؤسسات في شهر ماي 1990 ، لكن في ديسمبر 1997، تم تحويل اسم المؤسسة إلى المؤسسة الفرعية مطاحن مرمورة " قالمة " وهذا طبقا للنظام الأساسي لإنشاء المؤسسة العمومية الاقتصادية ذات (SPD) بتاريخ: 24 / 12 / 1997 وتشمل هذه الأخير ثلاث وحدات منها : وحدة المقر و الوحدة الإنتاجية و التجارية بكل من هيليوبوليس و بوشقوف.

وتقع وحدة المقر والوحدة الإنتاجية والتجارية بدائرة هيليوبوليس على بعد خمسة كيلومتر شمال ولاية قالمة، وبالضبط في شارع بن بروق حسين على الطريق الوطني رقم 21، وتترجع الوحدة على مساحة تقدر ب 12500 متر مربع على عدة هياكل سيتم التطرق إليها في اللحة التنظيمية.

2- لمححة إنتاجية وديمغرافية

2-1- المؤشرات الإنتاجية لوحدة "هيليوبوليس":

يتركز نشاط الوحدة الأساسي في إنتاج السميد العادي و الممتاز وذلك باستخدام المادة الأولية وهي القمح الصلب ، وتبع قدرته الإنتاجية 650 قنطار يوميا وحوالي 19500 قنطار في الشهر، بالإضافة إلى "النخالة" والتي تعتبر كفضلات مباعة.

2-2- المؤشرات الديموغرافية لمؤسسة مطاحن مرمورة : ويمكن إبرازها من خلال الجدولين التاليين:

جدول رقم 10: توزيع العمال على الوحدات الثلاث

العدد	الوحدة
19	وحدة المقر هيليوبوليس
58	الوحدة الإنتاجية و التجارية هيليوبوليس
57	الوحدة التجارية و الإنتاجية بوشقوف
134	المديرية العامة

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

نلاحظ أكبر عدد للعمال يتواجد بالوحدة الإنتاجية والتجارية "بهيليوبوليس" بإعتبارها أهم وحدة والأكبر من الناحية الإنتاجية.

جدول رقم 11: توزيع الفئات المهنية لوحدة هيليوبوليس

المجموع	موظفين مؤقتين	موظفين دائمين	الفئة المهنية
33	01	32	المنفذين
19	03	16	المتحكمين
06	-	06	الإطارات
58	04	54	المجموع

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

يتضح من الجدول أن الفئات المهنية الأكثر حظا في المناصب هم المنفذون باعتبارهم موظفين دائمين، وبعدها يأتي المتحكمين وباعتبارهم موظفين دائمين والذين يعتمدون على المستوى التعليمي أكثر أما الإطارات فهي تحت المركز الأخير وبأقل عدد مناصب (06) وذلك لأهمية هذا المنصب و مسؤوليته الكبيرة .

3- المؤسسات المتعاملة مع المؤسسة:

3-1- الموردون: التعاونية الفلاحية للحبوب الجافة " قالمة" وهي المورد الأساسي للمادة الأساسية (القمح الصلب).

الموردون الآخرون هم:

- ✓ المؤسسة الخاصة لمواد التنظيف بولاية عنابة؛
- ✓ الموردون الخواص في بيع قطع الغيار المتعلقة بالوحدات الإنتاجية؛
- ✓ الموردون الخواص في الأدوات و اللوازم.

3-2- الزبائن (العملاء) هم:

- ✓ زبائن خواص؛
- ✓ تجار الجملة و التجزئة؛
- ✓ المستهلكين ومراكز البيع بمدينة قالمة (ONAB)، مرببين، جمعية تعاونية، (FAB).

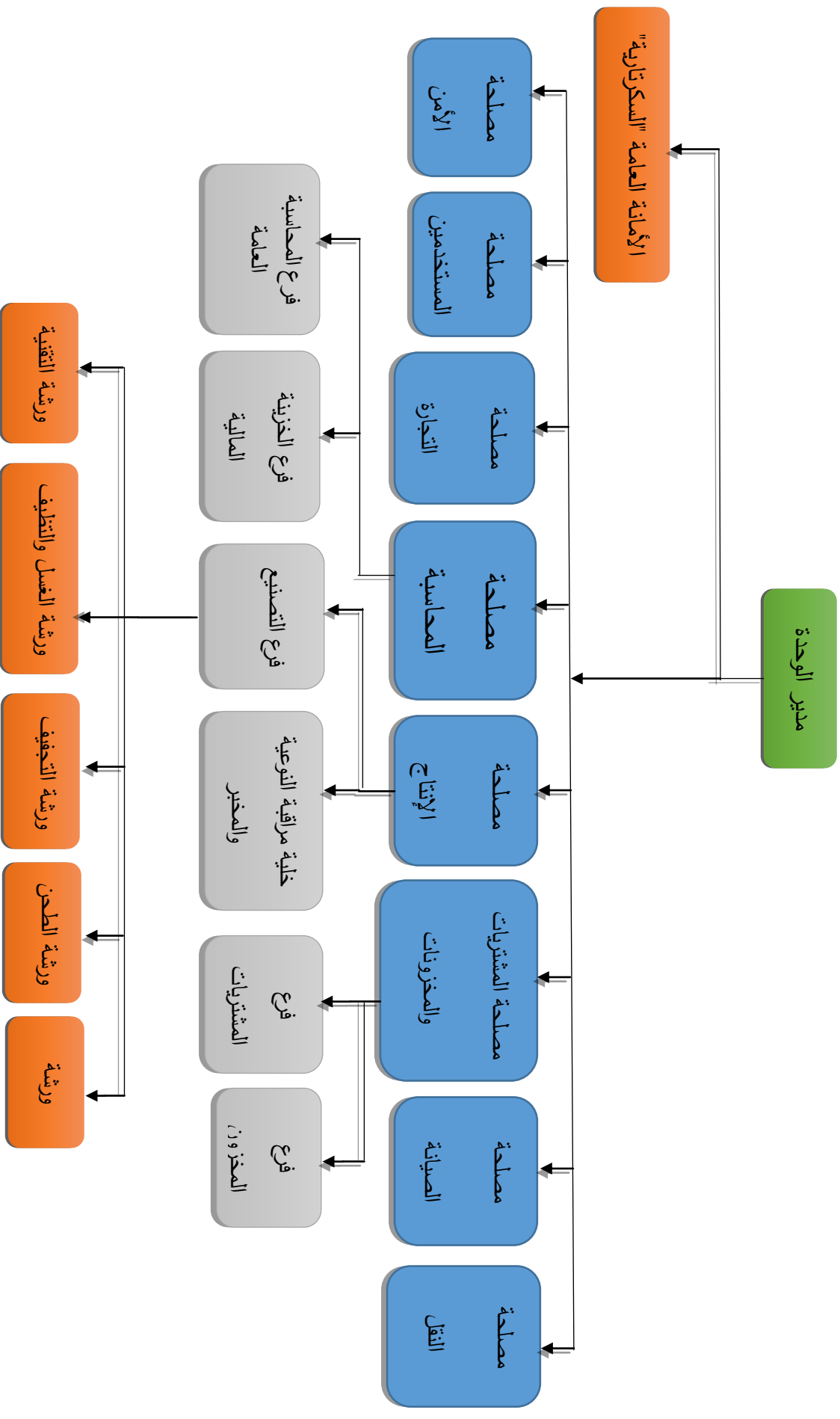
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمطاحن مرمورة

لتوضيح البنية الهيكلية للمؤسسة محل الدراسة ولإبراز المخطط التنظيمي الخاص بها والذي من خلاله تتضح السلطة الهرمية، القيادة . المسؤوليات و مهام كل القسم ، كما يتضح تدفق المعلومات من قسم إلى قسم آخر، وبهذا نستطيع اعتبار أن الإطار العام لقيام نشاط وعمل الأقسام بداخل المؤسسة يكون وفقا للهيكل المؤطر بها.

1- الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي للمؤسسة من خلال المخطط الموالي:

الشكل رقم (09): الهيكل التنظيمي لمطاحن مرمرية "قائمة"



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الوثائق الداخلية للموسسة.

2- مكونات الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن مرمورة

يمكن توضيح مختلف مكونات الهيكل التنظيمي على النحو التالي:

2-1- المدير العام: الذي يتمثل دوره في الإشراف العام على المؤسسة تسييرها، التنسيق والمحافظة على مصالحها، بالإضافة إلى مراقبة كل العمليات و إصدار الأوامر.

2-2- سكرتارية المديرية: مهمتها القيام بالعمليات الإدارية للسكرتارية من تسيير للبريد والحفاظ على وثائق المؤسسة .

2-3- مساعد المدير العام المكلف بالأمن الوقائي والبيئة: كل مؤسسة مهما كانت طبيعية فهي بحاجة إلى الأمن و الوقاية للحفاظ على موجودات المؤسسة من الضياع، تحسين الإنارة الخارجية والداخلية من أجل تحسين الإنتاج و الإنتاجية و الحفاظ على المباني و العتاد و الأشخاص.

2-4- مساعد المدير العام المكلف بمراقبة التسيير: يعتبر هذا القسم حديث النشأة حيث بدأ يعمل بشكل قانوني خلال سنة 2014، و يعمل على تزويد المجمع بقسنطينة بمختلف العمليات و المعلومات المتعلقة بنشاط الوحدة "بهيلوبوليس"، كما أنه يقوم بإنجاز تقرير يسمى بتقرير مراقبة التسيير الذي يعرض على مجلس إدارة المؤسسة لمناقشته كما تبعث نسخة منه إلى مدير المجمع، ثم بعد ذلك يتم مقارنته مع تقرير محافظ الحسابات.

2-5- مساعد قانوني: يهتم بتقديم الاستشارات القانونية ويمثل المؤسسة أمام الجهات القضائية يتكفل بتجهيز العقود الإدارية والمعاملات التجارية.

2-6- مدير التدقيق (المدقق): يقوم المدقق بالتدقيق والمراجعة الداخلية لمختلف الحسابات المتعلقة بجميع الأقسام داخل المؤسسة ، حيث أنه يمتلك مخطط يسير من خلاله مختلف نشاطاته و يقوم بمهامه بحيث يراقب مدى درجة تطبيق القوانين بالمؤسسة وإذا وجد أي نقص أو خلل يعطي إنذاراته، وفي الأخير يقوم بإعداد تقرير حيث أن نسخة منه ترسل إلى مدير الوحدة و نسخة ثانية إلى مدير المجمع بقسنطينة.

2-7- مدير المحاسبة والمالية: يلعب مدير المحاسبة و المالية دورا مهما وفعالاً وداخل المؤسسة حيث أن قسم المالية و المحاسبة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجميع الأقسام الأخرى ويعتبر العمود الفقري الذي تعتمد عليه المؤسسة ويضم:

✓ **رئيس قسم المحاسبة العامة:** يقوم بتسجيل جميع العمليات التي تقوم بها الوحدة يوميا والمتعلقة بالمشتريات، المخزونات والمبيعات؛

✓ **رئيس قسم الخزينة:** يقوم بمعالجة العمليات التي تقوم بها الوحدة يوميا و المتعلقة بالمشتريات المخزونات و المبيعات، مع العلم أنه يعالج العمليات من خلال التسجيل في أربع يوميات (يومية بنك الاستغلال، يومية بنك المدفوعات، يومية صندوق المقبوضات يومية صندوق المدفوعات)؛

✓ **رئيس قسم محاسبة التكاليف:** مكلف بإجراء القيود الخاصة بالتنازلات ما بين الوحدات ومراقبة مداخلات مخزون من حيث السعر و الكمية و تحديد السعر المرجعي كما يقوم بإعداد التقرير الشهري.

2-8- مدير الشؤون الإدارية: يقوم بالإشراف على مختلف الأقسام التابعة له مثل قسم الموارد البشرية قسم الشؤون الإدارية و التكوين، قسم الأرشيف، قسم المعلوماتية، بالإضافة إلى السائقين و عمال النظافة التابعين للمؤسسة .

2-9- مدير التكنوتجاري: يتولى تسيير قسمه بالإشراف على الأقسام التابعة له منها :

✓ **رئيس قسم الإنتاج :** يتولى الإشراف على عملية الإنتاج ابتداء من دخول المادة الأولية إلى ورشات الإنتاج إلى أن تصل إلى المرحلة النهائية لتصبح منتج خام "سميد" وذلك بتسهيل عملية الإنتاج داخل كل ورشة والتنسيق بين الورشات، وتنتمي الوحدة لنظام الإنتاج المستمر حيث تشتغل 24/24سا؛

✓ **رئيس قسم التسويق:** يشرف على مختلف العمليات التسويقية سواء إعلانات، إشهارات ومعارض؛

✓ **رئيس القسم التجاري:** يلعب هذا القسم دورا رئيسيا في تمويل الوحدة بالقمح الصلب الضروري لعملية الإنتاج اذ تتلقى ملفات مختلف الأقسام بالوحدة.

2-10- مدير التطوير: يختص في عمليات البحث والتطوير الخاصة بمنتجات المؤسسة، هذا بالإضافة إلى إدخال التعديلات على أغلفة المنتج.

المطلب الثالث: أهداف وحدة مطاحن مرمورة

تسعى المؤسسة لتحقيق مجموعة من الأهداف من خلال تكامل تضافر جهود مختلف أقسامها على سواء وهذا من أجل الحفاظ على مكانتها وإستمراريتها. و تتخلص هذه الأهداف فيما يلي:

- 1- التكلفة الإلزامي لحجم الإنتاج حسب الخطة الاقتصادية المكلفة بها؛
- 2- الإنتاج وفق الكمية المطلوبة ووفق الزمن المحدد؛
- 3- التقليل بقدر الإمكان من التكاليف من أجل الأسعار المقبولة لدى المستهلكين، كما تعمل الوحدة على الاستغلال الأمثل والعقلاني لمواردها المتاحة؛
- 4- سد جميع متطلبات والاحتياجات من مادة السميد التقليل من الاستيراد؛
- 5- تحسين الإنتاج وتطوير وسائله المنافسة؛
- 6- امتصاص اليد العاملة عن طريق اعتماد سياسة التكوين المستمر وتشغيل الشباب للتقليل من حدة البطالة؛
- 7- محاولة الترويج لمنتجاتها لجذب العملاء والتأثير فيهم.

المبحث الثاني: تقييم الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن مرمورة واختبار إستمراريتها

المطلب الأول: تقديم الميزانية المالية المختصرة وتحليل عناصرها

1- تقديم الميزانية المالية المختصرة

نقوم بتقديم الميزانية المالية المختصرة لسنوات الدراسة الأربعة (2015-2018) أصول وخصوم كما يلي:

الجدول رقم 12: جانب الأصول للميزانية المالية المختصرة للسنوات (2015-2018)

الوحدة: دج

%	2018	%	2017	%	2016	%	2015	الأصول
74,27	253 077 119 ,11	78,56	252 874 425,23	80,37	265 528 483,96	66,93	155 345 935,93	الأصول الثابتة
32,78	111 680 450,74	26,92	86 657 396,92	26,10	86 241 821,39	33,07	76 761 909,27	الأصول المتداولة
7,74	26 370 046,21	6,81	21 917 087,75	8,02	26 486 723,27	11,08	25 727 988,97	قيم الاستغلال
6,28	21 402 583,15	5,48	17 654 856,93	7,27	24 010 855,41	8,58	19 907 671,74	قيم قابلة للتحقيق
10,91	37 172 016,65	9,14	29 430 595,31	5,17	17 066 608,88	13,41	31 126 248,56	قيم جاهزة
100	340 746 714,44	100	321 876 965,22	100	330 367 722,20	100	232 107 845,20	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (01) والملحق رقم (04).

الجدول رقم 13: جانب الخصوم للميزانية المالية المختصرة للسنوات (2015-2018)

الوحدة: دج

%	2018	%	2017	%	2016	%	2015	الخصوم
92,93	316 653 291 ,12	89,17	287 002 962,85	78,11	25 8058 808,49	70,12	162 764 549 ,22	مجموع الأموال الدائمة
42,88	146 127 651,81	37,11	119 439 277,38	30,08	99 390 278,44	36,91	85 681 733,90	رؤوس الأموال الخاصة
6,11	20 814 737,71	58,06	167 563 685,47	48,03	158 688 530,05	33,20	77 064 815,32	مجموع الخصوم غير الجارية
7,07	24 093 423,32	10,83	34 874 002,37	21,89	72 308 913,71	29,88	96 361 295,98	مجموع الخصوم الجارية
100	340 746 714,44	100	321 876 956,22	100	330 367 722,20	100	232 107 845,2	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (02) والملحق رقم (05).

2- تحليل عناصر الميزانية المالية المختصرة

2-1- تحليل عناصر الأصول:

✓ **الأصول الثابتة :** من خلال سنوات الدراسة الأربعة المدروسة (2015-2018) نلاحظ من خلالها أن قيمة الأصول الثابتة تتزايد بشكل مستمر وهذا خلال السنتين (2015-2016) حيث قدرت قيمة الأصول الثابتة خلال سنة 2015 بـ 155345935,9 وسنة 2016 بـ 265528483,96 وهذا راجع إلى الزيادة في قيمة التثبيات المادية والمعنوية، أما بالنسبة لسنة 2017 فإن قيمة الأصول الثابتة انخفضت حيث قدرت بـ 252874425,23 ويكمن هذا الانخفاض في تراجع قيمة التثبيات المادية و المعنوية، أما بالنسبة لسنة 2018 فقد ارتفعت لتصل إلى 253077119,11.

✓ **الأصول المتداولة:** حيث تشمل:

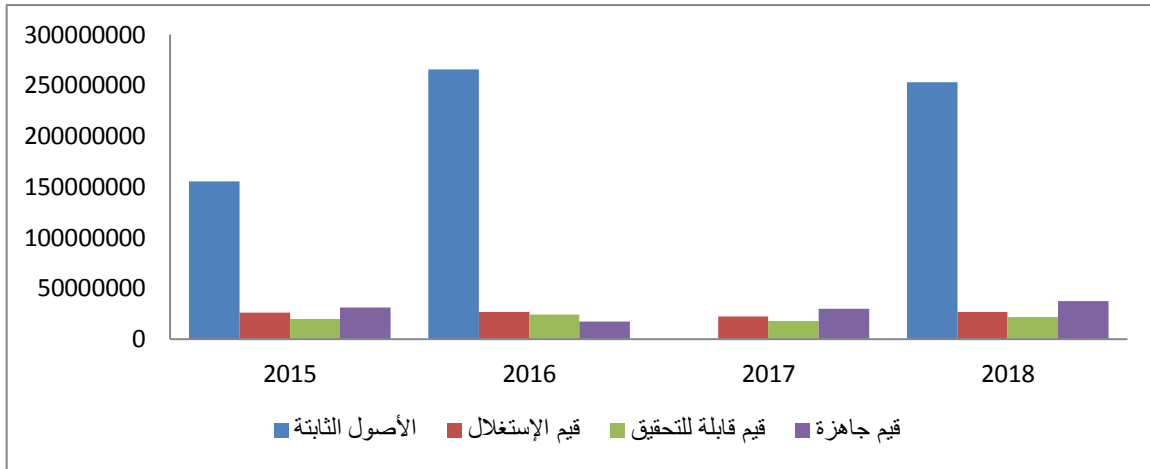
✓ **قيم الاستغلال:** نلاحظ خلال سنوات الدراسة أن قيم الاستغلال في تذبذب مستمر وهذا يعني أنها في انخفاض وارتفاع نوعا ما، أما بالنسبة لسنة 2015 قدرت بـ 25727988,97 ثم ارتفعت سنة 2016 لتصل إلى 26486723,27 ثم انخفضت مرة أخرى إلى 21917087,75 ومن ثم تعود لترتفع من جديد إلى 26370046,21 وهذا راجع إلى تذبذب قيمة المخزون الجاري تنفيذه.

✓ **قيم قابلة للتحقيق:** الملاحظ أنه خلال سنوات الدراسة تظهر أن القيم القابلة للتحقيق في تذبذب مستمر حيث كانت سنة 2015 تقدر بـ 19907671,74 ثم ارتفعت خلال سنة 2016 حيث قدرت قيمتها بـ 24010855,41 ثم تعود لتتخفف مرة أخرى سنة 2017 حيث بلغت قيمتها إلى 17654856,93 لترتفع في سنة الدراسة الأخيرة 2018 إلى 21402583,15 وهذا بسبب تذبذب قيمة الحقوق على الزبائن.

✓ **القيم الجاهزة:** بالنسبة لهذه القيمة نلاحظ خلال سنوات الدراسة الأربعة كانت سنة 2015 تقدر بـ 31126248,56 ثم انخفضت سنة 2016 لتصل إلى 17066608,88 لتعود وترتفع من جديد خلال السنتين الأخيرتين (2017-2018) حيث بلغت قيمتها في السنة الأخيرة 37172016,65.

ونلخص تطورات عناصر الأصول للميزانية المالية المختصرة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 10: منحنى بياني يوضح تطور عناصر الأصول خلال سنوات الدراسة (2015-2018)



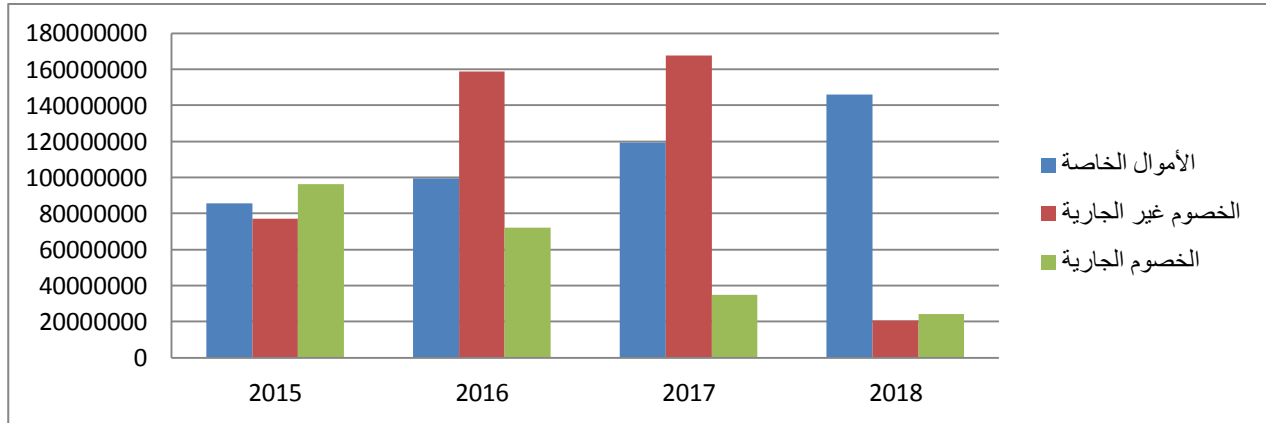
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (12).

1-2 تحليل عناصر الخصوم:

- ✓ **الأموال الخاصة:** نلاحظ أن الأموال الخاصة في ارتفاع مستمر حيث كانت سنة 2015 تقدر بـ 85681733,90 لتبلغ سنة 2016 قيمتها 99390278,44 ونلاحظ أن هذه القيمة زادت خلال سنة 2017 حيث قدرت قيمتها بـ 119439277,38 ومن ثم زادت خلال السنة المالية حيث بلغت قيمتها 146127651,81 وهذا الارتفاع راجع إلى الزيادة في قيمة النتيجة.
- ✓ **خصوم غير جارية:** نلاحظ أن الخصوم غير الجارية كانت خلال سنة 2015 تقدر بـ 77064815,32 ومن ثم ترتفع خلال السنتين (2016-2017) على التوالي 158668530,05 و 167563685,47 ثم انخفضت قيمتها لتصل إلى قيمة أدنى عن ما هو ملاحظ خلال السنوات السابقة بـ 20814737,71 وهذا الانخفاض راجع إلى نقص في قيمة قروض الاستثمار.
- ✓ **خصوم جارية:** نلاحظ أن قيمة الخصوم الجارية خلال سنوات الدراسة الأولى (2015-2016) كانت في ارتفاع حيث قدرت قيمة هذه الخصوم الجارية على التوالي كما يلي: 69361295,98 و 72308913,71 هذا الارتفاع يعود إلى زيادة قيمة الديون الجارية وكذلك الموردون، أما خلال سنة (2017-2018) فقد انخفضت قيمتها على التوالي، 34874002,37 و 24093423,32 وهذا بسبب انخفاض قيمة الديون الجارية.

ونلخص تطورات عناصر الخصوم للميزانية المالية المختصرة من خلال الشكل المالي:

الشكل رقم 11: منحنى بياني يوضح تطور عناصر الخصوم خلال سنوات الدراسة (2015 - 2018)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (13).

المطلب الثاني: تقييم الميزانية الوظيفية المختصرة وتحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي

1- تقديم الميزانية الوظيفية المختصرة

الجدول رقم 14: الميزانية الوظيفية المختصرة للسنوات (2015 - 2018)

الوحدة: دج

2018	2017	2016	2015	الاستخدامات
1 058 074 562,24	400 465 800,32	396 198 464,31	256 073 611,33	الاستخدامات المستقرة
161 1397 88,33	74 432 338,48	69 724 186,95	81 646 857,98	الاستخدامات المتداولة
119 242 737,51	40 113 769,00	41 917 667,41	41 781 873,41	استخدامات الاستغلال
4 725 034,17	4 887 984,17	10 739 910,66	8 731 736,01	استخدامات خارج الاستغلال
37 172 016,65	29 430 585,31	17 066 608,88	31 126 248,56	استخدامات الخزينة
1 219 214 350,57	474 898 138,80	465 922 651,26	337 720 469,31	مجموع الاستخدامات
				الموارد
1 195 120 927,25	440 024 146,43	393 613 737,55	268 359 173,33	مجموع الموارد الدائمة
24 093 423,32	34 874 002,37	72 308 913,71	19 815 087,64	مجموع الموارد المتداولة
15 496 558,80	26 580 917,55	46 119 917,10	46 844 741,61	موارد الاستغلال
8 596 864,52	8 293 084,82	26 188 996,61	3 155 041,93	موارد خارج الاستغلال
-	-	-	-	موارد الخزينة
1 219 214 350,57	474 898 138,80	465 922 651,26	318 358 956,87	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم (05,04,02,01).

ومن الجدول رقم (14) سوف نقوم بتحليل دقيق للميزانية الوظيفية المختصرة خلال فترة الدراسة.

2- تحليل الميزانية الوظيفية المختصرة بواسطة مؤشرات التوازن المالي

سنقوم بدراسة الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة" انطلاقا من الميزانية المالية وذلك بعد إجراء

بعض التغييرات تم وضع الميزانيات الوظيفية المختصرة (الجدول رقم 14) وهذا بالاعتماد على حساب كل من:

✓ رأس المال العامل الصافي الإجمالي ؛

✓ الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي ؛

✓ الخزينة الصافية الإجمالية.

1-2 حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي FR_{ng}

هو من أهم مؤشرات التوازن المالي فهو عبارة عن هامش أمان وهو يبين ما إذا كانت المؤسسة تحقق

التوازن المالي في المدى الطويل أم لا، ويحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي } FR_{ng} = \text{الموارد الدائمة} - \text{الاستخدامات الثابتة}$$

حيث تلخص نتائجه في الجدول التالي:

جدول رقم 15: حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي FR_{ng} .

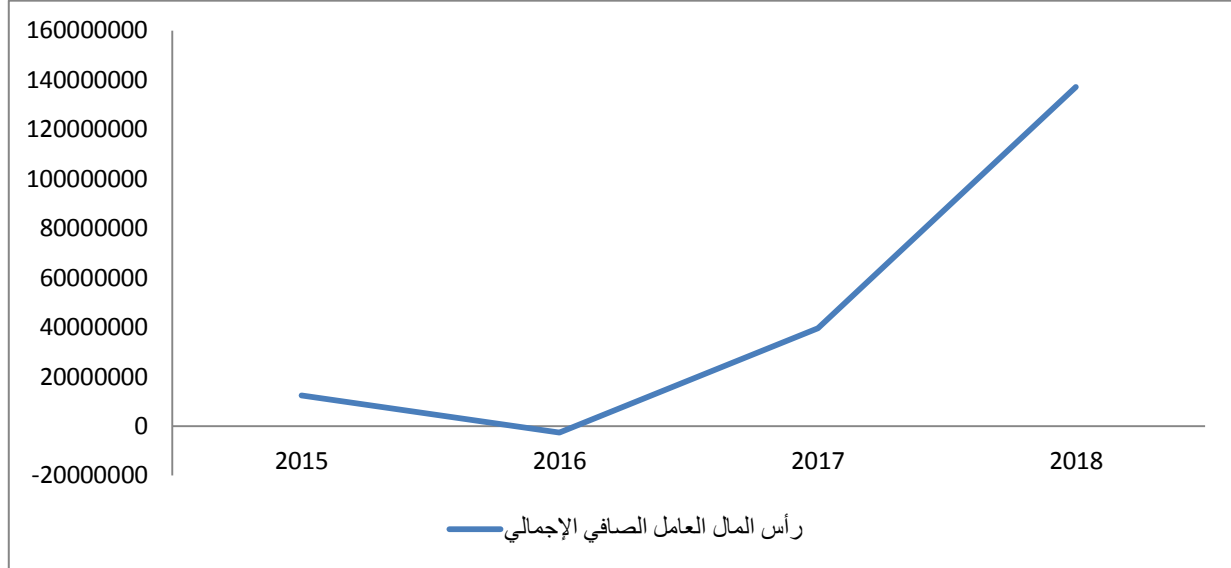
الوحدة: دج

2018	2017	2016	2015	البيان
1 195 120 927,25	440 024 146,43	393 613 737 ,55	268 359 173 ,33	الموارد الدائمة (1)
1 058 074 562,24	400 465 800,32	396 198 464 ,31	256 073 611 ,33	الاستخدامات الثابتة (2)
137 046 365,01	39 558 346,11	(2 584 726 ,76)	12 285 562	رأس المال العامل الصافي الإجمالي (2-1)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (14).

وانطلاقا من الجدول أعلاه نلخص نتائجه في الشكل التالي:

الشكل رقم 12: منحنى بياني يبين تطور رأس المال العامل الصافي الإجمالي FR_{ng} لمؤسسة مطاحن مرمورة للسنوات (2015-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (15).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجبا خلال سنة 2015، وهذا راجع إلى أن المؤسسة استطاعت تمويل استخداماتها الثابتة بواسطة مواردها وحققت هامش أمان استطاعت بفضلها تمويل باقي الاحتياجات المالية، عكس سنة 2016 حيث كان سالب هذا يعني عجزها في تمويل الاستثمارات من مواردها الخاصة رغم أن العجز كان قليل نسبيا ماساعد المؤسسة في تجاوزه ومن ثم تصحيح الأخطاء ليعود للارتفاع سنتي 2017 و 2018 حيث سجل رأس مال العامل الصافي الإجمالي موجبا وهذا يدل على ارتفاع الأصول الثابتة.

2-2 حساب الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFR_g

ينتج احتياج رأس المال العامل لعدم قدرة المؤسسة على التوفيق بين دورة الاستغلال و الديون قصيرة الأجل فينشأ خلل في تمويل الأصول المتداولة . ويحسب بالعلاقة التالية :

$$BFR_{ex} + BFR_{hex} = BFR_g$$

الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي

$$BFR_{ex} = \text{استخدامات الاستغلال} - \text{موارد الاستغلال}$$

حيث أن:

$$BFR_{hex} = \text{إستخدامات خارج الإستغلال} - \text{موارد خارج الاستغلال}$$

وتلخص نتائجه في الجدول التالي :

جدول رقم 16: حساب الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFR_g .

الوحدة: دج

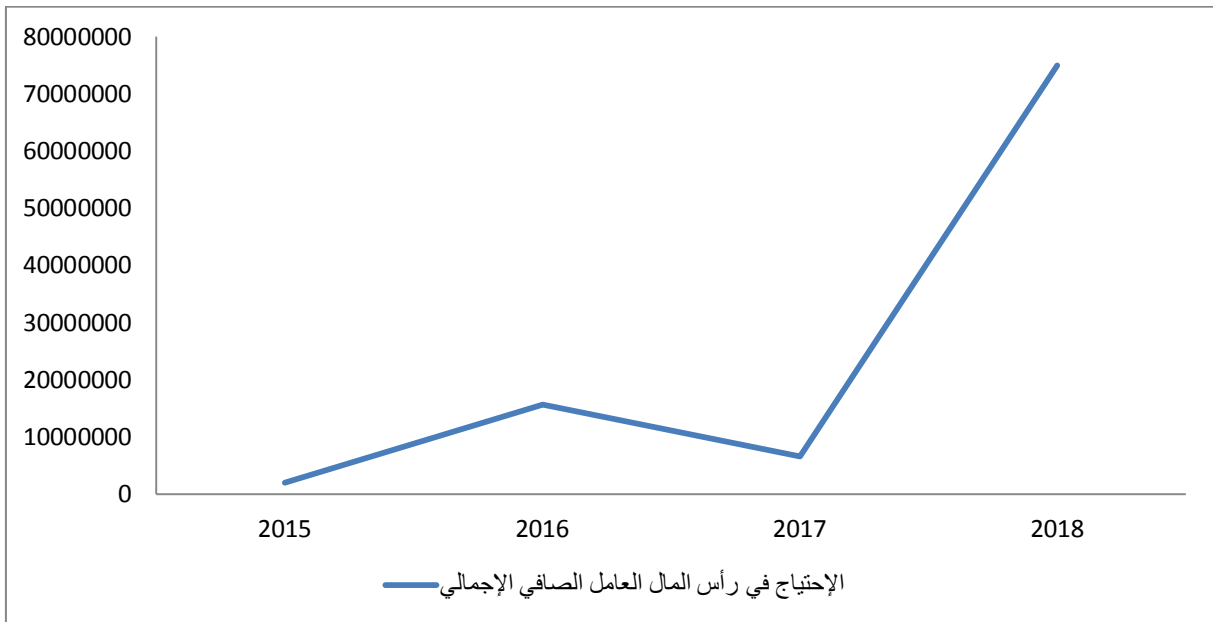
البيان	2015	2016	2017	2018
BFR_{ex}	(5 180 420,48)	26 370 046,21	(4 422 388,35)	79 694 065,97
BFR_{hex}	7 197 596,15	(10 739 910 ,66)	11 048 347,99	(4 725 034,17)
الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFR_g	2 017 175,67	15 630 135 ,55	6 625 959,64	74 969 031,80

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (14).

وانطلاقا من الجدول أعلاه نلخص نتائجه في الشكل التالي:

الشكل رقم 13: منحنى بياني يوضح تطور الاحتياج في رأس مال العامل الإجمالي BFR_g لمؤسسة مطاحن

مرمورة للسنوات (2015-2018).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (16).

نلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي موجبة دائما ومتذبذبة خلال سنوات الدراسة الأربعة، وهذا راجع إلى عدم قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها قصيرة الأجل مما أنشأ احتياج. إذا فهي بحاجة لمصادر تمويل قصيرة أجل إضافية.

2-3- حساب الخزينة الصافية TN_g :

تعتبر الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة، وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{الخزينة الصافية } TN_g = \text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي } - FR_{ng} - \text{الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي } BFR_g$$

وتلخص نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم 17: حساب الخزينة الصافية TN_g

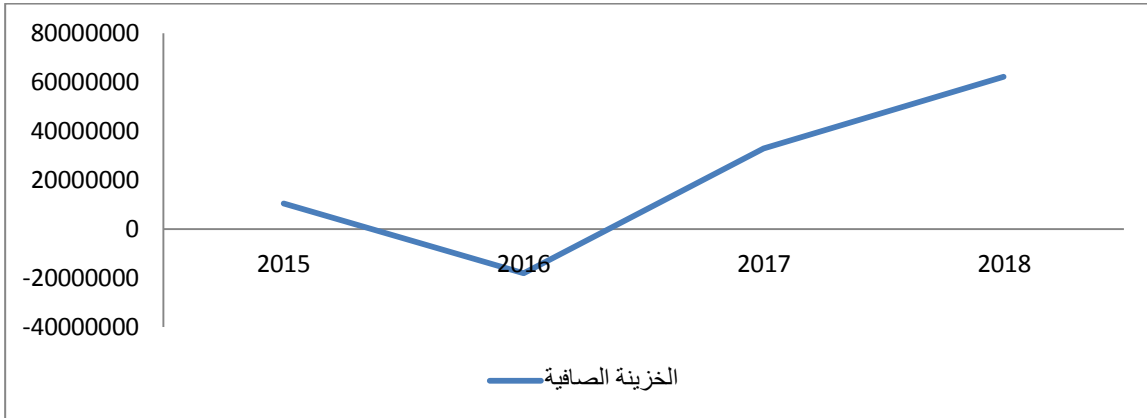
الوحدة: دج

البيان	2015	2016	2017	2018
FR_{ng}	12 285 562,00	(2 584 726,76)	39 558 346,11	137 046 365,01
BFR_g	2 017 175,67	15 630 135,55	6 625 959,64	74 969 031,80
TN_g	10 268 386 ,33	(18 214 862 ,31)	32 932 386 ,47	62 077 333 ,21

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (14).

وانطلاقا من الجدول أعلاه نلخص نتائجه في الشكل التالي:

الشكل رقم 14: منحنى بياني يوضح تطور الخزينة الصافية الإجمالية TN_g لمؤسسة مطاحن مرمورة للسنوات (2015 - 2018)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (17).

نلاحظ من الشكل أعلاه أن الخزينة كانت موجبة وهذا سنة 2015 مايدل على وجود فائض في رأس مال العامل، بعد تغطيته لكامل الاحتياج والذي ظهر في شكل سيولة. أما سنة 2016 سجلت المؤسسة حالة عجز هذا يدل على أنها غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها المحددة وهذا مايطرح مشكلة وجود تكاليف إضافية، الأمر الذي تم معالجته في السنتين الأخيرتين (2017-2018) لتشكل فائض بعد تغطية الاحتياج وتصل قيمة الخزينة الموجبة إلى أعلى قيمة سنة 2018.

المطلب الثالث: دراسة الوضعية المالية بواسطة النسب المالية

لنتبع تطور نشاط مؤسسة مطاحن مرمورة تم حساب مجموعة نسب مالية وهي: التمويل والاستقلالية المالية، نسبة السيولة ونسب المردودية، وهذا بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة.

1-نسب التمويل و الإستقلالية المالية:

توضح في الجدول التالي:

جدول رقم 18: نسب التمويل والاستقلالية المالية لمؤسسة مطاحن مرمورة للسنوات (2015-2018)

2018	2017	2016	2015	نسب التمويل
1.25	1.13	0.97	1.05	نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة
0.58	0.47	0.37	0.55	نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة
1.33	1.69	2.32	1.71	نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / الأموال الخاصة
0.57	0.63	0.70	0.63	نسبة قابلية التسديد = مجموع الديون / مجموع الأصول
0.57	0.59	0.43	0.59	نسبة الاستقلالية المالية = مجموع رؤوس الأموال الخاصة / مجموع الديون

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (12) و الجدول رقم (13).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن:

- نسبة التمويل الدائم: كانت النسبة أكبر من 1 تقريبا خلال سنوات الدراسة وأقل قيمة سجلت سنة 2016 وقدرت ب 0.97 وهي نسبة قريبة جدا من الواحد الصحيح مما يدل على قدرة الأموال الدائمة للمؤسسة من تغطية أصولها الثابتة ووجود فائض يمكن استغلاله في تغطية جزء من الأصول الجارية.
- نسبة اتمويل الخاص: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ من خلال سنة 2015 إلى سنة 2018 أن النسبة لا تتجاوز الواحد وهذا يوضح مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة.

- نسبة التمويل الخارجي: ونلاحظ من خلال الجدول أنها مرتفعة في السنوات (2015-2018) لتتراوح ما بين 1.33 و 2.32 وهذا راجع إلى قيام المؤسسة بتجديد تهيئتها، وهي نسب مرتفعة نوعا ما لا تشجع الممولين على منح القروض لها، مما قد يجعلها في وضع حرج إذا احتاجت إلى مزيد من القروض.
 - نسبة قابلية التسديد: يستحسن أن لا تتجاوز هذه النسبة 0.5، ورغم تذبذبها لدى المؤسسة إلا أنها تبقى مقبولة نسبيا (ماعدا سنة 2016 إذ أنها ارتفعت إلى 0.7).
 - نسبة الاستقلالية المالية: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة منخفضة وأقل من 1 في سنوات الدراسة الأربعة (2015- 2018) وهي نسبة ضئيلة تدل على فقدان المؤسسة لاستقلاليتها المالية.
- 1- نسبة السيولة:

ويمكن تلخيص نتائجها في الجدول الموالي:

جدول رقم 19: نسب السيولة لمؤسسة مطاحن مرمورة للسنوات (2015- 2018)

2018	2017	2016	2015	نسبة السيولة
3.64	1.98	0.90	1.11	السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل
2.54	1.35	0.53	0.74	السيولة المختصرة = (الأصول الجارية - مخزون) / ديون قصيرة الأجل
1.54	0.84	0.24	0.45	السيولة الفورية = قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (12) و الجدول رقم (13).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن:

- ✓ نسبة السيولة العامة: كانت تفوق الواحد خلال سنتي 2015 و 2017 (ماعدا سنة 2016) بلغت 0.90 وهي قيمة قريبة جدا من 1 وهذا يدل على وجود فائض في الأصول الجارية بعد تغطيتها كل الخصوم وهذا يعني أن للمؤسسة هامش أمان، لكن بالنظر إلى القيم التي سجلت سنة 2018 بـ 3.64 يمكن القول أن هناك أموال غير موظفة ومجمدة؛
- ✓ نسبة السيولة المختصرة: كانت خلال سنة 2015 تقدر بـ 0.74 لتتخفص سنة 2016 إلى 0.53 وهي في الحدود النموذجية ثم أخذت في الارتفاع لتصل سنة 2018 إلى 2.54 وهي نسبة جد مرتفعة تدل على وجود سيولة كبيرة مجمدة؛
- ✓ نسبة السيولة الفورية: يمكن اعتبار هذه النسبة مرتفعة جدا وهذا نتيجة مبالغة المؤسسة في الاحتفاظ بالسيولة وتجميدها بدل توظيفها.

2- نسب المردودية:

جدول رقم 20: نسب المردودية لمؤسسة مطاحن مرمورة للسنوات (2015-2018)

2018	2017	2016	2015	نسب المردودية
2.48%	8.95%	-3.40%	-16.17 %	المردودية الاقتصادية = فائض الإجمالي الاقتصادي / مجموع الأصول
4.96%	20.44%	-2.74%	-57.54%	المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة
0.85%	2.57%	- 0.38%	-8.34%	المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجداول رقم (13،12) والملاحق رقم (06،03).

من الجدول نجد أن:

- **المردودية الاقتصادية:** نجد أن في السنتين 2015 و 2016 حققت مؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة" مردودية اقتصادية سالبة، إذ أن كل دينار مستثمر من الأصول حقق خسارة على الترتيب بقيمة 16.17% و -3.40% ، ثم ليحقق كل دينار مستثمر بذلك فائض إجمالي للاستغلال خلال السنتين الأخيرتين على التوالي بقيمة 8.95% و 2.48% وهي قيمة موجبة.
- **المردودية المالية:** بما أن المؤسسة حققت نتائج سالبة سنة 2015 و 2016 وبالتالي حقق كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة خسائر على التوالي بقيمة 57.54% و -2.74% ، فإن تحسن وضعية المؤسسة سنتي 2017 و 2018 وتحقيقها لنتيجة موجبة راجع لتحقيق كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة ربح قدر به 20.44% سنة 2017 وانخفض سنة 2018 حيث أصبح يقدر بـ 4.96%.
- **المردودية التجارية:** يوضح الجدول أعلاه أن السنتين الأولى والثانية كانت سالبة إلا أن كل دينار من رقم الأعمال حقق ربح بقيمة 2.57% سنة 2017 و 0.85% سنة 2018 رغم صغر هذه القيم إلا أنها تبقى إيجابية.

المبحث الثالث: إختبار استمرارية مؤسسة مطاحن مرمورة بتطبيق نماذج التنبؤ بالعجز المالي

مؤسسة مطاحن مرمورة لاتطبق نماذج التنبؤ بالعجز المالي، لذا قمنا بتطبيق بعض النماذج الكمية لأن نتائجها تعتبر أكثر دقة وفعالية مقارنة مع النماذج النوعية.

المطلب الأول: نموذج ألثمان (Altman)

يعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج شيوعا في تقدير التنبؤ بالعجز المالي للمؤسسات الاقتصادية، والموضح في الصيغة التالية :

$$Z = 0.012 X_1 + 0.014 X_2 + 0.033 X_3 + 0.006 X_4 + 0.010 X_5$$

يتكون نموذج ألثمان من خمس متغيرات (نسب مالية) وهي مبينة ضمن الجدول التالي :

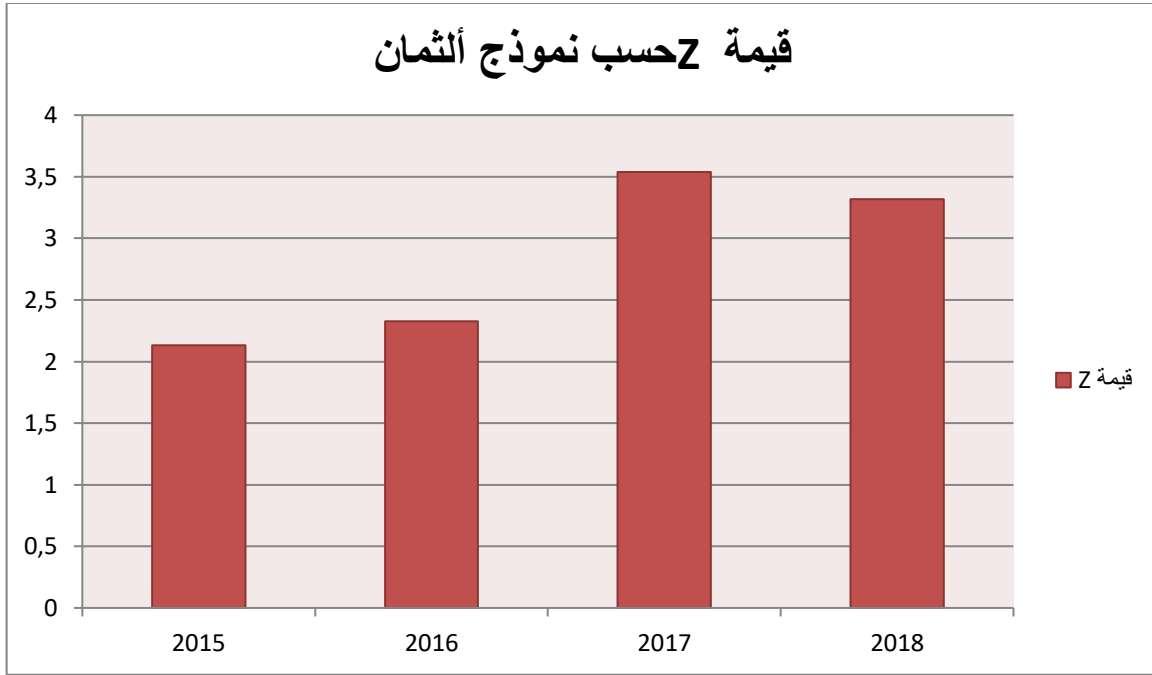
الجدول رقم 21: نتائج النسب المالية المستخدمة في نموذج ألثمان (Altman)

2017	2016	2016	2015	النسبة المالية	X
0.402	0.123	- 0.008	0.053	<u>صافي رأس مال العامل</u> إجمالي الأصول	X ₁
00	00	00	00	<u>أرباح محتجرة</u> إجمالي الأصول	X ₂
0.019	0.064	- 0.008	- 0.212	<u>صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة</u> إجمالي الأصول	X ₃
0.429	0.371	0.301	0.369	<u>حقوق المساهمين</u> إجمالي الخصوم	X ₄
2.516	2.956	2.184	2.546	<u>رقم الأعمال</u> إجمالي الأصول	X ₅
3.3185	3.5374	2.3286	2.1314	دليل الاستمرارية	Z

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (12) و(13) والملاحق رقم (03) و(06).

والشكل التالي يبين التمثيل البياني لقيمة Z.

الشكل رقم 15: التمثيل البياني لقيمة Z حسب نموذج أثمان



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (21).

خلال فترة الدراسة سمحت لنا النسب المالية من تحديد وضعية المؤسسة، حيث أظهرت إحصائية أثمان أن قيمة Z محصورة بين ($1.81 < Z < 2.99$) خلال سنوات الدراسة الأولى و الثانية (2015-2016)، حيث قدرت بـ 2.1314 و 2.3286 على التوالي وهو ما يدل على أن المؤسسة في المنطقة الضبابية أو الرمادية، والتي يصعب فيها تحديد وضعية المؤسسة مما يتطلب دراسة أكثر تفصيل وعمق لوضعيتها المالية، وفي السنتين 2017 و 2018 فالمؤسسة في حالة جيدة و في أمان من التعثر المالي لأن قيمة Z كانت أكبر من 2.99 للسنتين الأخيرتين بـ 3.5374 و 3.3185 على التوالي.

المطلب الثاني: نموذج شيرود (Sherrod)

ما يميز هذا النموذج عن غيره أنه يستخدم كأداة لتقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض في المصارف، إضافة إلى دوره الفعال في إمكانية التنبؤ باستمرارية المؤسسة وكذا عدم وقوعها في العجز المالي وهو يعتمد على ستة نسب كما هي مبينة في المعادلة والجدول التاليين :

$$Z = 17 X_1 + 9 X_2 + 3.5 X_3 + 20 X_4 + 1.2 X_5 + 0.1 X_6$$

والجدول التالي يوضح النسب المستخدمة في هذا النموذج:

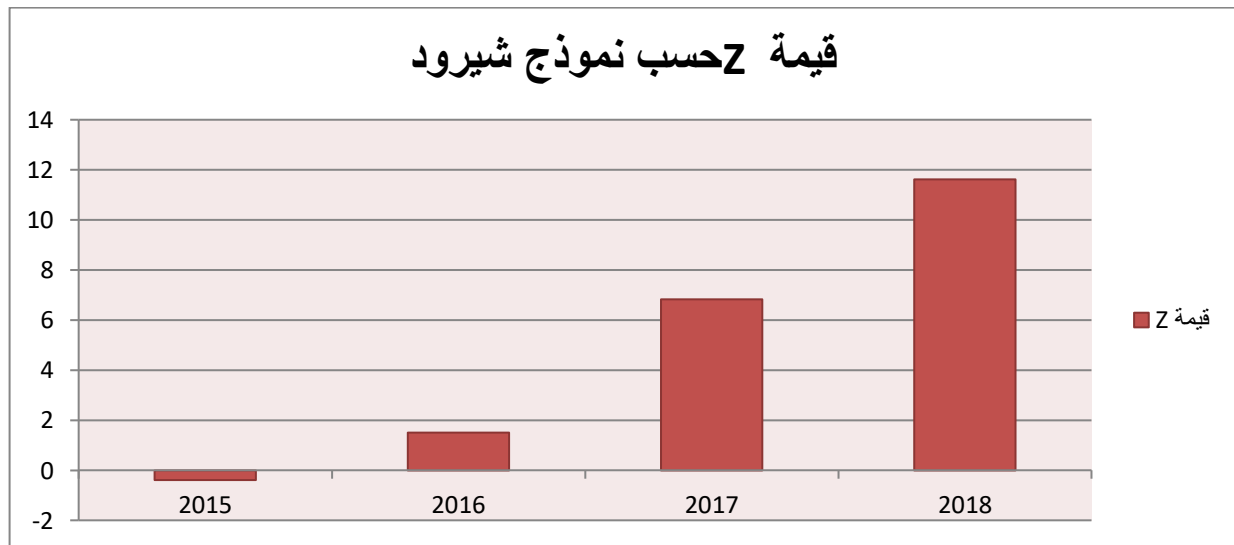
الجدول رقم 22: نتائج النسب المالية المستخدمة في نموذج شيرود (Sherrod)

2018	2017	2016	2015	النسبة المالية	X
0.402	0.123	- 0.008	0.053	$\frac{\text{صافي رأس المال}}{\text{إجمالي الأصول}}$	X ₁
0.182	0.102	-0.055	0.044	$\frac{\text{الخزينة}}{\text{مجموع الأصول}}$	X ₂
0.429	0.371	0.301	0.369	$\frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{مجموع الأصول}}$	X ₃
0.019	0.064	- 0.008	- 0.212	$\frac{\text{صافي الربح قبل الضريبة}}{\text{مجموع الخصوم}}$	X ₄
1	1	1	1	$\frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{مجموع الخصوم}}$	X ₅
0.577	0.472	0.374	0.552	$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول الثابتة}}$	X ₆
11.6112	6.8347	1.4999	- 0.3963	دليل الاستمرارية	Z

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (12)، (13) و(14) و الملاحق رقم (03) و (06).

والشكل التالي يبين التمثيل البياني لقيمة Z.

الشكل رقم 16: التمثيل البياني لقيمة Z حسب نموذج شيرود



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (22).

حسب هذا النموذج نجد أن قيمة Z في السنتين 2015 و2016 محصورة بين $-5 < Z < 5$ أي أن المؤسسة من فئة القروض عالية المخاطر وهذا يعني أنها في وضعية مرجحة وهي معرضة لخطر العجز المالي إن لم تتخذ الإجراءات التصحيحية، وفي السنتين الأخيرتين 2017 و2018 فإن قيمة Z محصورة بين $5 < Z < 20$ أي أن المؤسسة من فئة القروض متوسطة المخاطر، وهذا يعني أنه يصعب التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة في هذه الفترة مما يتطلب دراسة أكثر تفصيلاً لوضعيتها المالية.

المطلب الثالث: نموذج كيدا (Kida)

حيث يعتمد هذا النموذج على خمسة متغيرات مرجحة بأرقام مبنية على خمسة نسب تحدد قيمة Z وفق المعادلة التالية:

$$Z = 1.042 X_1 + 0.42 X_2 - 0.461 X_3 - 0.463 X_4 + 0.271 X_5$$

والجدول التالي يوضح أهم النسب المعتمد عليها في هذا النموذج :

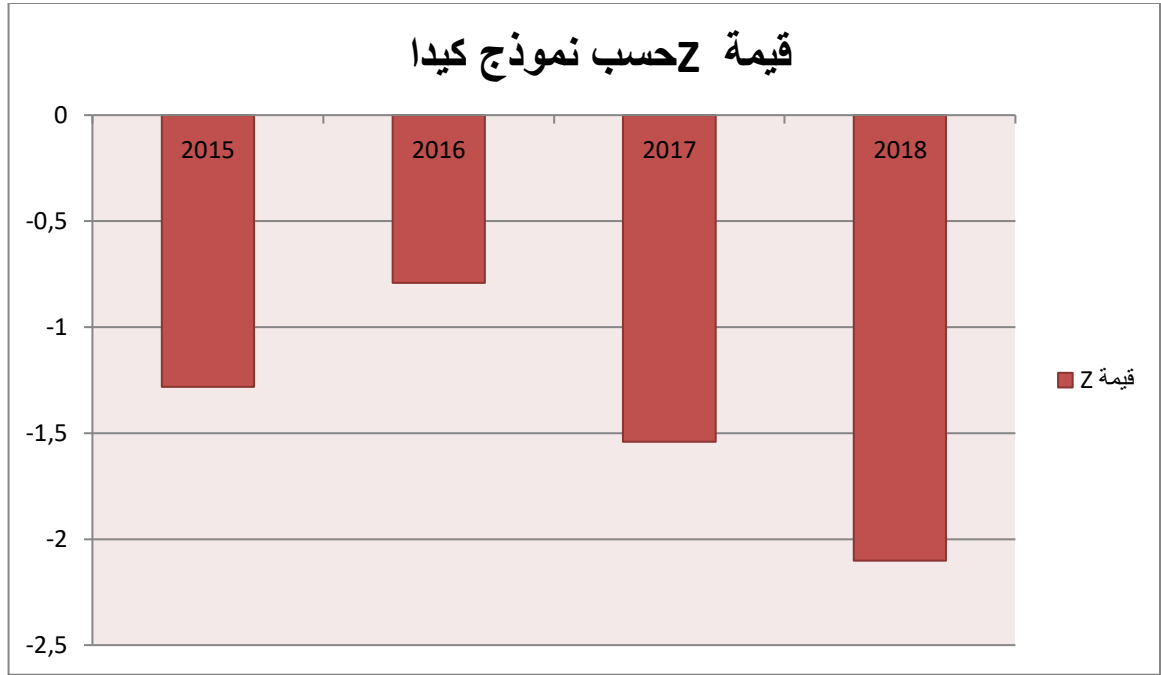
الجدول رقم 23: نتائج النسب المالية المستخدمة في نموذج كيدا (Kida)

2018	2017	2016	2015	النسبة المالية	X
0.021	0.076	- 0.008	- 0.212	$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}}$	X1
0.429	0.371	0.301	0.369	$\frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{مجموع الخصوم}}$	X2
2.577	0.944	- 0.252	0.107	$\frac{\text{الخزينة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	X3
2.516	2.956	2.184	2.546	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الأصول}}$	X4
0.182	0.102	- 0.055	0.044	$\frac{\text{الخزينة}}{\text{مجموع الأصول}}$	X5
- 2.101521	- 1.541158	- 0.791841	- 1.2821	دليل الاستمرارية	Z

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (12) و (13) والملاحق رقم (03) و (06).

والشكل التالي يبين التمثيل البياني لقيمة Z .

الشكل رقم 17: التمثيل البياني لقيمة Z حسب نموذج كيدا.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (23).

حسب هذا النموذج وتبعاً لقيمة Z وما سبق ذكره في النظري فإن المؤسسة خلال فترة الدراسة مهددة

بالعجز المالي لأن قيمة Z سالبة.

خلاصة

من خلال قيامنا بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي، يمكن القول بأن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال سنوات الدراسة ماعدا سنة 2016 وذلك من خلال تحقيقها لخزينة صافية موجبة، ولكن بالرغم من هذا تبقى المؤسسة تعاني من إختلالات متمثلة أساسا في:

- ✓ هناك تدهور في أداء المؤسسة خلال فترة الدراسة، وهذا ماتم التأكد من خلال نسب السيولة التي تدل على أن المؤسسة تحتفظ بالسيولة ولم تقم بتوظيفها؛
- ✓ تدهور معدلات المردودية.

من خلال تطبيق نماذج التنبؤ بالعجز المالي للمؤسسة تبين أنه عند تطبيقنا لنموذج ألثمان توصلنا بأن المؤسسة في منطقة ضبابية أي يصعب تحديد وضعيتها المالية مما يتطلب دراسة أكثر تفصيل وعمق، ولكن تحسنت في السنتين الأخيرتين من الدراسة لتصبح آمنة من خطر العجز المالي، وحسب نموذج شيروود يصعب التنبؤ بالعجز المالي للمؤسسة، أما عند تطبيق نموذج كيدا فالمؤسسة معرضة لخطر العجز المالي، لكن بمطابقة الدراسة التحليلية للوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية مع النماذج المطبقة يمكن اعتبار نموذج ألثمان الأقرب تفسيراً لوضعية المؤسسة المدروسة، وعليه يمكن اعتبار هذا النموذج انجح النماذج التي تم تطبيقها في دراستنا لاختبار استمرارية مؤسسة مطاحن مرمورة بتطبيق نماذج التنبؤ بالعجز المالي.

خاتمة

علمة

الخاتمة العامة:

تناولت هذه الدراسة موضوع العجز المالي وآليات التنبؤ به في المؤسسة الاقتصادية، فحاولنا أن نناقش هذا الموضوع من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة التي تمحورت حول مامدى نجاعة آليات التنبؤ في الكشف عن حالة العجز المالي في مؤسسة مطاحن مرمورة، من خلال الفصلين النظريين والفصل التطبيقي. وقد تمخض عن هذه الدراسة الكثير من النتائج التي أدت بدورها إلى الاجابة عن الفرضيات المقترحة والوصول إلى العديد من الاقتراحات والتوصيات، نورد ذلك فيما يلي:

1- النتائج واختبار الفرضيات:

مما سبق تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات التي بدورها تختبر لنا صحة الفرضيات المطروحة حول موضوع الدراسة والتي يمكن ادراجها النحو التالي :

✓ للعجز المالي أسباب عديدة منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، ويعتبر سوء الإدارة السبب الرئيسي في إيصال المؤسسة إلى العجز المالي ويعود سوء الإدارة أساسا إلى نقص كفاءة وخبرة العنصر البشري وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

✓ يلعب التحليل المالي دور كبير وفعال في الكشف المبكر عن العجز المالي للمؤسسات الاقتصادية، حيث أثبتت أساليب التحليل المالي في التنبؤ بالعجز المالي بنسبة كبيرة بشرط أن تكون القوائم المالية صحيحة ودقيقة، خبرة وقدرة المحلل على تغطية كل الجوانب والمتغيرات المالية وكذلك عدم وجود أي عوامل خفية أو مفاجئة كالحروب مثلا وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية. ومن بين أدوات التحليل المالي نجد مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، حيث تتمثل مؤشرات التوازن المالي في رأس المال العامل الذي يعتبر من أهم مؤشرات، حيث يوفر للمنشأة هامش أمان يسمح لها بمواجهة العديد من المشاكل أهمها صعوبة السيولة. وكذلك نجد الاحتياج في رأس المال العامل الذي يمثل الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد الدورية في المؤسسة، وآخر نوع من هذه المؤشرات هي الخزينة إذ تمثل الأموال تحت التصرف التي تستطيع المؤسسة من استخدامها فورا. أما النسب المالية فهي تعتبر من الأدوات المفيدة في التحليل المالي لأنها تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة ومن بين هذه النسب: نسبة السيولة، نسب النشاط ونسب المردودية. إلا أن معظم المسيرين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يهملونه ولا يحملون أنفسهم تعب تحليل المالي للقوائم المالية بإعتباره

خاتمة عامة

المادة الأولية لعملية التشخيص المالي في تحليل ومعرفة أسباب الضعف، وهو حال مؤسسة مطاحن مرمورة التي لاتضم وظيفة إدارية خاصة وظيفتها الأساسية التحليل المالي.

✓ هناك نماذج كمية وهي النماذج التي بنيت أساسا على النسب المالية من بينها نموذج ألثمان، شيروود وكيدا، بالإضافة إلى النماذج النوعية التي تبنى على البيانات النوعية دون الكمية للتنبؤ بعجز المؤسسات الاقتصادية مثل نموذج أرجنتي، ميلر وبيتر. وتعتبر النماذج الكمية أكثر النماذج فعالية خاصة نموذج ألثمان وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

✓ عدم قدرة المؤسسة على مسايرة التطور التقني والفني واتباعها لوسائل تقليدية في انجاز مهامها مما أدى لانخفاض معدلات كفاءتها، فعاليتها ومردوديتها الخاصة في ظل المنافسة الشديدة، مما أدى إلى وقوع مؤسسة مطاحن مرمورة في عجز مالي، لكن لو أنها طبقت أحد نماذج التنبؤ بالعجز المالي ستتجنب أو تقلل من حدة هذا الخطر، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة. لهذا قمنا بتطبيق ثلاثة نماذج كمية للتنبؤ بالعجز المالي على المؤسسة محل الدراسة وهي نموذج ألثمان، شيروود وكيدا، حيث تبين أنه عند تطبيقنا لنموذج ألثمان توصلنا بأن المؤسسة في منطقة ضبابية أي يصعب تحديد وضعيتها المالية مما يتطلب دراسة أكثر تفصيل وعمق، ولكن تحسنت في السنتين الأخيرتين من الدراسة لتصبح آمنة من خطر العجز المالي، وحسب نموذج شيروود يصعب التنبؤ بالعجز المالي للمؤسسة، أما عند تطبيق نموذج كيدا فالمؤسسة معرضة لخطر العجز المالي.

✓ هناك مجموعة من المؤشرات التي تميز كل مرحلة من المراحل التي يمر بها العجز المالي والتي يمكن الاعتماد عليها من أجل تحديد وضعية المؤسسة واتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة حسب كل حالة.

✓ يعتبر التنبؤ بالعجز المالي للمؤسسة الاقتصادية أمر ضروري لتجنب المخاطر التي يمكن أن تخرج المؤسسة من النشاط.

✓ إن أغلب النماذج التي طورت من أجل التنبؤ بالعجز المالي تشترك في عدد من النسب المالية.

✓ تختلف نتائج نماذج التنبؤ بالعجز المالي من نموذج لآخر حسب الغرض من عملية التنبؤ.

✓ نظرا لتعدد أساليب التنبؤ بالعجز المالي وجب إختيار الأسلوب المناسب بدقة، حيث تبقى الأساليب الرياضية غير صالحة في كل الظروف باختلاف الفترات الزمنية والنظم الاقتصادية.

2- التوصيات:

من خلال ما سبق نقترح بعض التوصيات نوجزها فيما يلي:

- ✓ ضرورة إصلاح الجانب الإداري للمؤسسة والاهتمام بالعنصر البشري، الذي يعتبر أساس نجاح المؤسسة وذلك من خلال القيام بدورات تدريبية للموظفين وتشجيعهم على تلقي تلك الدورات مع عمل حوافز تشجيعية للموظفين الذين يثبتون جداتهم.
- ✓ تطبيق النماذج الاحصائية للتنبؤ بالعجز المالي على مستوى المؤسسات الاقتصادية وذلك قبل حدوثه ومن ثم اتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة الوضع قبل تطوره، خاصة نموذج ألمان الذي له قدرة عالية في الكشف المبكر عن حالات العجز المالي.
- ✓ دراسة إمكانية تطوير نماذج التنبؤ بالعجز المالي بما يتناسب مع البيئة الاقتصادية الجزائرية.
- ✓ العمل على غرس ثقافة توظيف السيولة بدل تجميدها، وتغيير مبدأ الراحة لوجود السيولة إلى الخوف من تكاليف تجميدها.



قائمة
المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. محسن أحمد الخضيرى، الديون المتعثرة (الظاهرة-الأسباب-العلاج)، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1997.
2. علي خلف عبدالله، وليد ناجي الحيايى، التحليل المالى للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015.
3. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، ط2، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.
4. خالد وهيب الراوي، التحليل المالى للقوائم المالية والإفصاح المحاسبى، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، الأردن، 2000.
5. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، دار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
6. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالى لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط2، الوراق للنشر و التوزيع، 2011.
7. حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف - إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، ط1، مؤسسة الوراق للطباعة والنشر، الأردن، 2000.
8. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالى - الإدارة المالية دروس وتطبيقات، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
9. هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقاً للنظام المحاسبى المالى الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

10. أبو الفتوح علي فضالة، إدارة الأموال في مشروعات وشركات قطاع الأعمال، ط2، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، 1996.
11. طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999 .
12. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، الجزء الأول، دون سنة النشر .
13. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي - اتجاهات معاصرة، دار الباروزي العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2008 .
14. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004 .
15. أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة - التحليل المالي، ط1، دار البداية، عمان، الأردن، 2007.
16. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي - شركات وأسواق مالية، ط2، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009 .
17. منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
18. محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية - الاستثمار والتمويل التحليل المالي والأسواق المالية الدولية، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
19. محمد مطر، الاتجاهات في التحليل المالي الائتماني والأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، البصرة، 2006.
20. عبد الستار صباح، مسعود جايد مشكور العامري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، ط2، دار وائل للنشر و التوزيع، البصرة، 2007.
21. محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، ط1، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، 2014.

22. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على أسهم الشركات، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، دون سنة النشر.
23. محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2008.
24. شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، ط1، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2015.
25. محمد صالح، الإدارة المالية-التحليل المالي لمشروعات الأعمال، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
26. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
27. مفلح محمد عقل، مقدمة التحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان، 2009.
28. عبد الغفار حنفي، سمية قرياقص، أساسيات الاستثمار و التمويل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000 .
29. عثمان محمد داوود، إدارة وتحليل الائتمان ومظاهره، ط1، دار الفكر ناشرون و موزعون، الأردن، 2013.
30. مصطفى يوسف كافي، ائتمان المشاريع الصغيرة و المتوسطة ونماذج التنبؤ بالفشل المالي، ط1، دار الابتكار للنشر و التوزيع، عمان، 2018.
31. حسين لبيهي، التحكم المالي في المؤسسات الصناعية، دون دار النشر، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 1993.
32. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
33. علي فاضل جابر، التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء دراسة تحليلية للبيانات المالية شركة الخزف السعودية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2006.

1. عبد الرزاق مريخي، التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010-2011.
2. جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في السوق المصرية العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2010.
3. هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2004.
4. سارة طيب، دور إدارة المخاطر المالية في حماية المؤسسة الاقتصادية من الفشل المالي-دراسة حالة عينة من المؤسسات الصناعية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2016-2017.
5. نور الدين مزباني، تحليل خطر الإفلاس باستخدام جدول التدفقات النقدية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة 1955، الجزائر، 2006.
6. انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015-2016.
7. خلخال منال، فعالية نماذج التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة، الجزائر، 2012.

8. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2008.
9. خير الدين قريشي، دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي في التنبؤ بخطر الإفلاس، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
10. عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
11. محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.
12. صونيا أوكاشي، دور المراجعة الداخلية في تجنب الفشل المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات محاسبة الجبائية وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015-2016.
13. كمال بن معزوز، منهجية التحليل المالي في مركزية الميزانيات لبنك الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2004.

ثالثا: المجلات و الأبحاث العلمية


1. علي عباس، تحديد الأسباب الإدارية والمالية لفشل الشركات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 25، 2010.
2. موسى بن منصور، دور التحليل المالي في ترشيد قرار الاندماج بين الشركات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريبيج، الجزائر، العدد 10، 2010.

3. معتصم الدباس، أثر الاندماج على أداء الشركات وأرباحها، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الأردن، المجلد 20، العدد 02، 2012.
4. زهرة حسن العامري، السيد علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء -دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 63، 2007.
5. كرار عبد الاله عزيز، دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستعمال نموذج Kida ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 07، العدد 30، جمعة الكوفة، العراق، 2014.
6. رافعة إبراهيم الحمداني، ياسين طه ياسين القطان، استخدام نموذج شيرود للتنبؤ بالفشل المالي - دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية نينوى، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 05، العدد 10، 2013.
7. الشريف ریحان وآخرون، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، الملتقى الوطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 21 و 22 أكتوبر 2012.
8. شريف مصباح أبو كرش، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية و التحديات المعاصرة، منعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، قسم علوم مالية ومحاسبة، كلية التمويل والإدارة، جامعة الخليل - الخليل - فلسطين، 08 و 09 ماي 2005.
9. هشام طراد خوجة، حسين حمبلي، تشخيص الخطر ومحاولة تجنب العجز المالي وأثاره، مداخلة ضمن الملتقى الوطني للتشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، المركز الجامعي محمد شريف مساعدي، الجزائر، 22 و 23 ماي 2012.
10. مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة المعتمد، جامعة ورقلة، 13 و 14 ديسمبر 2011.

مراجع باللغة الأجنبية

أولاً: الكتب

1. Vyuptake shSharan, **Fundamentals of Financial Management**, 2nd E, (India: Pearson Education, 2009).
2. Carole Gresse, **Les Entreprises en Difficulté**, (Paris: Economica, 1994).



قائمة
الملاحق



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et Sciences de Gestion

Département : Gestion

قسم: علوم التسيير

N°: 36043980/15

رد: 03 / تاريخ: 16/08/2020

عن: 16/08/2020

تاريخ: 16/08/2020

إلى السيد: مدير الإدارة العامة
المركب الصناعي والتجاري مرمورة

الموضوع: طلب إجراء دراسة ميدانية

تحية طيبة، و بعد.....

في إطار ربط المعرفة النظرية بالجانب التطبيقي يشرفنا أن نطلب من سيادتكم الموافقة على إجراء دراسة بمؤسستكم

لمطلبة الآتية أسمائهم:

رقم التسجيل: 36043980/15

1- قيراطي عبد المالك

السنة الجامعية: 2020/2019

تخصص: ماستر مالية المؤسسات

شعبة: علوم مالية ومحاسبة

عنوان الموضوع: العجز المالي وآليات التنبؤ به في المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة-

نشكركم سيدي على حسن تعاونكم، و تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير.

رئيس القسم:

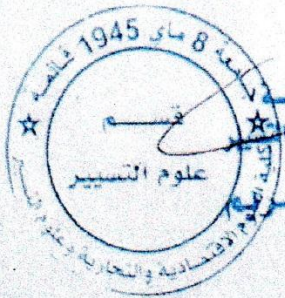
الأستاذة(ة): المشرف(ة):

لو كزوف حياة

H. Bouh

المؤسسة المستقبلية:

Avis favorable



BILAN ACTIF

الملحق رقم 01

Exercice clos le 31 DECEMBRE 2016

U m. DA

ACTIF	Note	Montant Brut au 31/12/2016	Amortissem. & pertes de valeur	Montant Net au 31/12/2016	Montant Net au 31/12/2015
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Immobilisations incorporelles	A0	914 815,17	160 866,45	753 948,72	296 798,57
Immobilisations corporelles	A1	395 139 245,05	130 509 113,90	264 630 131,15	143 877 191,84
- Terrains	A1.1	82 331 160,00		82 331 160,00	82 331 160,00
- Bâtiments	A1.2	24 155 734,93	11 421 296,40	12 734 438,53	8 018 479,65
- Autres immobilisations corporelles	A1.3	288 652 350,12	119 087 817,50	169 564 532,62	53 527 552,19
Immobilisations en cours	A2				11 027 541,43
Immobilisations financières	A3				
Titres mis en équivalence ¹					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (D.A.T > 12 mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courant		144 404,09		144 404,09	144 404,09
Impôts différés - Actif	A3.1				
TOTAL ACTIF NON COURANT (I)		396 198 464,31	130 669 980,35	265 528 483,96	155 345 935,93
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours					
- Stocks matières premières et fournitures		26 370 046,21		26 370 046,21	25 727 988,97
Autres approvisionnements	A4.2				
Créances et emplois assimilés	A5				
Clients	A5.1	14 521 445,60	4 884 948,71	9 636 496,89	7 571 256,66
Groupe et Associés					
Autres débiteurs	A5.2	10 739 910,66		10 739 910,66	8 738 736,01
Impôts	A5.3	1 026 175,60		1 026 175,60	3 597 679,07
Autres Créances et emplois assimilés	A5.4				
Disponibilités et assimilés	A6				
Placements et autres actifs financiers courant	A6.1				
Trésorerie active	A6.2	17 066 608,88		17 066 608,88	31 126 248,56
TOTAL ACTIF COURANT (II)		69 724 186,95	4 884 948,71	64 839 238,24	7 6 761 909,27
TOTAL GENERAL ACTIF (I + II)		465 922 651,26	135 554 929,06	330 367 722,20	232 107 845,20

¹ Comptes à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés





COMPTE DE RESULTAT (Ventilation par nature)Période du 1^{er} Janvier 2016 au 31 Décembre 2016


U.m. DA


RUBRIQUES	Note	2016	2015
Chiffre d'affaires (HT) – Produits des activités courantes	CR1	721 581 837,93	590 910 556,19
- Ventes de marchandises	CR1.1	12 896 450,35	14 577 255,72
- Ventes produits finis	CR1.2	708 685 387,58	576 333 300,47
- Ventes autres produits	CR1.3		
- Autres prestation Services	CR1.4		
Variation stocks produits finis et en cours	CR2	-4100 763,66	-5 343 557,10
Production immobilisée	CR2A	5 589 153,10	
Cession inter-unités	CR3	-8 950 717,50	
I – Production de l'exercice		714 119 509,87	585 566 999,09
Achats consommés	CR4	602 274 799,55	509 041 206,97
- Achats consommés matières premières blés	CR4.1	564 546 240,00	478 893 024,00
- Autres achats consommés	CR4.2	37 728 559,55	30 148 182,97
Services extérieurs et autres consommations	CR5	23 125 332,70	21 051 646,70
II – Consommation de l'exercice		625 400 132,25	530 092 853,67
III VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I – II)		88 719 377,62	55 474 145,42
Charges de personnel	CR6	97 951 870,00	90 677 213,49
Impôts, taxes et versements assimilés	CR7	1 991 961,79	2 337 961,81
IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-11 224 454,17	-37 541 029,88
Autres produits opérationnels	CR8	16 716 187,04	5 125 369,17
Autres charges opérationnelles	CR9	3 766 941,75	4 564 218,98
Dotations aux amortissements et aux provisions (DAP)	CR10	10 378 649,49	12 229 459,75
Reprise sur provisions et pertes de valeur	CR11	2 383 146,40	66 652,26
V RESULTAT OPERATIONNEL		-6 270 711,97	-4 9142 687,18
Produits financiers		3 546 089,01	
Charges financières		0,00	157 556,70
VI RESULTAT FINANCIER		3 546 089,01	-157 556,70
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		-2 724 622,96	-49 300 243,88
Impôts exigibles sur résultats ordinaires (IBS 19%)	CR12		

Impôts différés (Variations) ¹

TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES
ORDINAIRES
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES
ORDINAIRES
VIII RESULTAT NET DES ACTIVITES
ORDINAIRES
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE
X RESULTAT NET DE L'EXERCICE

CR13		
CR14	736 764 932,32	590 759 020,52
CR15	739 489 555,28	640 059 264,40
	-2724 622,96	-49300 243,88
CR16	-2724 622,96	-49300 243,88


مدير المالية والمحاسبة
يسق نواو عمار


المدير العام بالمحاسبة
فراوي عز الدين



BILAN ACTIF

*Exercice clos le 31 DECEMBRE 2018

Um: DA

ACTIF	Note	Montant Brut au 31/12/2018	Amortissem. & pertes de valeur	Montant Net au 31/12/2018	Montant Net au 31/12/2017
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
immobilisations incorporelles	A0	914 815,17	350 829,50	563 985,67	658 967,19
immobilisations corporelles	A1	1 052 213 611,21	804 646 613,63	247 566 997,58	248 137 255,67
- Terrains	A1.1	82 331 160,00		82 331 160,00	82 331 160,00
- Bâtiments	A1.2	25 589 734,93	12 745 811,51	12 843 923,42	12 061 593,68
- Autres immobilisations corporelles	A1.3	944 292 716,28	791 900 802,12	152 391 914,16	153 744 501,99
immobilisations en cours	A2				
immobilisations financières	A3				
titres mis en équivalence ¹					
autres participations et créances rattachées					
autres titres immobilisés (D.A.T > 12 mois)					
prêts et autres actifs financiers non courant		144 404,09		144 404,09	144 404,09
impôts différés – Actif	A3.1	4 801 731,77		4 801 731,77	3 933 798,28
TOTAL ACTIF NON COURANT (I)		1 058 074 562,24	804 997 443,13	253 077 119,11	252 874 425,23
ACTIF COURANT					
stocks et en cours		95 071 967,56	68 585 244,29	26 486 723,27	21 917 087,75
- Stocks matières premières et fournitures					
- Autres approvisionnements	A4.2				
Créances et emplois assimilés	A5				
- Clients		19 148 308,42	4 884 948,71	14 263 359,71	12 180 488,27
- Groupe et Associés	A5.1				
- Autres débiteurs	A5.2	4 725 034,17		4 725 034,17	4 887 984,17
- Impôts	A5.3	5 022 461,53		5 022 461,53	586 384,17
- Autres Créances et emplois assimilés	A5.4				
Disponibilités et assimilés	A6				
Placements et autres actifs financiers courant	A6.1				
Trésorerie active	A6.2	37 172 016,65		37 172 016,65	29 430 595,31
TOTAL ACTIF COURANT (II)		161 139 788,33	73 470 193,00	87 669 595,33	69 002 539,67
TOTAL GENERAL ACTIF (I + II)		1 219 214 350,57	878 467 636,13	340 746 714,44	321 876 965,22

¹ Comptes à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

مدير المالية والمحاسبة
بن نوار عمار

مدير المبيعات
عز الدين

BILAN PASSIF

الملحق رقم 06

Exercice clos le 31 Décembre 2018

Um: DA

PASSIF	Note	2018	2017
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis			
Primes et réserves			
Ecart de réévaluation			
Résultat net de l'exercice	P1	7 254 032,86	24 417 496,30
Autres capitaux propres : Report à nouveau	P2		
Impact résultant du changement de méthodes et de référentiel			
Impact résultant des corrections comptables (assainissement)			
Liaison Inter Unités		138 873 618,95	95 021 781,08
SITUATION NETTE (TOTAL I)		146 127 651,81	119 439 277,38
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières	P3	149 710 901,60	149 710 901,60
- Emprunts d'investissement		149 710 901,60	149 710 901,60
- Créiteurs Financiers -passif non courant			
Impôts différés - Passif			
Autres dettes non courantes	P4	20 814 737,71	17 852 783,87
Provisions et produits constatés d'avance		20 814 737,71	16 560 556,85
- Provisions pour pensions et obligations similaires			1 292 227,02
- Autres provisions			
TOTAL PASSIFS NON-COURANTS (TOTAL II)		170 525 639,31	167 563 685,47
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés	P7	15 377 901,59	9 947 078,06
- Dettes sur immobilisations destinées à être cédées			
Fournisseurs matières premières	P8		15 936 332,16
Opérations Groupe		118 657,21	697 507,33
Impôts exigibles	P9	8 596 864,52	8 293 084,82
Autres dettes			
Trésorerie Passive (concours bancaires courants - découvert)	P10		
TOTAL PASSIFS COURANTS (TOTAL III)		24 093 423,32	34 874 002,37
TOTAL GENERAL PASSIF (I + II + III)		340 746 714,44	321 876 965,22

مدير المالية والمحاسبة
بن نوار عمار



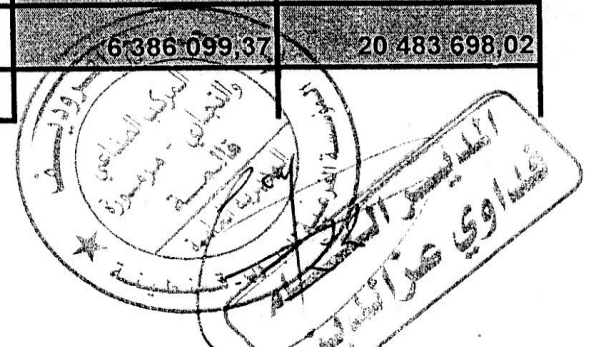
COMPTE DE RESULTAT (Ventilation par nature)Période du 1^{er} Janvier 2018 au 31 Décembre 2018

الملحق رقم 07

U m: DA

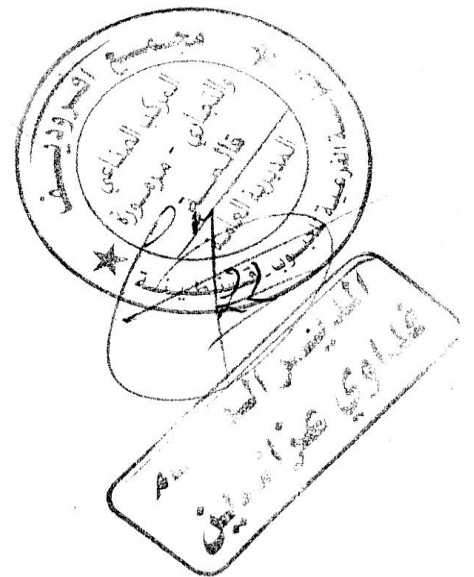
RUBRIQUES	Note	2018	2017
Chiffre d'affaires (HT) – Produits des activités courantes	CR1	857 358 589,92	951 412 845,70
- Ventes de marchandises	CR1.1	4 247 336,27	15 524 611,32
- Ventes produits finis	CR1.2	852 901 253,65	925 938 734,38
- Ventes produits Intra-Groupe		210 000,00	
- Ventes autres produits	CR1.3		9 949 500,00
- Autres prestation Services	CR1.4		
Variation stocks produits finis et en cours	CR2	-2 407 749,00	-1 969 739,99
Production immobilisée	CR2A		
Subventions d'exploitation		4 634 453,76	
Cession inter-unités	CR3	-11 005 851,43	-7 632 783,46
I – Production de l'exercice		848 579 443,25	941 810 322,25
Achats consommés	CR4	-716 501 281,37	-795 124 362,54
- Achats consommés matières premières blés	CR4.1	-664 382 880,00	-749 020 584,00
- Autres achats consommés	CR4.2	-52 118 401,37	-46 103 778,54
Services extérieurs et autres consommations	CR5	-12 063 360,34	-11 356 761,39
II – Consommation de l'exercice		-728 564 641,71	-806 481 123,93
III VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I – II)		120 014 801,54	135 329 198,32
Charges de personnel	CR6	-108 215 401,88	-103 749 978,55
Impôts, taxes et versements assimilés	CR7	-3 332 944,83	-2 761 125,07
IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		8 466 454,83	28 818 094,70
Autres produits opérationnels	CR8	17 590 249,86	16 898 637,66
Autres charges opérationnelles	CR9	-358 376,16	-2 171 029,93
Dotations aux amortissements et aux provisions (DAP)	CR10	-19 551 004,90	-23 127 616,94
Reprise sur provisions et pertes de valeur	CR11	238 775,74	65 612,53
V RESULTAT OPERATIONNEL		6 386 099,37	20 483 698,02
Produits financiers		0,00	0,00
Charges financières		0,00	0,00
VI RESULTAT FINANCIER		0,00	0,00
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		6 386 099,37	20 483 698,02
Impôts exigibles sur résultats ordinaires (IBS 19%)	CR12		

مدير المالية والمحاسبة
بن نوار



Impôts différés (Variations) ¹	CR13	867 933,49	3 933 798,28
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	CR14	866 408 468,85	958 774 572,44
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	CR15	-859 154 435,99	-934 357 076,14
VIII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		7 254 032,86	24 417 496,30
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X RESULTAT NET DE L'EXERCICE	CR16	7 254 032,86	24 417 496,30


 مدير المالية والمحاسبة
 بن سوار حمارة



الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العجز المالي و آليات التنبؤ به في المؤسسات الاقتصادية. وقد أثبتت الدراسات والبحوث العلمية أن عملية التنبؤ باستخدام مختلف الآليات و النماذج الكمية والنوعية لها دور فعال في التنبؤ بالعجز المالي، اذ تلعب دور جرس إنذار بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية.

ولإسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع قمنا بدراسة حالة مؤسسة مطاحن مرمورة، وهذا من خلال تقييم وضعيتها المالية باستخدام المؤشرات و النسب المالية وتطبيق ثلاثة نماذج كمية لها قدرة تنبؤية عالية، تركز على دمج بعض النسب المالية والأساليب الاحصائية والتي أمدتنا بنتائج مختلفة لكن الأهم أنها ساعدتنا في التنبؤ بالعجز المالي في المؤسسة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية:

العجز المالي، التحليل المالي، التنبؤ بالعجز، العجز المالي، آليات التنبؤ، النماذج الكمية والنوعية.

Summary

This study aims at identifying the financial deficit and the mechanisms of forecasting it in economic institutions. Studies and scientific research have proven that the process of forecasting using various quantitative and qualitative mechanisms and models has an effective role in predicting financial deficit as it plays the role of a warning bell for economic institutions.

In order to project the theoretical study on the ground, we studied the case of the Marmoura Milling Company, and this by assessing its financial position using financial indicators, ratios and applying three quantitative models that have a high predictive ability based on the integration of some financial ratios and statistical methods that provided us with different results, but the most important thing is that they helped us in predicting Financial deficit in the institution under study.

keywords:

Financial deficit, financial analysis, prediction of deficits, forecasting mechanisms, quantitative and qualitative models.